



## تقرير من الأمين العام

### المراجعة الخارجية للحسابات

#### ملخص

يشمل تقرير المراجع الخارجي للحسابات مراجعة البيانات المالية لعام 2021.

#### الإجراء المطلوب

يُدعى المجلس إلى النظر في تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2021 **والموافقة** على الحسابات بصيغتها المراجعة.

#### المراجع

[اللوائح المالية \(طبعة 2018\): المادة 28 والاختصاصات الإضافية](#)



*Corte dei conti*

تقرير المراجع الخارجي للحسابات

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

مراجعة البيانات المالية لعام 2021

5 سبتمبر 2022

## جدول المحتويات

7	..... مقدمة
7	..... نتائج أنشطة المراجعة
8	..... شهادة المراجعة
11	..... بنية البيانات المحاسبية
11	..... بيان الوضع المالي لعام 2021
11	..... الأصول
11	..... الأصول الجارية
11	..... إدارة الأصول وسجل الأصول: خلفية تاريخية
12	..... على الرغم من جهود الإدارة والمسؤولين، يجب تعزيز الدقة في سجل الأصول
12	..... نبذ الأصول: هناك حاجة إلى إجراء معزز
13	..... التدفقات النقدية وما يعادلها
13	..... التعزيز الفعال للضوابط الداخلية في إدارة الخزنة من خلال الاستخدام المكثف لتأكيدات المصارف
15	..... تعزيز الضوابط الداخلية بشأن التوقيع المزدوج لإدارة الحسابات المصرفية
16	..... الاستثمارات
16	..... المستحقات
16	..... المستحقات الجارية الأخرى
17	..... المخزونات
17	..... الأصول غير الجارية
17	..... الممتلكات والمنشآت والمعدات
18	..... مبنى مقر الاتحاد
18	..... "اتفاقية الانتفاع بالأرض" بين دولة جنيف والاتحاد
19	..... المبنى الجديد
20	..... المخاطر التي قد تؤثر على جاذبية مبنى "البرج" عند المشتريين المحتملين
21	..... المخاطر المنبثقة عن التمويل الذي تم الحصول عليه لتشيد المبنى الجديد
22	..... الأصول غير المادية
22	..... الخصوم
23	..... الخصوم الجارية
23	..... الموردون والدائنون الآخرون
23	..... الإيرادات المؤجلة
23	..... الأرصدة الاحتياطية
23	..... القروض والديون المالية
23	..... الخصوم الجارية الأخرى

24	..... الخصوم غير الجارية
24	..... ملخص مزايا الموظفين
24	..... مزايا الموظفين طويلة الأجل
25	..... مزايا الموظفين: منح الاستقرار وإعادة إلى الوطن
25	..... مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)
25	..... استناداً إلى افتراضات الاتحاد، فإن قيمة منح الاستقرار وإعادة إلى الوطن وقيمة خصوم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة صحيحة إلى حد كبير
25	..... تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول
25	..... مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)
25	..... صافي الأصول
26	..... <b>بيان الأداء المالي لعام 2021</b>
26	..... الإيرادات والنفقات
26	..... الإيرادات
26	..... مبيعات المنشورات
26	..... حدث تليكوم العالمي 2021
27	..... الإطار القانوني ونطاق المراجعة
27	..... البيانات المالية
27	..... استرداد التكاليف التي لم يتم تحميلها على تليكوم العالمي: لم تُعد أي خطة رسمية من إدارة الموارد البشرية لاستخدام موظفي تليكوم العالمي في الاتحاد؟
30	..... الإطار العام والأرقام الرئيسية
31	..... النفقات
32	..... نفقات أخرى
32	..... <b>إدارة المشتريات والمشاريع</b>
32	..... تجنب تضارب المصالح في تنفيذ المشاريع (مكتب تنمية الاتصالات)
35	..... تنفيذ إدارة المشاريع في القطاعين الآخرين للاتحاد
37	..... <b>الموظفون</b>
37	..... نفقات الموظفين: هل تمثل نفقات الموظفين الإدارة الفعالة للموارد البشرية في الاتحاد؟
39	..... يجب تنفيذ سياسة تنقل الموظفين
40	..... استخدام الخبراء الاستشاريين وعقود اتفاقات الخدمة الخاصة في الاتحاد ونفقاتها
42	..... قضية الاحتيال في بانكوك
42	..... التقدير الكمي
43	..... المقيّم المستقل
43	..... فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية: خطة العمل وتقييمها المستقل الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية....

45	فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية: تقييمنا هو أن خطة العمل ليست شاملة لتغطية جميع مواطن الضعف الشديدة في الضوابط الداخلية.....
47	بيان التغييرات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.....
47	جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.....
47	مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2021.....
47	صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد.....
48	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستثمارية.....
48	تقييم وظيفة المراجعة الداخلية.....
49	الإطار المرجعي للتقييم: المبادئ التوجيهية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والوثائق الداخلية المستخدمة في التقييم....
50	النتائج الرئيسية.....
50	معايير العمل – استعراض ضمان الجودة الخارجي (QAR).....
50	ينبغي تحديث ميثاق المراجعة الداخلية على وجه السرعة.....
50	تحتاج عملية الموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية إلى مراجعة عاجلة.....
51	خطة المراجعة وتغطية المخاطر.....
52	موظفو وحدة المراجعة الداخلية.....
53	تعزيز المهارات المهنية من خلال التدريب الكافي.....
54	التقييم الذاتي السنوي والتقييم السنوي لنظام الرقابة الداخلية.....
54	استقلالية وحدة المراجعة.....
54	تقديم الخدمات الاستشارية يمكن أن يضعف استقلالية وحدة المراجعة الداخلية.....
55	لا ينص الإطار الحالي على مدة ولاية رئيس وحدة المراجعة الداخلية.....
55	الموافقة على خطة المراجعة السنوية.....
56	تقرير المقيم الخارجي عن قضية الاحتيال.....
56	التعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.....
56	إطار نظام الرقابة الداخلية: خطوط الدفاع الثالثة الأخرى.....
56	الحاجة تدعو إلى إعادة تصميم عملية وظيفة التحقيق.....
58	الحاجة إلى ما يكفي من الموظفين والموارد لجعل عملية التحقيق فعالة.....
58	الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات.....
58	مقدمة.....
59	التهج.....
60	الخلاصة.....
61	تقييم الضوابط والتوصيات.....
73	متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة.....
74	الملحق 1 - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة.....

- 112 ..... الملحق 2 - متابعة الاقتراحات الواردة في تقاريرنا السابقة
- 115 ..... الملحق 3 - متابعة التوصيات الصادرة في التقرير الخاص عن المكاتب الإقليمية
- 124 ..... الملحق 4 - متابعة لاقتراحاتنا الصادرة في التقرير الخاص عن المكاتب الإقليمية
- الملحق 5 - متابعة توصياتنا الصادرة في التقرير الخاص: مكافحة الاحتيال في الاتحاد: ما هو الإجراء اللازم لتحقيق  
126 ..... إدارة أكثر فعالية؟

## مقدمة

يتحدد الأساس القانوني لمراجعة الحسابات التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي في المادة 28 من اللوائح المالية (طبعة 2010، المحدثة أخيراً في عام 2018) والاختصاصات الإضافية.

ويبلغ هذا التقرير المجلس بنتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها.

لقد نظرنا ضمن عملية المراجعة في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2021 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها.

ويحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأجرينا مراجعة الحسابات للسنة المالية 2021 استناداً إلى المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، وإلى نظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، ووفقاً للصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

## نتائج أنشطة المراجعة

نوقشت جميع المسائل ووضحت أيضاً عبر المؤتمرات الفيديوية، وتبادل الرسائل عبر البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية مع الموظفين المسؤولين. وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد آسان با، رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو الموظفين في الدوائر الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدمت نتيجة مراجعة الحسابات إلى الإدارة يوم 31 أغسطس 2022.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية، أحاطنا الأمين العام علماً من خلال موظفيه بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته لإدراجها في التقرير. وقد وردت تلك التعليقات في 4 سبتمبر 2022 وأدرجت على النحو الواجب في التقرير.

لقد قمنا بمراجعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن حسابات المنظمة فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2021، والتي قدمت امثالاً للمادة 28 من اللوائح المالية.

وقد أدرج في البيانات المالية تقرير للإدارة يشير إلى حسابات السنة المالية 2021، وقعه رقمياً الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية في 11 مارس 2022، وهو يشكل جزءاً أساسياً من وثائق المراجعة.

وعلاوة على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2021، الذي وقعه الأمين العام رقمياً في 11 مارس 2022.

وقدمنا تقريراً عن نتائج نشاط المراجعة الذي قمنا به بشأن البيان المالي لعام 2021 وأبرزنا النتائج التي توصلنا إليها من خلال إصدار "توصيات" و"مقترحات". ففي حين تندرج التوصيات ضمن عملية المتابعة التي يقوم بها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، فإن المقترحات يضطلع بمتابعتها المراجع الخارجي للحسابات وحده. ولكن من حيث المبدأ، يمكن لمجلس الاتحاد أن يكلف الأمين العام، بناءً على مشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، بتنفيذ "مقترح" حيثما يُعتبر ضرورياً.

كما قمنا بمراجعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2021، طبقاً للفقرة 6 من "يقرر" من القرار 11 (المراجع في بوسان، 2014)، وبفعل الجائحة، وكما حدث بالفعل في 2020، عُقد الحدث في عام 2021 افتراضياً أيضاً؛ مع الإبقاء على اسمه الجديد "العالم الرقمي". ولهذا السبب، فإننا لا نقدم تقريراً منفصلاً بشأن الحدث، وقد أدرجنا بعض الفقرات المتعلقة بحسابات العالم الرقمي المدمجة في البيان المالي للاتحاد في هذا التقرير المطول.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من كياسة وعون من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين طلبنا منهم المعلومات والوثائق، حتى في ظل الظروف الصعبة الحالية.



## Corte dei conti

### شهادة المراجعة

#### الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التي تتألف من بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2021، وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول وجدول التدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2021 فضلاً عن الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات تفسيرية أخرى.

وفي رأينا، تُعرض البيانات المالية المصاحبة بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حتى 31 ديسمبر 2021، وأداءه المالي، والتغييرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

#### الأساس الذي يقوم عليه الرأي

لقد أجرينا المراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI) واللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد. والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، في مجال مراجعة البيانات المالية، تستند مباشرةً إلى المعايير الدولية للمراجعة (ISA). وتطبق مؤسسة كورتي دي كونتي أحكام المعايير الدولية للمراجعة حيثما كانت متماشية مع الطبيعة المحددة لما تقوم به من مراجعة. ويرد مزيد من الوصف لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في القسم الخاص من تقريرنا الذي يتناول مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الاتحاد وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالمراجعة التي أجريناها للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

#### معلومات أخرى

الأمين العام للاتحاد هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتألف المعلومات الأخرى من عرض "المؤشرات المالية الرئيسية" التي يبينها الأمين العام في تقديمه لتقرير الإدارة المالية.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية هذه المعلومات الأخرى ولا نعرب عن أي شكل من استنتاجات التأكيد بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالمراجعة التي أجريناها للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر، عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات غير متسقة مادياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة المكتسبة من المراجعة التي قمنا بها، أو فيما إذا كانت تبدو غير صحيحة مادياً. وإذا استنتجنا، استناداً إلى العمل الذي أجريناه، أن هذه المعلومات الأخرى تشوبها مغالطة مادية، يتعين علينا الإبلاغ عن ذلك. ولا شيء لدينا نبلغ عنه بهذا الصدد.

#### مسؤوليات الأمين العام للاتحاد والمكلفين بإدارة البيانات المالية

الأمين العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وعن نظام الرقابة الداخلية حسبما يراه ضرورياً لتمكين إعداد بيانات مالية لا تشوبها أي أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتصلة بالاستمرارية واستعمال مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كان الأمين العام ينوي تصفية المنظمة أو وقف الأنشطة أو إذا كان لا يملك بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

ويتولى المكلفون بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للاتحاد.

### مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا. ويمثل التأكيد المعقول درجة عالية من التأكيد ولكنه لا يضمن أن مراجعة أجريت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً أخطاء مادية في حال وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر جسيمة إذا كان من الممكن أن تتوقع بشكل منطقي أنها ستؤثر، سواء منفردة أم مجموعة، على القرارات الاقتصادية للمستعملين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نتحلى بالاحترافية خلال كامل عملية المراجعة سواء تعلق الأمر بالحكم على البيانات أو التشكك فيها. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، ووضع إجراءات المراجعة وتنفيذها استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة الكافية والمناسبة لتوفير أساس لرأينا. وخطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أعلى من خطر عدم اكتشاف تلك الناتجة عن الخطأ، إذ يمكن أن ينطوي الغش على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المتعمد أو المغالطات التفسيرية أو تجاوز الرقابة الداخلية.
  - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات مراجعة تكون ملائمة في ظل هذه الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للاتحاد.
  - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والبيانات المبلغة ذات الصلة التي تقدمها الإدارة.
  - الخروج باستنتاج بشأن مدى ملاءمة استعمال الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان يوجد عدم يقين مادي بخصوص أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة بشأن قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله. وفي حال استنتاجنا وجود عدم يقين مادي، نكون مطالبين باستعراض الانتباه، في تقرير مراجعتنا، إلى البيانات المبلغة ذات الصلة الواردة ضمن البيانات المالية، أو بتعديل رأينا إذا كانت هذه البيانات المبلغة غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة المتحصل عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف الاتحاد عن مزاولة أعماله.
  - تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك البيانات المبلغة، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرض هذه البيانات بأمانة.
- وتتواصل مع المكلفين بالإشراف الإداري فيما يخص نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما ونتائج المراجعة المهمة، من بين عدة أمور أخرى، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية حدّدها أثناء المراجعة.

### تقرير بشأن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعلاوة على ذلك نرى أن معاملات الاتحاد التي عرضت علينا والتي اختبرناها كجزء من مراجعتنا، كانت، في جميع الجوانب الهامة، مطابقة للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد وسلطته التشريعية.

وطبقاً للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (المادة 28) والاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات (الملحق 1 بهذه اللوائح المالية والقواعد المالية)، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً بشأن أعمال المراجعة التي قمنا بها للبيانات المالية للاتحاد لعام 2021.

## تأكيد مسألة – تأثير الخصوم الإكتوارية

نسترعي الانتباه إلى واقع أن بيان الوضع المالي يكشف عن صافي سالب للأصول (-412,7 مليون فرنك سويسري) ناجم بشكل أساسي عن تأثير الخصوم الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين على المدى الطويل والمسجلة في بيان الوضع المالي بمبلغ 570 مليون فرنك سويسري. وترد في تقريرنا تفاصيل التحليل الذي قمنا به. وتتصرف الإدارة طبقاً لاختصاصاتها وسلطاتها مع مراقبة الوضع باستمرار. وننبه المجلس إلى ضرورة النظر في مزيد من الإجراءات في منظور طويل الأجل ولا يُعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

روما، 5 سبتمبر 2022

غويدو كارلينو  
رئيس مؤسسة كورتى دي كوتتي  
(الأصل موقع رقمياً)

## بنية البيانات المحاسبية

- 1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أُعدت وعُرضت امتثالاً للمعيار 1 IPSAS العناصر التالية:
  - بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2021 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2020 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛
  - بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2020 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛
  - بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية وكذلك الخسائر المسجلة مباشرة في صافي الأصول دون أن تؤثر في بيان الأداء المالي؛
  - جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزنة في نهاية السنة المالية؛
  - مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2021؛
  - ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لنزاهة التقديم.

## بيان الوضع المالي لعام 2021

### الأصول

- 2 في عام 2021 بلغت الأصول مقدار 423,4 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 14,4 مليون فرنك سويسري (+3,5%) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2020 (409 مليون فرنك سويسري).
- 3 وتتألف من أصول جارية بمقدار 320,9 مليون فرنك سويسري، تمثل نسبة 75,8 في المائة من مجموع الأصول (بعد أن كانت تمثل نسبة 74% في عام 2020)، وأصول غير جارية بمقدار 102,5 مليون فرنك سويسري، تمثل 24,2% من مجموع الأصول (26% في عام 2020). ويحدّد الأساس المستخدم في تقييم الأصول في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 2).

### الأصول الجارية

- 4 في عام 2021 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 320,9 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة تقارب 18,3 مليون فرنك سويسري (6,1%) مقارنةً بعام 2020 (302,6 مليون فرنك سويسري). وبتفحص التحركات في الأبواب الفرعية، نلاحظ أن الزيادة الإجمالية تعزى إلى زيادة في "التدفقات النقدية وما يعادلها" (+31 مليون فرنك سويسري). وعلى العكس، سُجِّل انخفاض حاد في "المستحقات عن المعاملات غير التبادلية" (-13,9 مليون فرنك سويسري، بنسبة 18,17%).

### إدارة الأصول وسجل الأصول: خلفية تاريخية

- 5 في بداية ولايتنا، وبعد أن وجدنا أن البنود لا تُدرج بدقة دائماً في سجل الأصول، أصدرنا التوصيتين 1/2012 و4/2012 بشأن دقة السجل المذكور. ومن أجل تعزيز فعالية إدارة أصول الاتحاد، أوصينا بتسمية جميع البنود وتسجيلها بشكل سليم في سجل الأصول الثابتة، مع الأخذ في الاعتبار أن اللوائح والقواعد المالية، طبعة 2010، المادة 18، النقطة 2 من القاعدة 6.18، تتطلب ضرورة جرد أي أصول لها قيمة وحدة تتجاوز 5 000 فرنك سويسري وإدخالها في المحاسبة. علاوة على ذلك، بشكل عام، أشرنا دائماً إلى الإدارة أن سجل الأصول يكون فعالاً عندما يتضمن معلومات دقيقة، مثل الموقع الفعلي أو التخصيص للموظفين (على سبيل المثال، التخصيصات المختلفة كنسبة مئوية من الاستخدام، وتسجيل التحركات، وما إلى ذلك).
- 6 ثم عملت الإدارة على تنفيذ التوصيات المذكورة، وأصدرت قائمة "بالبنود التي لم يتم العثور عليها"، والتي تمت متابعتها خلال السنوات التالية كلها.

- 7 وعلى التوالي، وفيما يتعلق بمخزونات الجرد الفعلي لمعدات تكنولوجيا المعلومات على وجه التحديد، كان لا بد لنا من إصدار توصية جديدة (1/2019)، في تقريرنا للسنة المالية 2019، لتعزيز مسؤولية فرادى الموظفين في تحديث سجلات جرد مخزونات تكنولوجيا المعلومات بالموقع الصحيح لهذه الأجهزة. وفي عام 2020، وبسبب الوباء، كان الموظفون مفوضين

تماماً للعمل عن بُعد (مع بعض الاستثناءات القليلة، للخدمات الأساسية). ونحن ندرك أن تتبع هذه المعدات يتطلب موارد بشرية ومتسعاً من الوقت، ولا يتسنى ذلك بسهولة. ويحدد الأمر الإداري 17/10 مسؤولية كل فرد من الموظفين في التحقق من سجلات الجرد الخاصة به وتحديثها. ومع ذلك، تم الاعتراف في ذلك الوقت بوجود قطع معدات لم يتم تسجيلها بشكل صحيح بعد.

### **على الرغم من جهود الإدارة والمسؤولين، يجب تعزيز الدقة في سجل الأصول.**

8 أجرينا الفحص المادي السنوي للمخزونات، بناءً على عينة من البنود المختارة من سجل الأصول وتتبعنا ما إذا كانت جميع البنود المختبرة قد تم تسجيلها بشكل صحيح في نظام المحاسبة.

9 لاحظنا، أثناء مراجعتنا، أن بعض البنود المدرجة في سجل الأصول لم يتم تسجيلها بدقة، حيث لاحظنا ما يلي: (1) موقعها الفعلي لا يتوافق مع الموقع المشار إليه في السجل، أو (2) لم يتم تسجيلها، أو (3) تمت الإشارة إلى حالتها في السجل على أنها "قائمة بالفعل" بينما يكون قد تم نبذها أو جاهزة للنبد.

10 واعرترفنا، في هذا الصدد، بأن عملية الانتقال من مبنى إلى آخر مستمرة؛ علاوة على ذلك، وكما ورد في البيان المالي لعام 2021 في الملاحظة 11، أنه نتيجة للوباء، يعمل الموظفون كثيراً عن بُعد ولا يتسنى تتبع هذه المعدات بسهولة. ومع ذلك، أكدت لنا الإدارة أن هدفها هو حماية جميع الأصول.

11 ونحن نقر، بشكل قاطع، بجهود الإدارة في تحديد، وتحديد مواقع الأصول "غير الموجودة"، خاصة الآن أثناء عملية الانتقال من مبنى إلى آخر؛ ومع ذلك، فإننا نؤكد على أهمية استمرار الإدارة في مراقبة تنفيذ الإجراء الخاص بجرد الأصول الذي يتم إجراؤه من خلال ممارسات التحقق الدورية، من أجل تحقيق الهدف بسرعة والتمثل في أن تكون جميع البنود موجودة في السجل مع تخصيصها لموظفين محددين. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ سياسة أكثر صرامة مكرسة لتخصيص واستخدام معدات تكنولوجيا المعلومات.

### **التوصية رقم 1**

12 فيما يتعلق بالمخزون الحالي، كشفت عمليات المراجعة التي أجريناها أن بعض البنود لم تتم تسميتها. وتم إبلاغنا بأن هناك عملية تتعلق بنقل الأصول من مبنى إلى آخر قيد التنفيذ، وقد تحققنا من ذلك؛ وبالتالي، وحتى مع الاعتراف بالصعوبات في تتبع الموقع الفعلي للبنود، نوصي بالمراقبة المستمرة والدقيقة لعملية النقل هذه، من أجل تعزيز دقة واكتمال سجل الأصول، وحماية أصول الاتحاد.

### **تعليقات من الأمين العام**

يحيط الاتحاد علماً بالتوصية.

### **نبذ الأصول: هناك حاجة إلى إجراء معزز**

13 فيما يتعلق بنبذ الأصول، لاحظنا وجود إجراء، يفترض أن يتم تقديم طلب الشطب والتخلص من أحد الأقسام بملء نموذج ثم الموافقة عليه بتوقيع مزدوج: من رئيس شعبة الخدمات اللوجستية ورئيس وحدة إدارة الأصول.

14 ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، أثناء عمليات التحقق المادية التي أجريناها، لاحظنا أنه في بعض الأحيان، خاصة بالنسبة للبنود القديمة، تم الإشارة إلى حالتها على أنها "قائمة بالفعل" في سجل الأصول وفي الوقت نفسه وجدنا أنها جاهزة للنبد أو تم نبذها بالفعل. وعلى العكس من ذلك، لاحظنا أيضاً أنه تم نبذ بعض الأصول من خلال البيع المباشر للموظفين، ولكن، في رأينا، لا يزال لها عمر نافع وقيمة متبقية.

15 بالإضافة إلى الوضع المسجل في السنوات الماضية، نظراً لعملية النقل المستمرة، تم مؤخراً شطب كمية من البنود ونبذها أو بيعها للموظفين، وأبلغتنا الإدارة أنها تنوي المضي قدماً بهذه الطريقة. ووفقاً للملاحظة 11 في تقرير الإدارة المالية لعام 2021، كان إجمالي عمليات التخلص أكثر من 2,5 مليون فرنك سويسري، من بينها: حوالي 1,4 مليون فرنك سويسري من معدات تكنولوجيا المعلومات؛ و929 ألف فرنك سويسري من الأصول منخفضة القيمة؛ و112 ألف فرنك سويسري من قطع الأثاث؛ و43 ألف فرنك سويسري من الآلات.

## التوصية رقم 2

16 بالنظر إلى أن الإجراء المعتمد، في رأينا، لا يوفر ضماناً كافياً بأن الأصول قيد النبذ هي بالفعل في نهاية عمرها المتوقع، فإنه من أجل الحد من مخاطر خسارة الأصول ذات العمر النافع والقيمة المتبقية، فإننا نوصي بما يلي: (1) تعزيز مراقبة ظروف الأصول، مثل العمر النافع، و/أو قيمتها المتبقية و/أو أي خسارة للقيمة؛ (2) تقييم تقادمها الحقيقي من خلال لجنة مخصصة، قبل اتخاذ قرار بشطبها؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون هذه اللجنة مؤهلة من الناحية التقنية وتتألف من موظفين ليسوا مسؤولين عن حياة وإدارة الأصول خلال عمرها النافع؛ (3) تطبيق إجراء أكثر صرامة من قبل لجنة تقييم البنود المذكورة، لا سيما في حالة بيع الأصول للموظفين.

## تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بالتوصية.

## التدفقات النقدية وما يعادلها

17 شهد الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 130,4 مليون فرنك سويسري، زيادة بنسبة 31,2% مقارنةً بمبلغ 99,4 مليون فرنك سويسري في عام 2020؛ وكان يشمل النقد المتاح وجميع الأرصدة في الحسابات الجارية للاتحاد في البريد والمصارف في 31 ديسمبر 2021. ويرد بيان مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 6 في تقرير الإدارة المالية.

## التعزيز الفعال للضوابط الداخلية في إدارة الخزنة من خلال الاستخدام المكثف لتأكيدات المصارف

18 لقد طلبنا، على غرار ما يحدث كل عام، من جميع المصارف والمؤسسات المالية التي لها علاقات تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2021.

19 في بداية ولايتنا، قبل 10 سنوات، طلبنا من الإدارة تقديم نموذج جديد لتأكيد الحسابات المصرفية؛ وافق الاتحاد على إرفاق قائمة مرجعية مفصلة بنموذج خطاب التأكيد الموحد، من أجل زيادة مستوى الضمان في جميع جوانب إدارة الخزينة. فعلى سبيل المثال، تلزم القائمة المرجعية المرفقة من جهة، الأطراف المقابلة (المصارف والمؤسسات المالية ومالك الإيداع النقدي، وما إلى ذلك) بتقديم معلومات مفصلة في مربعات محددة بشأن، على سبيل المثال، سلطات التوقيع، والحسابات الجارية الإضافية، وخزائن الأمانات، والضمانات والاستثمارات والودائع وما إلى ذلك، إن وجدت. ويساعد ذلك، من جهة أخرى، المراجعين والإدارة على اكتشاف التناقضات و/أو الخصوم غير المسجلة الموضحة في خطاب التأكيد.

20 في واقع الأمر، فيما يتعلق بالحسابات المتعلقة بالخزنة (على سبيل المثال: التدفقات النقدية وما يعادلها)، ردت الأطراف المقابلة بخطابات التأكيد وقوائم المراجعة المذكورة أعلاه مباشرة وتم تسليمها مباشرة إلى المراجع الخارجي (مع نسخة إلى الإدارة)، ومع الإجراءات البديلة، وخلال فترة ولايتنا التي تبلغ 10 سنوات، لوحظ مستوى كافٍ من الضمان بشأن موثوقية وصحة الأرصدة المسجلة في البيانات المالية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وما يعادلها.

21 وفي الوقت نفسه، أظهرت التأكيدات وقوائم المراجعة التفصيلية ذات الصلة، التي تم تلقيها مباشرة من المصارف عبر السنوات، وجود مخالفات في بعض الأحيان، مثل قوائم سلطات التوقيع المحدثة بشكل خاطئ، والتي قامت الإدارة بتصحيحها على الفور أو التحقيق فيها على النحو الواجب.

22 كما أننا منذ بداية ولايتنا، أوصينا بأن يراقب عن كثب الإجراء الذي يتطلب توقيعاً مزدوجاً في التزام الاتحاد في المسائل المالية للمبالغ التي تزيد عن 5 000,00 فرنك سويسري (التوصية رقم 1/2013 والتوصية 1/2018؛ يرجى الاطلاع أيضاً على الفقرة 32 أدناه).

23 هذا العام، بالنسبة إلى السنة المالية 2021، لم تتلق رسائل التأكيد المطلوبة من 7 مؤسسات مصرفية من أصل 27 (تقابل 9 حسابات، وهي حساب واحد في المقر، وسبعة في المكاتب الميدانية واثنان متعلقان بأحداث تليكوم العالمي، على النحو المشار إليه من قبل الإدارة).

- 24 ونؤكد أنه، كما هو مذكور أعلاه، تتطلب إجراءات المراجعة الفعالة من المراجعين الخارجيين تلقي تأكيدات المصارف مباشرة، وإلا فإن الخطابات المعلنة على أنها وصلت إلى الاتحاد ولم تتسلمها، ينبغي ألا ينظر إليها المراجع إلا كوثيقة لإجراءات مراجعة بديلة أكثر كفاءة، بيد أنها لا تكفي لتقديم تأكيد كامل بشأن الأرصدة المسجلة في المحاسبة.
- 25 ويوضح الجدول أدناه حالة وإحصاءات خطابات التأكيد المستلمة هذا العام، والإبلاغ أيضاً عندما لم يصل إلينا خطاب التأكيد مطلقاً في فترة الولاية الممتدة إلى 10 سنوات.

المصارف <sup>1</sup>	الحسابات النشطة كما أعلنها الاتحاد	الرسائل المستلمة من قبل المراجعين بالنسبة لعام 2021	الرسائل المستلمة من قبل المراجعين في السنوات العشر بأكملها
المصرف 1	1	لم تُستلم	لم تُستلم قط
المصرف 2	2	لم تُستلم	لم تُستلم إلا لأول سنتين مالييتين (2012 و2013)
المصرف 3	1	لم تُستلم	تم استلامها في السنوات السابقة فيما عدا بالنسبة للسنوات المالية 2014 و2018 و2019
المصرف 4	1	لم تُستلم	تم استلامها في السنوات السابقة فيما عدا بالنسبة للسنتين المالييتين 2012 و2015
المصرف 5	1	لم تُستلم	تم استلامها في السنوات السابقة فيما عدا بالنسبة للسنة المالية 2020
المصرف 6	1	لم تُستلم	تم استلامها في السنوات السابقة فيما عدا بالنسبة للسنتين المالييتين 2014 و2015
المصرف 7	2	لم تُستلم	تم استلامها في السنوات السابقة فيما عدا بالنسبة للسنوات المالية 2017 و2018 و2019 و2020
7 مصارف	9		

- 26 وبما أن السنة المالية 2021 هي آخر سنة مراجعة في ولايتنا، يمكننا الإيجاز بالقول أنه، طوال الفترة بأكملها، لم نستلم أبداً رسائل تأكيد مباشرة لحساب واحد (المصرف رقم 1)، وفي الحالات الأخرى كان معدل استلامنا لرسائل التأكيد منخفضاً، كما هو موضح في الجدول أعلاه، باستثناء الحسابات التي أوقفتها الإدارة خلال هذه السنوات العشر.
- 27 فيما يتعلق بالحسابات المقفلة، نسلط الضوء على أنه في السنوات الماضية، وبالعودة إلى بداية ولايتنا، لم نستلم أبداً تأكيداً مباشراً من أي مصرف، وعلى التوالي، أعلنت الإدارة أن الحساب في هذا المصرف قد أُقفل في عام 2014. وتم بعد ذلك فتح حسابين في نفس المصرف في عام 2017 عندما نُظّم حدث في البلد الذي يقع فيه هذا المصرف؛ وقد استلمنا البيان المالي عن السنة المالية 2017، وعلمنا مؤخراً أن هناك ثلاثة حسابات نشطة في هذا المصرف، ولكن منذ ذلك الحين لم تتلق أي مراسلات من هذه المؤسسة المصرفية.
- 28 ونود أن نسلط الضوء على أن رسائل التأكيد القياسية الخاصة بنا لا تطلب فقط الأرصدة ولكنها تتطلب أيضاً أن تزودنا الأطراف الثالثة مباشرة بالعديد من البيانات التي، إذا لم يتم استلامها مباشرة من المصارف والمؤسسات المالية، فقد لا يتم الكشف عنها لنا من خلال إجراءات بديلة قياسية بشأن الحسابات المصرفية المذكورة أعلاه.
- 29 وفي تقاريرنا السابقة فيما يتعلق بعدم وجود تأكيدات من المصارف، كنا نؤكد دائماً على أهمية هذه المسألة للحصول على ضمان معقول، إضافة إلى حقيقة أن معدل التأكيدات متدني. وفي هذا الصدد، نقر ونذكر أن الإدارة بذلت جهوداً مضمّنة في إرسال رسائل تذكير للمصارف خلال السنوات العشر كلها من أجل السماح لنا بالحصول على التأكيدات.

1 يرجى العلم بأن الإدارة على علم بالأسماء المحددة للمصارف المبلغ عنها.

### التوصية رقم 3

30 من أجل تعزيز كفاءة وفعالية الضوابط الداخلية على الخزنة وخاصة على المستوى الميداني (على سبيل المثال، بالنسبة لسلطة التوقيع)، نوصي بأن تعزز الإدارة العملية الداخلية للتحقق من رسائل التأكيد المتعلقة بالأرصدة، ولا سيما الحسابات الجارية المفتوحة محلياً، من خلال تقييم فعال للمعلومات التي يتم جمعها مباشرة من المصارف (على سبيل المثال رسائل التأكيد أو غيرها من المستندات الداعمة البديلة). وعلى وجه الخصوص، بالنسبة للحسابات التي لم نلق فيها أبداً رسالة تأكيد طوال السنوات العشر وأيضاً في حالة تدهور معدل استلام هذه الرسائل، نوصي بالبدء على الفور في إجراء فحص العناية الواجبة لهذه الحسابات فيما يتعلق بصحة السلطات الموقعة والبحث عن الخصوم المحتمل عدم تسجيلها، من خلال استعراض تجريه وحدة مستقلة عن الإدارة المحلية، أو يستحسن، أن تكون مستقلة عن الموظفين الذين يديرون الحسابات بشكل مباشر. ومن شأن هذا العمل، الذي يقوم به أشخاص مستقلون عن الموظفين المشاركين في الإدارة اليومية، ألا يعزز فقط مستوى الضوابط الداخلية في إدارة الخزنة على المستوى الميداني، بل يقلل أيضاً من مستوى مخاطر السمعة التي يحتمل أن تكون مرتبطة بمخاطر الاحتيال، ولا سيما على المستوى الميداني. ومع ذلك، ينبغي تطبيق نفس المبادئ أيضاً على مستوى المقر الرئيسي، عند الضرورة.

31 وفي الوقت نفسه، نوصي أيضاً بأن تقوم الإدارة، في حالة ظهور مستوى غير مقبول من المخاطر من بعض هذه الحسابات التي لم يرد تأكيداً مباشراً بشأنها مطلقاً، باستكشاف إمكانية إقفال بعض هذه الحسابات و/أو تقييم فرصة استخدام البدائل المتاحة في منظومة الأمم المتحدة، إذا اعتبرت فعالة وموثوقة (على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، أو المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. ويدير الاتحاد بعناية جميع الحسابات المصرفية على مستوى المقر الرئيسي والمستوى الإقليمي. ويتم استلام جميع كشوف الحسابات المصرفية وتسويتها على أساس شهري للحسابات النشطة اليومية وعلى أساس سنوي لبعض الحسابات المفتوحة للأحداث. وقد تم توفير جميع كشوف الحسابات المصرفية للمراجعين الخارجيين لفحصها. ويتم، في كل عام، إرسال جميع طلبات تأكيد المراجعة إلى جميع المصارف وتجرى متابعة من خلال العديد من رسائل التذكير مع إشراك مديري المكاتب الإقليمية/رؤساء مكاتب المناطق. ونقر بأن بعض المصارف لا ترد مباشرة على المراجعين الخارجيين أو لا تستخدم النموذج المرفق كما هو مطلوب ولكن هذا الأمر لا يخضع للأسف لسيطرة الاتحاد. ولدى كل مصرف رسالة تأكيد المراجعة الخاصة به والذي لا يستطيع الاتحاد تغييرها.

لقد تم اتخاذ قرار بإقفال الحساب المصرفي الذي تم فتحه سابقاً لتليكوم. وتم إرسال جميع طلبات الإقفال بالفعل إلى المصارف.

### تعزيز الضوابط الداخلية بشأن التوقيع المزدوج لإدارة الحسابات المصرفية

32 كما ورد آنفاً في الفقرات السابقة، في بداية ولايتنا، تحققنا من سلطة الموقعين لإدارة الحسابات المصرفية ووجدنا أن اللوائح المالية (طبعة 2010، المادة 16، القاعدة 1.16) تنص على أنه يلزم التوقيع المزدوج للمسؤولين في التزام الاتحاد في المسائل المالية للمبالغ التي تساوي أو تزيد عن 5 000 فرنك سويسري.

33 وبعد ذلك، لاحظنا خلال أعمال المراجعة الخاصة بنا والتي استمرت 10 سنوات تناقضات هامة: عند استلام رسائل التأكيد من المصارف، كانت هناك تناقضات بين قوائم التوقيعات المحفوظة في المقر الرئيسي والقوائم المعلنة من المصارف في رسائلها؛ فعلى سبيل المثال، كانت المصارف تستمر في اعتماد الموظف المفوض بالتوقيع حتى بعد تقاعده أو عدم استمراره في العمل بالاتحاد.

34 وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى جميع التأكيدات المستلمة من المصارف هذا العام وفي ولاية العشر سنوات، وجدنا أنه في بعض الحالات، في رسائل تأكيد من المصارف التي استلمناها مباشرة، لم يكن هناك أي ذكر للعتبة التي كان يلزم التوقيع المزدوج فوقها. وتم إدراج هذا التوجيه من قبل الإدارة في مذكرة داخلية (صدرت في يونيو 2014، وُعدلت في يوليو 2014) مع اشتراط التوقيع المشترك للمبالغ فوق 5 000 فرنك سويسري للمصارف في المقر والمبالغ فوق 5 000 دولار أمريكي للمصارف للمكاتب الميدانية.

35 وفي هذا الصدد، فعلى الرغم من أن الإدارة أبلغتنا أن حقوق التوقيع الفردية تكون مطلوبة في بعض الأحيان في المكاتب الإقليمية، حيث يتعذر الفصل في الواجبات نتيجة لقلّة عدد الموظفين في الموقع؛ فإننا نقر بأن الإدارة تبذل دائماً الجهود في متابعة هذا الوضع؛ ومع ذلك، فإننا نرى أن من المهم أن تستكشف الإدارة بدائل مناسبة لتعزيز فعالية الضوابط الداخلية.

#### التوصية رقم 4

36 وفقاً لفقرتنا ذات الصلة في هذا التقرير والتقارير السابقة عند التعامل مع حالات الاحتيال التي وقعت وتم الكشف عنها، نرى أن اعتماد سلطة التوقيع الواحد محلياً قد يزيد من مخاطر الاحتيال؛ وقد قادتنا هذه الحقيقة إلى استنتاج أن هذا الاشتراط المتعلق بالمعاملات التي تزيد عن 5 000 فرنك سويسري غير كافٍ لضمان المنع الكافي للاحتيال؛ لذا، نوصي بتخفيض هذه العتبة أو، من أجل تقليل المخاطر، النظر في إلغائها، والسماح بالحركات المصرفية فقط عندما يكون التوقيع المزوج مضموناً.

#### تعليقات من الأمين العام

وكما حدث بالفعل، سيواصل الاتحاد مراقبة تحديثات الموقعين وسيطلب إجراء تغييرات في حالة الوقوف على تناقضات. ومن جانب الاتحاد، يتم إبلاغ أي تغييرات في الموقعين إلى جميع المصارف ولكن لا يتم دائماً تسجيل التعليمات في الوقت المناسب من قبل المصارف. وقد تم تقديم جميع المستندات الداعمة التي توضح التحديثات المطلوبة على الموقعين إلى المراجعين. وسينظر في إمكانية تخفيض/إلغاء العتبة بشكل أكبر ووضعها موضع التنفيذ عندما يكون ذلك ممكناً، مع مراعاة القيود المتعلقة بقلّة الموظفين في الموقع. ولا ينبغي أن يؤثر ذلك على الأنشطة الحالية للمكاتب الإقليمية/مكاتب المناطق. ونود أيضاً توضيح أن جميع عمليات الرقابة الداخلية والتسويات تتم على مستوى المقر الرئيسي بصورة شهرية مما يقلل ويمنع مخاطر الاحتيال.

#### الاستثمارات

37 في عام 2021 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 95 مليون فرنك سويسري وهو ما يشابه عام 2020 (95,5 مليون فرنك سويسري)، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 6 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2021. ويرد في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق.

38 وفي الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، بشأن المبادئ المحاسبية الرئيسية، تقدم الفقرة المحددة بشأن الصكوك المالية معلومات عن كشوف الاستثمارات. وطبقاً للمعايير IPSAS، تقدم الملاحظة 4 معلومات عن إدارة المخاطر المالية، لا سيما وأن جميع الاستثمارات تتعرض لمخاطر الائتمان فضلاً عن المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة والسيولة ومخاطر السوق ومخاطر العملة.

#### المستحقات

39 بلغت المستحقات الحالية، سواء كانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية بمقدار 87,9 مليون فرنك سويسري في 2021، مقارنةً بمبلغ 97,8 مليون فرنك سويسري في عام 2020. ومثلت نحو 27,4% من مجموع الأصول الجارية مقارنةً بنسبة 32,3% في عام 2020.

40 وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد من أجل المساهمات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، وأي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

41 أما المستحقات غير الجارية، الموضحة كذلك في الملاحظة 8، فقد اقتصر حضورها على معاملات غير تبادلية، وبلغت 6 مليون فرنك سويسري (6,5 مليون فرنك سويسري في عام 2020). وقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2020 تماشياً مع المبادئ الموضحة في الملاحظة 2 في البيانات المالية.

#### المستحقات الجارية الأخرى

42 يرد مبلغ 7,1 مليون فرنك سويسري (9,4 مليون فرنك سويسري في عام 2020) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية.

## المخزونات

43 في عام 2021، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,47 مليون فرنك سويسري (0,46 مليون فرنك سويسري في عام 2020). وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 9 من تقرير الإدارة المالية التي تبين أن زيادات طفيفة في صافي قيمة المنشورات (قيمة إجمالية أقل ولكن مع إهلاك أقل) واللوازم.

## الأصول غير الجارية

44 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2021 مقدار 102,5 ملايين فرنك سويسري؛ حيث سجلت انخفاضاً قليلاً بمقدار 3,9 مليون فرنك سويسري (-3,7%) مقارنةً بعام 2020 عندما بلغت 106,4 مليون فرنك سويسري.

45 جدير بالذكر تسجيل باب فرعي، بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للأصول الجارية، باسم "النفقات المؤجلة - خطة التأمين الصحي UNSMIS"، بمبلغ 16,3 يمثل 15,9% من مجموع الأصول غير الجارية (بقيمة 17,4 مليون فرنك سويسري في عام 2020؛ أي 16,4% من إجمالي الأصول غير الجارية).

46 هذا جانباً، ويتألف هذا الباب من الأبواب الفرعية المعتادة، وهي: "الممتلكات والمنشآت والمعدات" بمقدار 71,7 مليون فرنك سويسري، أو 70% من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2020 كانت 78 مليون فرنك سويسري، أو 73,4% من مجموع الأصول غير الجارية)، و"الأصول غير المادية" التي تبلغ 0,8 مليون فرنك سويسري أو نسبة 0,8% من المجموع (1,4 مليون فرنك سويسري في عام 2020، أو 1,4%) و"الأصول قيد الإنشاء" التي بلغت 13,7 مليون فرنك سويسري (وفي عام 2020 بلغت قيمتها 9,4 مليون فرنك سويسري)، أو ما يمثل 13,4 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية. ويرد توضيح أول باين فرعيين في الملاحظتين 11 و12 من تقرير الإدارة المالية، على التوالي. وتبين الملاحظة 13، الباب الفرعي "الأصول قيد الإنشاء".

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

47 تبلغ قيمة هذا الباب 71,7 مليون فرنك سويسري، وهي القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2021 من التكاليف الرأسمالية المقيدة مطروحاً منها الإهلاك ذو الصلة. وتشير الفئات الرئيسية إلى المباني (سُجلت قيمة صافية بمقدار 70,2 مليون فرنك سويسري في عام 2021؛ وكانت 77 مليون فرنك سويسري في عام 2020)؛ وإلى معدات تكنولوجيا المعلومات (بلغت القيمة الصافية 1,2 مليون فرنك سويسري في عام 2021، وكانت 0,8 مليون فرنك سويسري عام 2020). وهي موضحة في الملاحظة 11 في تقرير الإدارة المالية.

48 يقتضي المعيار 1 IPSAS أن يتم، في بيان الوضع المالي، قيد المباني بمثابة أصول. وبالنسبة إلى القيد الأولي، فإن المعيار 17 IPSAS ينص على ضرورة الإشارة إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخضع قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

49 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للملحق II للوائح المالية للاتحاد، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

50 وجاء في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً "للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. واعتبر ذلك "التكلفة التاريخية"، وحدد الاستهلاك بالاستناد إلى "عمر نافع تقديري" الذي يبلغ 100 سنة لهيكل المبنى. أما الأرض التي للاتحاد عليها "حق في المساحة" مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني.

51 يمنح الاتحاد السويسري التمويل اللازم لإنشاء مبانٍ للمنظمات الدولية عن طريق مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) على شكل قروض ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي 0%. وكما ذكر سابقاً، يوفر كاتون جنيف الأرض مجاناً بموجب "حق الانتفاع بالأرض". ويرد توضيح قيمة القرض المقدم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية

في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية الذي يشير أيضاً إلى أن سداد القرض الممنوح من أجل المبنى الجديد لن يبدأ إلا بعد تسليم المبنى بنجاح ببداية عام 2026 في أقرب الآجال.

52 وفي السنة الأولى من ولايتنا أصدرنا التوصية رقم 3/2012، المتعلقة بإعادة التفاوض على اتفاق الدولة المضيفة. ونحن نتابع هذه التوصية: إذ سُكِّل في عام 2017 فريق عمل للاتحاد الدولي للاتصالات/البلد المضيف، مؤلف من ممثلين عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وكانتون جنيف (مالك الأرض)، والاتحاد السويسري ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)، لمناقشة حق الانتفاع بالأرض "droit de superficie" تحديداً. وفي نوفمبر 2021، أحطنا علماً بما يلي: "تُتفق مع سلطات البلد المضيف على أن تعديل عقد "حق الانتفاع بالأرض" (DDP) الحالي غير ضروري في هذه المرحلة إلى حين تسوية القضايا المتعلقة المتعلقة بالأمن المحيطي، ورقعة حق الانتفاع بالأرض وإمكانية بيع البرج". وما إن يتم وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، ينبغي تصويب القيم المحاسبية المتبقية بناءً على ذلك.

53 وكما جاء في الملاحظة 13، قررت الإدارة في 2019 أن تكشف تكاليف الإضافات (370 000 فرنك سويسري لغاية 31 ديسمبر 2021) بصورة منفصلة عن التكاليف المتصلة بالمباني قيد الإنشاء (13 362 000 فرنك سويسري) "استعداداً لمشروع المبنى الجديد وبالتالي السماح بمتابعة شفافة للمشروع خلال مرحلة الإنشاء".

## مبنى مقر الاتحاد

54 نقدم، في هذا الجزء من تقريرنا، نظرة عامة حول الموضوع المتعلق بالوضع الحالي والمحتمل لمبنى مقر الاتحاد. ونحن على علم بصدور تقرير المراجعة الداخلية في 1 يونيو 2022 بعنوان "مراجعة مشروع المبنى الجديد لمقر الاتحاد". ويحتوي هذا التقرير على عناصر نظر فيها أيضاً المراجع الخارجي. ولن نكرر في هذا التقرير المعلومات العامة الواردة في تقرير المراجعة الداخلية.

56 ومن هنا فإن الفقرات التالية تركز بشكل أكبر على نظرة عامة حول الاستدامة المالية للمشروع وإنجازه، وعلى المخاطر ذات الصلة. وتستند عناصر التقييم التي درسناها إلى المعلومات التي قدمتها المنظمة والوثائق المتاحة.

## "اتفاقية الانتفاع بالأرض" بين دولة جنيف والاتحاد

57 من خلال عقد وُقِع في عام 1967 - لا يزال سارياً في العديد من بنوده - منحت دولة جنيف "حق الانتفاع بالأرض" (*droit de superficie*) للاتحاد. وفي هذا العقد، كان هناك تكوين معين للمجموعات مقسمة إلى قطع، شكلت معاً المساحة السطحية المقصودة؛ بيد أن الترتيب الأصلي للقطع خضع لعدة تغييرات على مر السنين، نظمتها الإجراءات اللاحقة.

58 وعلى وجه الخصوص، مع الإجراءات التي عدلت هيكل قطعة الأرض (في الأعوام 1985 و1997 و2006 و2021)، أتيحت الفرصة لمقاطعة جنيف لفصل وإعادة تكوين بعض قطع المجموعات المجاورة؛ وبالتالي، تغير الهيكل الأصلي لقطعة الأرض، الذي يعادل حق الانتفاع بالأرض، على مر السنين. كما تم إدراج بنود بشأن مسؤولية الاتحاد. وتظهر الوثائق التي تم فحصها أن جميع البنود قد قبلها الاتحاد.

59 وحصل الاتحاد، بموجب عقد 1967، على حق الانتفاع بالأرض ودفعت 5 ملايين فرنك سويسري مقابل المباني التي كانت موجودة في ذلك الوقت على قطعة الأرض (المادة 4 من عقد تكوين حقوق الارتفاق الموقع في 1968). وأعطى المبلغ المدفوع للاتحاد ملكية هذه المباني التي هدمها الاتحاد بعد ذلك لبناء المبنى الخاص به، لكن الشراء بمبلغ 5 ملايين فرنك سويسري لم يمنح ملكية أراضي تلك المباني.

60 وعُدلت مؤخراً مدة العقد الذي يمنح الاتحاد حق الانتفاع بالأرض وتم تحديد تاريخ انتهاء صلاحيته في 31 ديسمبر 2079.

61 وتأسس حق الانتفاع بالأرض بالمجان؛ بيد أن دولة جنيف احتفظت، في عقد الأراضي، بالحق في مراجعة مبدأ الاستحقاق المجاني للأرض، دون تحديد للمبلغ، إذا أدى تطور الاتحاد إلى قيام المنظمة ببناء منشآت جديدة، فوق الأرض أو تحت الأرض، على الأرض الممنوحة.

62 وينص عقد الأراضي (المادة 10) أيضاً على أنه إذا قرر الاتحاد أن ينقل لآخرين (يحلون محله) حق الانتفاع بالأرض هذا، فإن دولة جنيف تتمتع بالحق القانوني في الشفعة، ووفقاً للفقرة الموقعة، يمكنها الاستفادة من تخفيض قدره 7/2 من السعر أو ما لا يقل عن مليوني وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف فرنك (2 345 000 فرنك سويسري)، مع الأخذ في الاعتبار المبلغ المواتي

5) ملايين فرنك سويسري) الذي تم تحويل المباني والمرافق به من دولة جنيف إلى الاتحاد بالاتفاق. ومع ذلك، لن ينطبق التخفيض 7/2 على المباني الجديدة التي يمكن أن يبنها الاتحاد على أساس الأراضي الخاضعة لحق الانتفاع.

63 ولن ينطبق حق الشفعة هذا على المشتري أو المنقول إليه الذي يتمتع بنفس الوضع القانوني للاتحاد (أي منظمة حكومية دولية متخصصة أخرى) أو مشابه له، ويقع مقره في جنيف. ومع ذلك، في هذه الحالة، يُسمح بالنقل فقط عندما يُدفع إلى الدولة مبلغ مليوني وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف فرنك (2 345 000 فرنك سويسري).

64 وفي نهاية حق الانتفاع بالأرض، تصبح المباني والمنشآت المنشأة بموجب هذا الحق ملكاً لدولة جنيف. ويجب أن تدفع الأخيرة تعويضاً فقط إلى الحد الذي نفذت فيه المنطقة أعمالاً لتوسيع أو تحويل أو تجديد المنشآت تنطوي على استثمارات إضافية لم تُستهلك بالكامل في وقت إنهاء حق الانتفاع بالمنطقة.

## المبنى الجديد

65 أجاز مؤتمر المندوبين المفوضين، بموجب القرار 194 (بوسان، 2014) مجلس الاتحاد بإنشاء فريق عمل تابع للمجلس يعني بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل (CWG-HQP). بناءً على توصية من فريق العمل هذا، قرر مجلس الاتحاد في عام 2016، من خلال المقرر 588، هدم مبنى فارامبييه واستبداله بمبنى جديد. وسيطرح مبنى برج الاتحاد للبيع في السوق الحرة للعقارات.

66 وفي جلسته الإضافية التي عقدت في 27 سبتمبر 2019، وافق المجلس، من خلال المقرر 619، على التكلفة النهائية المباشرة للمشروع لمبنى المقر الجديد للاتحاد بمبلغ 170 139 000 فرنك سويسري. ومن المتوقع أن يتم تمويل هذا البناء بالكامل من خلال قرض قدره 150 000 000 فرنك سويسري من البلد المضيف (عبر مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)) ورعاية وتبرعات بقيمة 15 140 000 فرنك سويسري وصندوق قدره 5 000 000 فرنك سويسري، تم إنشاؤه خصيصاً في الميزانية من أجل المبنى الجديد.

67 فيما يتعلق بتمويل المؤسسة FIPOI المذكور أعلاه، فقد منح: بموجب عقد تقييم مسبق بتاريخ 20 يناير 2017، موارد (12 مليون فرنك سويسري) لتغطية تكاليف الدراسات التحضيرية بشأن مشروع المبنى الجديد، وبموجب عقد وُقِع في عام 2019، قرض بدون فوائد لتمويل البناء، بحد أقصى إجمالي قدره 150 مليون فرنك سويسري، يتم سداه في غضون 50 عاماً.

## "اتفاقية الانتفاع بالأرض" بين دولة جنيف والاتحاد: هل تمت حماية مصالح الاتحاد واستقلالته بالشكل الكافي؟

68 حتى مع ملاحظة أن التدخلات المستمرة على تكوين قطع الأراضي على مر السنين تجعل من الصعب التحكم في اتساق حق الانتفاع بالأرض، فإن البنود الواردة في العقود، فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عنها، تنطوي على تقييم ملاءمة العقد المبرم بين الأطراف، والذي ينبغي للاتحاد أن يراجعه بعناية في ضوء أي مخاطر قد تنشأ.

69 وفي حالة ما إذا قرر الاتحاد عدم تجديد المنطقة أو توقيع النهاية، فإن "مكاسبه" مقارنةً بالإعادة إلى مؤسسة FIPOI/دولة جنيف لا تبدو - حسب الإجراءات - متناسبة مع القيمة التي كان من الممكن أن يجنيها عادة إذا لم يتم إرساء حق الانتفاع بالأرض بهذه الطريقة، لاسيما، من خلال قبول بنود الانسحاب وقبول الشروط المتعلقة ببدل استعادة المنطقة (وبالتالي المباني الموجودة عليها في ذلك الوقت).

70 وبترتب على ما سبق أن القيمة العقارية للمباني التي يخطط الاتحاد لبيعها من أجل استرداد الموارد المالية اللازمة لاحتياجات إعادة البناء لا ينبغي اعتبارها معادلة لقيمة سوقية "خالصة"، بمعنى أن العقار الذي يبيعه الاتحاد (مبنى) لا يملك القدرة على الإعلان عن كامل إمكاناته الاقتصادية، مقارنة بظروف السوق في ذلك الوقت، لأن عقد امتياز الحق في المنطقة من الأرض التي يقع فيها المبنى المراد بيعه ينتهي في 31 ديسمبر 2079. وبترتب على هذا الطرف وجود خطرين رئيسيين على الأقل يجب أخذهما في الاعتبار: (1) هناك خطر محتمل أنه إذا لم يجد مالك المجموعة (دولة جنيف) هذا الحق، فسيكون بمقدوره حيازة العقار بأكمله بتكلفة مخفضة؛ (2) ومن ناحية أخرى، هناك خطر أنه إذا وجد الاتحاد، قبل نهاية عام 2079، مشترياً محتملاً مختلفاً، فقد لا يرغب في الاستفادة من حق الانتفاع بالأرض الساري حتى عام 2079 أو لن يقبل بهذه المخاطرة، إن لم تكن مقابل سعر شراء أقل.

71 لا يبدو أن الاحتمال، الذي افترضه الاتحاد، لاسترداد الموارد من خلال بيع مبنى البرج، يأخذ في الاعتبار بشكل كاف أن هذا الاحتمال، يمكن أن يمثل كبحاً للمشتريين المحتملين، إلى جانب حقيقة أن الظروف الحالية لمبنى البرج تتطلب تجديد كبير ومكلف.

72 ومع الوضع في الاعتبار جهود التقييم التي بذلها الاتحاد، الذي كلف أطراف خارجية بإجراء دراسات، نلاحظ أنه لم يتم تحديد إجراءات أو أدوات للحد من المخاطر، وربما كان من الضروري إيجاد تآزر أكبر بين نتائج الدراسات وحماية مصالح الاتحاد، في الوقت الذي لم تشهد فيه إجراءات تغيير الحق في استغلال الأرض - بعد 2014 - تغييرات كبيرة في تلك البنود التي يبدو أن معظمها ليس في صالح الاتحاد.

73 ويحتوي اتفاق القرض الحالي لمؤسسة FIPOI، من بين أمور أخرى، على بنود مقيدة للاتحاد عند تأجير مساحات في المستقبل، نظراً لكيفية بنائها (وقبولها)، ويمكن لهذه البنود أن تمثل خطراً على استقلالية الكيان وحرية تقرير مصيره. ومن الناحية العملية، تبدو القيود الحالية كما لو أنها تدخل في إدارة منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة: في الواقع، يبدو أن هذه البنود تؤمن بشكل غير مباشر مصلحة إضافية لمالك المنطقة في عدم اللجوء إلى السوق الخاصة، والتي تختلف فيها القواعد المطبقة على العقود.

74 وخلاصة القول، أن الاتحاد يمتلك مبادئه ولكنه لا يمتلك الأرض. ومن الممكن أن يكون قد استفاد، مقارنة بما كانت عليه على الأرجح ظروف وأسعار السوق لأرضي البناء في جنيف عام 1967، لكن لم يظهر من الوثائق التي تمكننا من الاطلاع عليها أنه تم إجراء تقييم مقارن بين العقد الموقع والشراء الكامل للأرض (ليس بالضرورة نفس الأرض).

75 لقد كانت الميزة المحتملة التي تتمتع بها الاتحاد عند توقيع العقد هي، على الأرجح، انخفاض الإنفاق من حيث الاستثمارات الرأسمالية؛ ومع ذلك، فقد تحمل الاتحاد مخاطر أنه بعد فترة منح الحق أو عند حدوث الظروف المواتية للمالك، فإن المباني المبنية على الأرض، على نفقته الخاصة، تنتقل إلى مالك الأرض، عند دفع تعويض محدود للغاية.

76 يجب أن يأخذ أي تقييم في الاعتبار أن حق الاستخدام بالنسبة لمبان ليست على أراض مملوكة، ولكن على أراض ممنوحة بحقوق الانتفاع، الخاضعة للانتهاك. لذلك، فإن تقييم التأثير على البيانات المالية الحالية والمستقبلية، من حيث التكاليف/الفوائد، يجب أن يأخذ في الاعتبار بشكل كاف أغراض العملية فيما يتعلق بالاحتياجات على المدى المتوسط/الطويل، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البنود التي تم التوقيع عليها والتي تضع الحدود والفوائد والالتزامات.

77 من الضروري أيضاً النظر في توقعات وقيم سوق العقارات التي تبرز، على وجه الخصوص بالنسبة لمقاطعة جنيف، حقيقة أنه إذا تم، من ناحية، إعادة تقييم أراضي البناء أكثر من المباني، نظراً لندرته، فإن من ناحية أخرى، سيكون لبعض الأحداث العالمية الأخيرة (على سبيل المثال الأزمة المالية، والوباء، والنزاعات، وما إلى ذلك) تداعيات على العوامل التي ترجح بالفعل، على المدى الطويل، وقوع آثار سلبية على الطلب على العقارات، مع المخاطر المترتبة على الفقاعة في الأسعار أو المبالغة في التقييم.<sup>2</sup>

### المخاطر التي قد تؤثر على جاذبية مبنى "البرج" عند المشتريين المحتملين

78 العنصر الأول المهم هو الإطار الذي يجب أن يتم فيه تقييم أي بيع محتمل لمبنى برج الاتحاد. فعلى الرغم من أن هذا العقار يتمتع بمكانة متميزة، حيث إنه يشترط أمام مقر الأمم المتحدة، فإن التنبؤ بالعائد المالي الناتج عن بيعه لا يمكن أن يستند إلى نفس افتراضات الكسب الناتج عن البيع، الخاصة بسوق العقارات في جنيف، لممتلكات معادلة وخالية من الرهن.

79 وفي واقع الأمر، يجب اعتبار أن موضوع البيع يقتصر على المبنى فقط وليس الأرض، التي تظل بالتالي ملكاً لدولة جنيف؛ حيث سيحل المشتري المحتمل لمبنى البرج محل الاتحاد في عقد حق الانتفاع بالأرض.

80 وحتى عام 2079، ستظل شروط هذا العقد ملزمة لأي مشتري. وبعد هذا التاريخ، ونظراً لانتهاج المادة (779/ج من القانون المدني السويسري)، تُنقل المباني الموجودة على السطح إلى مالك الأرض (دولة جنيف)، ما لم يقرر تجديد حق الانتفاع.

81 بالإضافة إلى ذلك، وكما تبين أعلاه، (الفقرة 62)، تتمتع دولة جنيف بحق الشفعة وتخفيض بمقدار 7/2 من سعر البيع. ولن ينطبق حق الشفعة هذا إلا على مشتري يتمتع بوضع مماثل (أو مشابه) للاتحاد الدولي للاتصالات (منظمة دولية/حكومية دولية مقرها جنيف). ومع ذلك، لن يُسمح، في هذه الحالة بالبيع إلا عند دفع عمولة إلى دولة جنيف وقدرها 2 345 000 فرنك سويسري، وهو تعويض يجب دفعه ويتحمله المشتري بالإضافة إلى سعر البيع الذي يتعين دفعه إلى الاتحاد، وهو مبلغ إضافي يمكن أن يثني المشتري (أو، إذا كانت مدرجة في سعر البيع، ستقلل من مكاسب).

82 وهناك عنصر آخر يجب مراعاته وهو أنه إذا قرر مشتري محتمل شراء مبنى البرج، فإنه في عام 2079 - عند انقضاء مدة حق الانتفاع - وعندما يؤول العقار إلى دولة جنيف، يمكن لهذا المشتري أن يحصل من مالك الأرض على تعويض ("تعويض عادل عن الممتلكات المستحوذ عليها")؛ ويضمن هذا التعويض، في كل الأحوال، الدائنين، لصالح الطرف الذي تم إنشاء حق

الانتفاع لصالحه. علاوة على ذلك، لن يتم دفع التعويض فقط في حالة تنفيذ أعمال توسيع أو تحويل أو تجديد، تنطوي على مزيد من الاستثمارات التي لم يتم إهلاكها بالكامل وقت انتهاء حق الانتفاع.

83 أخيراً، يتطلب مبنى برج الاتحاد (وليس هذا المبنى فقط) سلسلة من التجديدات والمواءمات وفقاً لمعايير السلامة في الدولة السويسرية، والتي دفعت التكاليف الباهظة لها - وفقاً لوثائق الاتحاد - المنظمة إلى الاتجاه إلى تشييد مبنى جديد بدلاً من تجديد المباني القائمة. لذلك ينبغي أن يتحمل المشتري المحتمل هذه التكاليف، والذي يمكنه بالتأكيد الشراء من الاتحاد الدولي بفرض خصم على هذه الظروف الخاصة بالعقار؛ فإذا كان المشتري لا يريد تجديده، فيمكنه هدمه ولكن يجب أن يأخذ في الاعتبار القيود المذكورة أعلاه.

#### **التوصية رقم 5**

84 بالنظر إلى البنود والقيود التي يفرضها عقد حق الانتفاع، والتي قبلها الاتحاد، والتغيرات في ظروف السوق العقاري، فإننا، وفقاً لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، نوصي بإجراء تقييم جديد للمباني من أجل التحقق من أن القيمة المدرجة في الحسابات لا تزال مناسبة.

#### **تعليقات من الأمين العام**

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. وقد تم تسليط الضوء على جميع المخاطر التي تم تحديدها أعلاه في تقارير العقارات المختلفة التي تم إصدارها خلال السنوات الماضية.

وتعود آخر عملية تقييم عقاري إلى أكتوبر 2020.

وقد عُرضت نتائج التقارير على المجلس الذي قرر متابعة الاستراتيجية المعتمدة في البداية لبيع مبنى البرج عند الانتهاء من استكمال المبنى الجديد وبمجرد انتقال موظفي الاتحاد إليه.

وفي الوقت نفسه، وبالاتفاق مع البلد المضيف، تقرر تأجيل إجراءات تقسيم القطع الحالية التي يشغلها الاتحاد، مثل إعادة التفاوض على حق الانتفاع مع اقتراب موعد اكتمال المبنى، وبمجرد تحديد استراتيجية بيع مبنى البرج.

وقد تواصل الاتحاد مع دولة جنيف عبر رسالة مؤرخة 2 فبراير 2021 لطلب تأكيدهم على عدم استخدام حقهم في الشفعة، ورد البلد المضيف في 9 مارس 2021 بأن لا توجد لديه نية للقيام بذلك.

وأدرجت المخاطر المرتبطة بالمفاوضات القادمة بشأن حق الانتفاع في سجل مخاطر المبنى الجديد للاتحاد، حيث يتم تتبعها بشكل منتظم مقابل تدابير التخفيف المقترحة.

وقبل بيع مبنى البرج، سيتم إعادة التفاوض بشأن حق الانتفاع وتقسيم القطع. ولن يعيد الاتحاد التفاوض بشأن حق الانتفاع إلا على القطع التي سيشتغلها المبنى الجديد ومبنى مونبريان.

وستتطلب تكلفة الحصول على حق الانتفاع بشأن قطعة الأرض المقام عليها مبنى البرج مفاوضات بين المالك الجديد ودولة جنيف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG)، الذي يمثل الدول الأعضاء، يشارك بشكل كامل في مشروع المبنى الجديد. وتُنَاقش جميع الأمور المتعلقة بالمشروع وتُبلَغ بانتظام لجميع دورات المجلس. كما أن الدول الأعضاء تشارك عن كثب، من خلال الفريق MSAG في قرارات الإدارة.

**إلى عناية المجلس (1)**

85 **نلفت انتباه المجلس إلى الخطر المتمثل في أن المبنى سيفقد الكثير من جاذبيته، بسبب جميع البنود والقيود المنصوص عليها في عقد حق الانتفاع الموقع عليه من قبل الاتحاد، فضلاً عن ظروف السوق المتغيرة (بالفعل)، مع احتمال وجود صعوبة كبرى في العثور على مشتريين، وفي كل الأحوال، هناك دخل مالي أقل بكثير من الدخل المدرج في الميزانية. وهذا من شأنه أن يستتبع الحاجة إلى التعامل مع انفاض غير متوقع في الموارد.**

**المخاطر المنبثقة عن التمويل الذي تم الحصول عليه لتشييد المبنى الجديد**

86 كما ذكرنا سابقاً، بموجب عقد 2019، منحت مؤسسة FIPOI قرضاً بدون فوائد بمبلغ 150 000 000 فرنك سويسري كحد أقصى، يُسدد على مدى 50 عاماً، بما في ذلك على وجه الخصوص تكاليف الدراسات التحضيرية. ويجب أن يسدد الاتحاد القرض إلى مؤسسة FIPOI على شكل خمسين دفعة سنوية متساوية بقيمة 3 000 000 فرنك سويسري، في نهاية كل عام. وسيكون الموعد النهائي الأول يوم 31 ديسمبر من العام الذي سيتم فيه استلام العمل بالكامل من قبل الاتحاد كعميل. وفي حالة حدوث تأخير في العمل، سيبدأ الاتحاد المدفوعات السنوية بنفس المبلغ البالغ 3 000 000 فرنك سويسري، بدءاً من ديسمبر 2027. وفي حالة عدم قيام الاتحاد بالعمل في نهاية المطاف، فإنه يتعهد بسداد المبالغ التي دفعتها بالفعل مؤسسة FIPOI في فترة لا تتجاوز الفترة بين التاريخ الذي أخطر فيه المؤسسة FIPOI بقراره بعدم تنفيذ هذا العمل وموعد أقصاه 31 يوليو 2028. وفي هذه الحالة، سيتم وضع خطة السداد بالاتفاق المتبادل في غضون خمسة عشر (15) يوم عمل من إخطار الاتحاد المؤسسة FIPOI بقراره بعدم تنفيذ العمل، ولكن بما لا يتجاوز 31 يوليو 2026.

87 يقتضئ الاتحاد من مؤسسة FIPOI مبلغاً ثابتاً غير مرتبط بتكلفة الأعمال، والتي قد تكون أكبر من المبلغ الذي تم الحصول عليه. ولذلك يتحمل الاتحاد مخاطر تكبد تكاليف إضافية.

88 وفي تصميم المبنى الجديد، يدخل أيضاً جزء من المساحة التي تملكها مؤسسة FIPOI، وتخضع بدورها لحق الانتفاع من قبل دولة جنيف، وبالتالي تمنح الاتحاد حقاً من المستوى الثاني. ويتحمل الاتحاد مخاطر إعادة البناء وعبء أي تجاوزات في تكاليف إعادة بناء هذه المساحة أيضاً.

89 سيتم "منح" هذه المساحات - التي سيبنيها الاتحاد على المجموعة المحولة بحق الانتفاع من دولة جنيف إلى مؤسسة FIPOI - (على النحو المنصوص عليه في اتفاق القرض) بشروط "مواتية" ولكن غير محددة. ولا يتمتع الاتحاد بحق الأفضلية، لذلك يمكن ل مؤسسة FIPOI أن تقرر تسليمها أو نقلها إلى كيان آخر.

90 وفيما يتعلق بإمكانية تأجير محتمل لأطراف ثالثة للمساحات غير المستخدمة من المبنى الجديد، فإن الاتحاد ليس حراً؛ يحدد اتفاق القرض الجهات التي يمكن أن يؤجر لها الاتحاد؛ وفي حالة عدم وجود مثل هذه الجهات، فإن شكل المبلغ المطلوب يخضع لشروط. ولذلك فإن الاتحاد يتحمل هذه المخاطر.

91 ويتعهد الاتحاد، بموجب اتفاق القرض، بتكوين احتياطي من الأموال لأعمال الصيانة. لذلك، فهو ملزم بتحمل مخاطر فقدان الموارد، التي يمكن تخصيصها لأغراض أخرى، ويتعهد بتوفير أعمال الصيانة في المستقبل.

92 وفي حالة ما إذا قرر الاتحاد بيع حق الانتفاع أو التنازل عنه، يتم تفعيل بند الشفعة للممتلكات، وفي كل الأحوال، عندما لا يكون البيع أو النقل بهدف الحياة أو تجديد مقر آخر للاتحاد في جنيف، سيكون الجزء المتبقي من القرض مستحقاً على الفور.

93 وفي حالة ما إذا مضى الاتحاد قدماً، قبل آخر دفعة مستحقة، في حل نفسه أو نقل مكتبه المسجل خارج الأراضي السويسرية، يكون دين القرض مستحقاً على الفور.

## إلى عناية المجلس (2)

94 نلفت انتباه المجلس إلى الخطر المتمثل في أنه بسبب البنود والقيود المنصوص عليها في اتفاق القرض المبرم مع مؤسسة FIPOI والمستوى الثاني من حق الانتفاع المستمد منها، قد يجد الاتحاد نفسه مضطراً لمواجهة تكاليف غير متوقعة لا يمكن أن يتم توقعها ولا يغطيها القرض المتحصل عليه، مع الالتزام بتغطيتها من الموارد الخاصة، مما يعرض الاستدامة المالية للعملية بأكملها للخطر.

## الأصول غير المادية

95 في عام 2021، بلغت الأصول غير المادية 0,8 مليون فرنك سويسري مبينة انخفاضاً عن القيمة المسجلة في 2020 (1,4 مليون فرنك سويسري). ويرجع هذا الانخفاض في الأساس للإهلاك في التطويرات الداخلية.

96 وكما أفادت الإدارة في الملاحظة 12 بتقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول: '1' التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات في بعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديد النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها؛ '2' البرمجيات الاعتيادية ورزم البرمجيات المحدثة المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للاتحاد.

## الخصوم

97 في عام 2021، بلغ مجموع الخصوم 837,1 مليون فرنك سويسري مما يمثل انخفاضاً بمقدار 72,4 مليون فرنك سويسري بما يمثل القيمة ذاتها المسجلة في عام 2020 (909,5 مليون فرنك سويسري). وهي تتألف من:

أ) خصوم جارية بمبلغ 148,7 مليون فرنك سويسري تمثل 17,8% من مجموع الخصوم (في عام 2020، كانت تمثل 16,2% وتبلغ قيمتها الإجمالية 147,6 مليون فرنك سويسري).

ب) خصوم غير جارية تبلغ قيمتها الإجمالية 688,4 مليون فرنك سويسري تمثل 82,2% من مجموع الخصوم (في عام 2020، كانت الخصوم غير الجارية تمثل 83,8% وتبلغ قيمتها الإجمالية 762 مليون فرنك سويسري).

## الخصوم الجارية

98 في عام 2021، كما يتضح أعلاه، بلغ مجموع الخصوم الجارية 148,4 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 1,2 مليون فرنك سويسري مقارنة بعام 2020 (147,6 مليون فرنك سويسري).

99 وبلغ الباب الفرعي "الخطة UNSMIS"، 1,5 مليون فرنك سويسري في عام 2021، وهو نفس مبلغ 2020، نتيجة للانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجديدة اعتباراً من عام 2020؛ انظر أدناه في هذا التقرير، في الجزء الذي ناقش فيه مزايا الموظفين، من أجل توضيح مفصل لهذه البنود المحاسبية.

100 ومن بين الأبواب الفرعية الأخرى، بلغت قيمة "الأرصدة الاحتياطية" (1,4 مليون فرنك سويسري) و"الإيرادات المؤجلة" (132,4 مليون فرنك سويسري) وكانت "الديون الأخرى" (4,8 مليون فرنك سويسري) ماثلة إلى حد كبير لما كان عليه في عام 2020. ويتحدد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

## الموردون والدائنون الآخرون

101 يظهر مبلغ يقارب 6,8 مليون فرنك سويسري (6 ملايين فرنك سويسري في عام 2020) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 14 بتقرير الإدارة المالية حيث تُسرد البنود الفرعية الثلاثة: "الموردون" و"الودائع المستلمة" و"العرايين المستلمة".

## الإيرادات المؤجلة

102 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 132,4 مليون فرنك سويسري (132,6 مليون فرنك سويسري في عام 2020). ويأتي معظم هذا المبلغ من مساهمات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بشأن الطلبات التي أُعدت في نهاية عام 2021 ليصار إلى

نشرها في عام 2021. وتسجل الإيرادات من اتفاقات الرعاية للمبنى الجديد التي تم فوترتها بالفعل في عام 2022 في هذا الباب الفرعي، على أنها "إيرادات أخرى". ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 بتقرير الإدارة المالية.

### الأرصدة الاحتياطية

103 في عام 2021، بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 1,4 مليون فرنك سويسري (1,1 مليون فرنك سويسري في عام 2020). ويشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للمنازعات القانونية والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بالمجان. ويرد تقسيم مفصل للأرصدة الاحتياطية في الملاحظة 18 بتقرير الإدارة المالية.

104 وفيما يتعلق بمبلغ الحساب الاحتياطي من أجل المنازعات، وفقاً للملاحظة 18، فهو يمثل التقييم في تاريخ إقفال الالتزامات المستقبلية المرتبطة بأحداث ماضية من قبيل منازعات مختلفة يكون الاتحاد طرفاً فيها وكذلك تكلفة متوسطة بشأن النفقات الإدارية لكل حالة تقدّم إلى المحكمة.

### القروض والديون المالية

105 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد مبانيه مسجل بوصفه قصير الأجل (1,4 مليون فرنك سويسري، نفس القيمة في عام 2020)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2021، وبوصفه طويل الأجل (52 مليون فرنك سويسري، وكان 45,7 مليون فرنك سويسري في عام 2020). ويرد تفصيل المبالغ في الملاحظة 16 من تقرير الإدارة المالية.

### الخصوم الجارية الأخرى

106 في عام 2021 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" مقدار 0,4 مليون فرنك سويسري (0,01 مليون فرنك سويسري في عام 2020) و4,8 ملايين فرنك سويسري (5 مليون فرنك سويسري في عام 2020) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتفصيل لهما في الملاحظتين 1.17 و19 من تقرير الإدارة المالية على التوالي.

### الخصوم غير الجارية

107 في عام 2021 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 688,4 مليون فرنك سويسري، مع انخفاض بمقدار 73,6 مليون فرنك سويسري (9,7%) مقارنةً بعام 2020 (762 مليون فرنك سويسري).

108 ويُفسّر هذا الانخفاض بالانخفاض في مزايا الموظفين (-85,9 مليون فرنك سويسري، أي -13,1% مقارنةً بعام 2020) وبلغ مقدار الباب الفرعي "الخطة UNSMIS" 16,3 مليون فرنك سويسري في عام 2021 (مبلغ 17,4 مليون فرنك سويسري في عام 2020)، وهو يتعلق بالانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجديدة اعتباراً من عام 2020. ويتحدد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

109 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة بشأن "القروض")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم من أجل خطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

### ملخص مزايا الموظفين

110 تسجل مزايا الموظفين في البيانات المالية تحت "الخصوم الجارية" و"الخصوم غير الجارية" وقد بلغت قيمتها الإجمالية 656,03 مليون فرنك سويسري في عام 2021، كما هي موجزة في الجدول أدناه.

#### الجدول 1

التغيير 2021-2020		السنة (بالآلاف الفرنكات السويسرية)		الخصوم
%	بالآلاف الفرنكات السويسرية	2020	2021	

جارية	424	10	414	140,0%4
غير جارية	570 083	656 021	85 938-	13,1%-
<b>المجموع</b>	<b>570 507</b>	<b>656 031</b>	<b>85 524-</b>	<b>13%-</b>
<b>مكونات الخصوم غير الجارية</b>				
خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)	545 636	631 870	86 234-	13,6%-
المعاشات التقاعدية	54	54	0	0,0%
الاستقرار/الإعادة إلى الوطن	13 330	12 717	613	4,8%
الإجازات المتراكمة	11 063	11 380	317-	2,8%-
<b>المجموع</b>	<b>570 083</b>	<b>656 021</b>		

### مزاي الموظفين طويلة الأجل

111 كما يعرض الجدول أعلاه، في عام 2021 بلغ الباب الفرعي المعنون "الخصوم غير الجارية" (المرتبطة بمزايا الموظفين طويلة الأجل) نحو 570 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 86 مليون فرنك سويسري (+13,1%) مقارنةً بمبلغ 656 مليون فرنك سويسري في عام 2020. وهو ما مثل 82,8% من إجمالي الخصوم غير الجارية و68,1% من مجموع الخصوم.

112 وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة إلى المزايا في إطار خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) (545,64 مليون فرنك سويسري؛ مقابل 631,87 مليون فرنك سويسري في عام 2020)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (13,33 مليون فرنك سويسري؛ مقابل 12,72 مليون فرنك سويسري في عام 2020)، والمبلغ المخصص للإجازات المجمعة (11,06 مليون فرنك سويسري؛ مقابل 11,38 مليون فرنك سويسري في عام 2020).

113 ويرد في الملاحظة 2.17 من تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين طويلة الأجل.

### مزاي الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

114 كما هو مبين في الفقرة السابقة، بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2021 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 13,33 مليون فرنك سويسري (مقابل 12,7 مليون فرنك سويسري في عام 2020) وقد حُسبت وفقاً للدراسة الإكتوارية التي طلبتها الإدارة والتي أوضحها الخبير الإكتواري في تقريره الصادر في فبراير 2021.

### مزاي الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

115 في عام 2021 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 545,64 مليون فرنك سويسري مما يمثل انخفاضاً بمقدار 86,23 مليون فرنك سويسري (-13,1%) مقارنةً بمبلغ 631,87 مليون فرنك سويسري في عام 2020. وقد أجرى هذا الحساب الخبير الإكتواري، بناءً على افتراضات إكتوارية، باستخدام منحنيات عائد سندات الشركات AA لمكتب Aon في 31 ديسمبر 2021. وقد زاد معدل الخصم من 0,2% في 2020 إلى 0,5% في 2021.

116 تبعاً لتوصيتنا السابقة رقم 2/2018 ووفقاً للفقرة 88 من معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام 39، قام مكتب AON في تحليل الحساسية لخطط الرعاية الصحية أيضاً بحساب المخصص باستخدام منحني عائد سندات حكومة سويسرا للمكتب AON وكانت النتيجة زيادة بنحو 77 مليون فرنك سويسري، بسبب معدل خصم أقل (-0,1 بدلاً من 0,5).

### استناداً إلى افتراضات الاتحاد، فإن قيمة منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن وقيمة خصوم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة صحيحة إلى حد كبير

117 وتقع مسؤولية اختيار الافتراضات الإكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بفحص مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS ومع السنوات السابقة مع التحقق من صحتها.

118 وعلى غرار السنوات الماضية، استعان فريقنا بخدمات مجموعة من الخبراء الإكتواريين في القطاع العام المتخصصين في المزايا الاجتماعية. وللاطلاع بعملهم، قام خبراءنا الإكتواريون بإعادة حساب التقديرات التي أعدها مكتب الخبير الإكتواري

الذي اختاره الاتحاد (AON Hewitt Consulting). وأكد العمل الذي قام به خبراءنا الإكتواريون أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير.

### تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول

119 كانت لقيمة الخسائر الإكتوارية لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (162,35 مليون فرنك سويسري؛ منخفضة عن قيمة 2020 عندما كانت 263,1) تأثير على صافي أصول الاتحاد، والتي كانت سالبة في عام 2021، كما في العام السابق.

### مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)

120 كما كان الحال في الأعوام الماضية، فقد سجل مبلغ 54 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 272).

### صافي الأصول

121 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض/العجز بالنسبة إلى السنة المالية، وآثار التحول إلى المعايير المحاسبية IPSAS. وفي عام 2021 تمخص صافي الأصول عن قيمة سالبة تبلغ -412,7 مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاض في القيمة السالبة مقارنةً بمبلغ -500,6 مليون فرنك سويسري المسجلة في عام 2020.

122 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة: (أ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين العجز بالنسبة إلى الفترة (-14,9 مليون فرنك سويسري).

(ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" الذي يُلْطِهر التحركات بصورة منفصلة لكل نوع من الأموال، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

(ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية"، الذي يظهر فيه أيضاً عملية التوفيق المحاسبية بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 26).

(د) الملاحظة 2 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال الخارجية المخصصة"، والفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

(هـ) الملاحظة 3 "إدارة صافي الأصول"، التي تورد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي (التي تمخصت أصولها عن 27,5 مليون فرنك سويسري في عام 2021).

### بيان الأداء المالي لعام 2021

123 يُظهر هذا البيان أن الإيرادات والنفقات التشغيلية والمالية للمنظمة مصنفة ومبينة ومعرضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد كانت نتيجة الفترة عجزاً قدره -14,9 مليون فرنك سويسري (كان -47,3 مليون فرنك سويسري في السنة المالية 2020).

### الإيرادات والنفقات

#### الإيرادات

124 بلغ إجمالي الإيرادات 175,6 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 5,2 مليون فرنك سويسري (+3%) مقارنة بعام 2020 (170,4 مليون فرنك سويسري).

125 من بين الإيرادات، لاحظنا زيادة المساهمات الطوعية من مبلغ 8,3 مليون فرنك سويسري في عام 2020 إلى مبلغ قدره 13,5 مليون فرنك سويسري في عام 2021. أما المساهمات المقررة، وبالبالغة 125,6 مليون فرنك سويسري، فقد ظلت

على نفس مستوى عام 2020 (126,7 مليون فرنك سويسري). وبلغت نسبة المساهمات المقررة بالنسبة إلى مجموع الإيرادات 71,6% في 2021 (وكانت بنسبة 73,8% في عام 2020).

126 وانخفضت الإيرادات التشغيلية الأخرى إلى 32,8 مليون فرنك سويسري (وكانت 40,2 مليون فرنك سويسري في عام 2020)، على الرغم من الانخفاض الكبير في الإيرادات من خارج الميزانية، جراء تأجيل تليكوم العالمي للاتحاد 2021 (انظر أدناه).

127 وترتبط الإيرادات المالية ارتباطاً وثيقاً بتغيير أسعار الصرف بين العملات. وبلغ إجمالي هذا البند 2,8 مليون فرنك سويسري في عام 2021، وكان -4,7 مليون فرنك سويسري في عام 2020. ويعزى التحسن في القيمة بشكل كامل إلى إعادة التقييم الفني لمكاسب أسعار الصرف غير المحققة في نهاية العام.

128 ويرد التقسيم المفصل للإيرادات في الملاحظة 22 من تقرير الإدارة المالية.

### مبيعات المنشورات

129 بلغت الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات 19,41 ألف فرنك سويسري في عام 2021، بزيادة قدرها 11,3% عن إجمالي إيرادات عام 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى إصدارات الربع الرابع لعنوانين يحدّثان كل 4 سنوات: لوائح الراديو لعام 2021، ودليل استعمال الخدمات المتنقلة البحرية والخدمات المتنقلة البحرية الساتلية (الدليل البحري 2021).

### حدث تليكوم العالمي 2021

130 على غرار السنوات الماضية، قمنا بمراجعة الحسابات المتعلقة بحدث تليكوم العالمي للاتحاد، بالنسبة إلى عام 2021، وفقاً للقرار 11 (المراجع في دي، 2018)، الفقرة 9 من يقرر، "يقوم مراجع الحسابات الخارجي للاتحاد بمراجعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد (تليكوم الاتحاد سابقاً)".

131 وبسبب الجائحة المستمرة، نُظِم الحدث تحت مسمى حدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2021، كما أُعلن في العام السابق، وبالتالي، لم يُنظَم الحدث حضورياً، بل افتراضياً، وفي نفس البلد، فينتام، مع سلسلة من جلسات المنتدى (من مايو إلى ديسمبر 2021)، بدلاً من ثلاثة أيام فقط، كما حدث في 2020. وأفادتنا الإدارة بأن طلب تغيير اسم الحدث من تليكوم العالمي إلى حدث العالم الرقمي صدر عن البلد المضيف. وفي هذا التقرير، سنشير إلى نفس الحدث، باستخدام كلا الاسمين بالتساوي.

132 وتم تنظيم هذا الحدث وتسييره وفق القرار 11 (المراجع في دي، 2018)، الذي ينص في الفقرة 7 من القسم "يقرر" على "أن يكون كل حدث من أحداث تليكوم الاتحاد مجدياً مالياً وألا يكون له أي تأثير سلبي على ميزانية الاتحاد على أساس النظام الحالي لتوزيع التكاليف الذي وضعه المجلس". كما ترد نصوص ذات صلةٍ محدّدة الطابع في الفقرة 4 من القرار 11 وفي دليل القواعد والإجراءات المالية لمعارض تليكوم التي بدأ نفاذها في 13 مارس 1998 وعُدّلت لاحقاً.

133 تبين المادة 19 من اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد التي تنطبق على معارض ومنتديات الاتصالات العالمية والإقليمية والأحداث المماثلة التي ينظمها الاتحاد.

134 ويتناول هذا التقرير نتائج مراجعتنا لحساب الأرباح والخسائر لحدث تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2021.

135 وقد تم دمج إيرادات ونفقات حدث تليكوم العالمي في البيانات المالية للاتحاد، وبالنسبة لعام 2021، لن نصدر تقريراً منفصلاً، كما فعلنا في العام الماضي.

### الإطار القانوني ونطاق المراجعة

136 ويتعلق هذا التقرير بحسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2021 للفترة من 1 يناير 2021 حتى 31 ديسمبر 2021. وتبين هذه الحسابات النفقات والإيرادات المتعلقة بهذا الحدث وتقدّم معلوماتٍ أخرى إلى مجلس الاتحاد. ويجب ألا تُعتبر بياناتٍ ماليةٍ معدّة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك على الرغم من كون الاتحاد يطبّق هذه المعايير منذ 1 يناير 2010.

137 ويجب ألا يُعتبر هذا الاستعراض مراجعةً للبيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، يُبدى بناءً عليها رأي المراجعين. فهو لا يرمي إلا إلى إفادة مجلس الاتحاد بأنه تم في الحسابات تناول المعاملات المتصلة بالحدث المعني على نحوٍ سليم.

138 لقد أُكِّدَت عملية مراجعتنا لحسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2018 المقدمة إلينا أنها حسابات سليمة وأن البيانات المتصلة بهذا الحدث قُيدت فيها بشكلٍ صحيح. وإجراء تقييمنا لم نكتف بالنظر في النتائج المالية بل نظرنا أيضاً في مؤشرات الأداء الرئيسية المناسبة (KPI).

139 وقد تحققنا من أن بيان حساب الأرباح والخسائر لحدث تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2021 حتى 31 ديسمبر 2021 يتوافق مع الحسابات التي قُدمت إلينا، وذلك بفحص عيّنة عشوائية للتأكد من صحة البيانات المتعلقة بالحدث. وقد تناولت المراجعة إمساك الدفاتر، والإيرادات، والنفقات، والنتائج ذات الصلة.

140 وقمنا أثناء المراجعة بمناقشة واستيضاح كافة القضايا مع الموظفين المسؤولين. وقد فحصنا عيّنة عشوائية من عدد من المعاملات والمستندات ذات الصلة، فحصلنا على أدلة كافية ويمكن التعويل عليها بشأن حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2021.

141 وقد تم إعلامنا بأنه لم تُزفَع رسمياً ضد الاتحاد أي شكاوى أو دعاوى في إطار تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2021؛ ولم نُفد بأي حالة من حالات الاحتيال أو شبهة الاحتيال.

## البيانات المالية

142 فيما يتعلق بتليكوم العالمي المخطط للاتحاد لعام 2021، سجل الحدث إيرادات بلغت 241 000 فرنك سويسري و2 246 000 فرنك سويسري كنفقات، بنتيجة صافية سالبة بلغت 2 004 000 فرنك سويسري؛ وتتصل النفقات أساساً بتكاليف الموظفين المشاركين في الأعمال التحضيرية للحدث وإدارته.

## استرداد التكاليف التي لم يتم تحميلها على تليكوم العالمي: لم تُعد أي خطة رسمية من إدارة الموارد البشرية لاستخدام موظفي تليكوم العالمي في الاتحاد؟

143 على غرار ما حدث في عام 2020، لم يُحمَّل مبلغ لاسترداد التكاليف قيمته 1,5 مليون فرنك سويسري على تليكوم الاتحاد، بموجب قرار من الأمين العام، في ضوء حقيقة أن النسق الافتراضي لم يكن من المحتمل أن يتيح جمع قدر كبير من الإيرادات.

144 وفي السنوات السابقة، عندما كان الحدث يُنظم حضورياً في أماكن فعلية (بودابست، على سبيل المثال)، أفادتنا الإدارة بأن رسوم (استرداد التكاليف) حسبت استناداً إلى المعلومات المقدمة من إدارة تليكوم الاتحاد بشأن النسبة من الوقت التي كرسها موظفو تليكوم الاتحاد للحدث خلال عامي 2018 و2019، أو 20% و60% على التوالي، (عادةً ما كان ينبغي أن تبلغ النسبة 20% و80%)، مما يترك 40% (بدلاً من نسبة 20% العادية) فيما يتعلق بعام 2019 للتحضير لحدث تليكوم العالمي في عام 2020. واتفق على هذه الصيغة المعدلة بين إدارة تليكوم الاتحاد ودائرة إدارة الموارد المالية، ووافق عليها الأمين العام.

### التوصية رقم 6

- 145 في عام 2020، وبسبب تأثير الوباء، فإن الخسارة التي سجلها حدث "العالم الرقمي" بسبب هذا الظرف غير المتوقع؛ بدلاً من ذلك، فيما يتعلق بحدث العالم الرقمي 2021، كانت بمثابة استرداد تكاليف للاتحاد، حُملت على تليكوم العالمي نظير العمل المقدم من موظفي الاتحاد لمساعدة تليكوم العالمي في تنظيم الحدث، وقد لاحظنا ما يلي:
- (أ) لم تُعد ولم تُقدم لنا أي خطة رسمية من إدارة الموارد البشرية بشأن كيفية توظيف وقت العمل المتبقي لموظفي الاتحاد (في الماضي، كان يُحمل على تليكوم العالمي على أنه استرداد التكاليف) ولم يعودا يعملون بدوام كامل أو جزئي في تليكوم العالمي؛
- (ب) لم تُعد إرشادات محددة حول كيفية إعادة توزيع موظفي تليكوم العالمي إلى الاتحاد: أفادتنا الإدارة بأنها وفرت فقط دورات تدريبية؛
- (ج) لا توجد توقعات حول كيفية إعادة توزيع الموظفين على تليكوم العالمي (وإذا حدث ذلك)، ما هو نوع العقد الذي ينبغي إبرامه معهم.
- 146 بالنسبة لجميع الملاحظات أعلاه، نوصي أن تقوم إدارة الاتحاد، وبصورة عاجلة، بما يلي:
- (أ) تقديم خطة من إدارة الموارد البشرية إلى المجلس بشأن كيفية إعادة توزيع "وقت عمل موظفي الاتحاد وتليكوم العالمي" وكيفية إعادة توزيعه على الأنشطة الأساسية للاتحاد؛
- (ب) تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس لجميع موظفي تليكوم العالمي المعاد توزيعهم، وأن يُنظر، بمجرد توظيفهم في أحد أنشطة الاتحاد، في كيفية مشاركتهم في أنشطة تليكوم العالمي في المستقبل، عند الضرورة، دون التسبب في تعطيل الأعمال الأساسية للاتحاد؛
- (ج) البدء في إجراء تقييم داخلي مستقل إذا كان موظفو الاتحاد وتليكوم العالمي قد تم توظيفهم جزئياً أو لم يتم توظيفهم بالكامل و/أو لم يحصلوا على دعم كامل من الإدارة عند الانتقال من أنشطة تليكوم العالمي إلى أهداف أخرى للاتحاد، من أجل تعويض العمل الذي لم يتم إنجازه (بدوام جزئي أو بدوام كامل) لتليكوم العالمي. وفي حالة التوظيف الجزئي، ينبغي إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كانت هناك مسؤوليات إدارية؛
- (د) تقييم ما إذا كانت عقود موظفي تليكوم العالمي التي وُقعت في الماضي (لا تزال سارية) والتي نأمل أن يتم توقيعها في المستقبل، ستكون مناسبة لأهداف تليكوم العالمي: على سبيل المثال، إذا كان تليكوم العالمي حدثاً سنوياً، فقد لا يتم تعيين الموظف لمدى أطول من عام واحد، وهكذا. وبعد التقييم، نوصي أيضاً بأن تضمن الإدارة احترام الجدول الزمني للحدث وتنفيذه بشكل سليم.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية، ويود أن يقدم المعلومات الإضافية أدناه:

- '1' من المهم الإشارة هنا إلى أنه اعتباراً من بداية عام 2021، كان يُعتقد أن بالإمكان عقد حدث حضوري، وقد بدأت الاستعدادات لذلك على النحو الواجب. وكان من الصعب التنبؤ بالتباعد المستمر للوباء، ولم تتضح استحالة تنظيم حدث حضوري في عام 2021 إلا في أبريل 2021.
- '2' واصل موظفو الاتحاد من مختلف المكاتب والدوائر دعم حدثين افتراضيين لتليكوم (حدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2020 وحدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2021) في مجالات مثل تنسيق الميزانيات وإعدادها، والرقابة المالية، والمهام المحاسبية المتعلقة بالإيرادات والنفقات، ودفع رواتب موظفي تليكوم وما إلى ذلك.
- '3' يحتفظ موظفو الاتحاد، الذين يتقاضون رواتبهم من دوائريهم أو مكاتبهم، بوظائفهم الرئيسية. ونظراً للنطاق الأصغر لحدثي تليكوم 2020 و2021، تمكن موظفو الاتحاد هؤلاء من التركيز على واجباتهم الرئيسية مما أتاح استجابة أسرع للطلبات العديدة، وتعاوناً أكثر استباقية مع الإدارات الأخرى، وتجنب تراكم الأعمال، وتولي مهام أخرى حسب الاقتضاء.
- '4' نظراً للعواقب غير المتوقعة لوباء COVID-19 على صناعة الأحداث العالمية ككل، لم يتم توقع أي تخطيط في البداية من حيث إعادة نشر موظفي تليكوم ولم يتم وضع خطة محددة لإعادة نشر الموارد البشرية.

- '5' ومع ذلك، بمجرد أن اتضح تعذر عقد حدث حضوري في عام 2021 ومن ثم لن تكون هناك فرصة لتنظيم حدث في عام 2022، تم اتخاذ تدابير مهمة لخفض الموظفين أو إعادة نشرهم على مهام أخرى داخل الاتحاد.
- '6' خلال عام 2021، تم إعادة ثمانية (8) من موظفي تليكوم على النحو التالي: 2 إلى مكتب تنمية الاتصالات، و2 إلى مكتب تقييس الاتصالات، وموظف واحد (1) إلى كل من دائرة المؤتمرات والمنشورات ودائرة إدارة الموارد البشرية ومكتب الاتصالات الراديوية، على التوالي. وقد تم نقل ستة (6) موظفين، خمسة (5) إلى دائرة المؤتمرات والمنشورات وموظف واحد (1) إلى دائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء، بينما تولى ثلاثة (3) أعضاء آخرون من الفريق أدواراً أخرى في الاتحاد منذ ما قبل عام 2020 (قسم البروتوكول ودائرة المؤتمرات والمنشورات). تم تمويل العديد من الموظفين المعارين بالكامل من الدوائر المعارين إليها، في حين تم تمويل آخرين جزئياً مع الحفاظ على وظائف تليكوم الخاصة بهم بالإضافة إلى مسؤولياتهم في الوظائف الجديدة. ونفذ ذلك بغية تعظيم إنتاجية كل عضو في الفريق.
- '7' جدير بالذكر أيضاً أنه حتى ديسمبر 2021 كانت هناك مؤشرات واعدة لتنظيم حدث آخر لتليكوم في عام 2022. كما جرت مناقشات فعالة بشأن تليكوم في دورتي المجلس لعامي 2021 و2022 ومن المقرر أيضاً إجراؤها أثناء مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022.
- '8' عُقدت سلسلة من الاجتماعات مع الموظفين في عامي 2021 و2022، بما في ذلك مع الأمين العام، لاطلاعهم على آخر التطورات ووُضعت خطة شاملة لإعادة توزيع الموظفين بالتعاون مع دائرة إدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى اجتماعات بشأن التدريب وتقديم المشورة، وتطوير المهارات والتوعية الحثيثة لإيجاد مهام بديلة.
- '9' حتى وقت كتابة التقرير، كان جميع موظفي تليكوم الاتحاد يشغلون وظائف أخرى في أماكن أخرى من الاتحاد ويتم تمويلهم بالكامل من قبل المكاتب والدوائر المعنية، باستثناء مدير تليكوم وموظف واحد (1) تلقى إخطاراً بإنهاء تعيينه، وفقاً لقواعد الاتحاد ولوائحه.

#### التوصية رقم 7

147 طبقاً للتوصية رقم 6 أعلاه، لاحظنا أنه على الرغم من إعادة توزيع العديد من موظفي تليكوم للعمل في أنشطة الاتحاد، إضافة إلى أن موظفي الاتحاد الذين كانوا يعملون في السنوات الماضية من أجل أحداث تليكوم، و لم يعودوا يعملون لصالح تليكوم، مما وفر المزيد من الموارد، تم تعيين الاستشاريين بواسطة حدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2021، وهو ما يزيد من تكاليف الموظفين؛ لم تتمكن من فهم مبررات تحمل تكاليف إضافية؛ لذلك، نوصي بأن يبدأ الاتحاد في أقرب وقت ممكن بإجراء تقييم داخلي مستقل للتأكد مما إذا كانت هذه التكاليف المحتملة من جانب تليكوم غير مبررة، وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك مسؤوليات إدارية.

#### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية، ويود أن يقدم المعلومات الإضافية أدناه:

- '1' في يناير 2021، تم التأكيد على البلد المضيف بتنظيم حدث حضوري، حدث العالم الرقمي للاتحاد لعام 2021، على أن يُعقد في أكتوبر 2021، بمناسبة الذكرى الخمسين لأحداث تليكوم. وقد خطط لتنظيم حدث حضوري بالكامل كالمعتاد من يناير إلى أبريل 2021، بيد أن استمرار عدم اليقين فيما يتعلق بجائحة COVID-19 أفضى إلى اتخاذ قرار بعقد الحدث افتراضياً من سبتمبر إلى نوفمبر 2021.
- '2' تطلب التنظيم والإعداد لحدث ناجح لتليكوم والوفاء بالالتزام تجاه البلد المضيف عملاً مكثفاً في إنشاء المحتوى والاتصالات الرقمية وبرمجة مواقع الويب وتطويرها ودعمها، سواء عُقد الحدث افتراضياً أو حضورياً.
- '3' بسبب إعادة توزيع الموظفين على الدوائر الأخرى بداية من قبل عام 2021، وبسبب الحاجة إلى خبرات محددة، تم الإبقاء على استشاريين اثنين لفترة محدودة وعلى أساس الدوام الجزئي.
- '4' تم تعيين استشاري واحد في مجال الويب لمدة 3 أشهر لتغطية احتياجات برمجة/صيانة الموقع الإلكتروني على المنصة Wordpress؛ وبعد هذه المدة، اعتمد تليكوم على دعم فريق خدمة المعلومات التابعة للاتحاد الذي قدم هذه الخدمة من خلال الاستشاري نفسه. وتم التعاقد مع استشاري آخر في مجال اتصالات/تحرير الويب على أساس

محدود وبدون تفرغ (مشترك مع دائرة أخرى) لضمان توفير الدعم اللازم للحدث فيما يتعلق بالمحتوى والاتصالات، لا سيما وأن متطلبات الموقع الإلكتروني وبرنامج المنتدى كانت أكبر في النسق الافتراضي.

5' كان استخدام الاستشاريين في هذه المدة هو الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر كفاءة للاستجابة للحاجة إلى الوفاء بالالتزام الذي تم التعهد به للبلد المضيف ولمندوبي الدول الأعضاء في حدث تليكوم مع السعي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في خفض عدد موظفي الاتحاد، كل ذلك ضمن إطار سريع التغيير وغير متوقع لوباء COVID-19.

## الإطار العام والأرقام الرئيسية

148 كانت نتيجة الحدث سلبية. ونؤكد أن الإيرادات انخفضت بشكل ملحوظ عن المستوى المدرج في الميزانية. وتبين مقارنة بين الأحداث الأربعة الأخيرة الأرقام الرئيسية التالية:

الإيرادات	الحسابات النهائية في 2018	الحسابات النهائية في 2019	الحسابات النهائية في 2020	الحسابات النهائية في 2021
الإيرادات	5 744	6 909	54	241
النفقات المباشرة (*)	2 287	1 872	120	187
النتيجة الإجمالية	3457	5 037	67	54
النفقات الأساسية	3 712	4 128	1 840	2 022
النتيجة الصافية	255-	909	1 907-	2 005-

(\*) الاعتمادات المدرجة بالآلاف الفرنكات السويسرية

149 يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه قبل عام 2020، كانت المعارض تقام حضورياً، ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، كانت نتيجة عام 2021 سلبية، ونفيد بأن هذا لا يتماشى/لا يتوافق مع القرار 11 (المراجع في دبي، 2018)، الذي ينص في الفقرة "يقرر 7" على "أن يكون كل حدث من هذه الأحداث مجدياً مالياً وألا يكون له أي تأثير سلبي على ميزانية الاتحاد على أساس النظام الحالي لتوزيع التكاليف الذي وضعه المجلس".

150 وعلاوةً على ذلك، ينص النظام المالي والقواعد المالية للاتحاد (FRR) في البند 11.4 من الملحق 2 على ما يلي: "لا يضطلع الاتحاد بأي التزامات في صدد أي برنامج أو مشروع أو نشاط تكميلي أو يستمر في تنفيذه ما لم يتم الحصول على تمويله بالكامل (إلا في الحالات الاستثنائية أو الموثقة على النحو الواجب، طبقاً لموافقة كتابية مسبقة من الأمين العام) وإيداع الأموال اللازمة وفقاً لجدول الدفع المحدد في الاتفاق (...)"

151 لا يشير هذا الملحق مباشرة إلى تليكوم العالمي، الموصوف في المادة 19 ولا ينص على التمويل ولكن يتعلق فقط بالحسابات. ومع ذلك، بما أنه ينبغي من حيث المبدأ اتباع النظام المالي والقواعد المالية وأن القرار 11 يسير أيضاً في هذا الاتجاه، فلدينا رأي مفاده أنه ما كان ينبغي أن يبدأ حدث العالم الرقمي عملياته، دون توقيع البلد المضيف على أي اتفاقي إضافي في 2021، خاصة بالنظر إلى ما حدث في عام 2020 (على الرغم من فهم الظروف غير المتوقعة للجائحة)، وعند عدم دفع الدولة العضو رسومها المستحقة والمتفق عليها: قامت الدولة العضو، من جانب واحد، ببساطة بتحويل "إيرادات نقدية" تعهدت بها في اتفاق البلد المضيف إلى "مساهمة عينية" لإعداد منصة. ونظراً لعدم تلقي أي اتفاق بشأن استرداد التكاليف، لم يكن ينبغي لتليكوم العالمي للاتحاد أن يبدأ أي أنشطة في 2021.

152 ونقر بأنه، كما هو مذكور في النظام المالي والقواعد المالية، أذن الأمين العام "بشكل استثنائي" بتنظيم حدث العالم الرقمي لعام 2021.

### إلى عناية المجلس (3)

- 153 نستدعي انتباه المجلس إلى أنه خلافاً للفقرة يقرر 7 من القرار 11، لم يكن الحدث مجدياً من الناحية المالية في عامي 2020 و2021، مع تأثير مباشر كبير على البيان المالي للاتحاد (حوالي 4 ملايين بشكل تراكمي).
- 154 كما نستدعي انتباه المجلس إلى واقع أن إيرادات تليكوم العالمي للاتحاد المتفق عليها في اتفاق البلد المضيف الموقع في عام 2019 بين الدولة العضو والاتحاد، لم تُدفع قط، وأن الدولة العضو أعلنت، من جانب واحد، أنه كان ينبغي للاتحاد أن ينظر في إنشاء منصة لتكنولوجيا المعلومات من أجل العالم الرقمي باعتبارها "مساهمة عينية": لقد أذن الأمين العام، في إطار ولايته، طبقاً للوائح المالية والقواعد المالية، بتحميل هذه النفقات على صندوق تليكوم الاتحاد في البيانات المالية للاتحاد.

### التوصية رقم 8

- 155 نظراً إلى أن '1' البلد المضيف لم يسدد قط الرسوم المتفق عليها في اتفاق البلد المضيف إلى الاتحاد، و'2' وأن الدول العضو أعلنت من جانب واحد أنه كان ينبغي للاتحاد أن ينظر في إنشاء منصة لتكنولوجيا المعلومات من أجل حدث العالم الرقمي باعتبارها "مساهمة عينية"، نوصي بأن يقيم الاتحاد ما إذا كان يمكن اعتبار هذه المنصة المقدمة من البلد المضيف وفقاً لمملكته وإطاره القانوني والتعاقدية "مساهمة عينية". وإذا لم يكن الأمر كذلك، نوصي أيضاً بإجراء تقييم بشكل مستقل، من خلال الموارد الداخلية، إذا كانت هناك مسؤوليات إدارية فيما يتعلق بما يلي:
- (أ) عدم تقديم معلومات كافية وموثوقة في الوقت المناسب إلى الأمين العام، مما يجعله يأذن على أساس استثنائي بالأنشطة التي لو لم تنفذ لكانت ستحافظ على موارد الاتحاد، والتي كان يمكن تخصيصها لاتخاذ تدابير برنامجية أكثر إلحاحاً على نطاق الاتحاد.
- (ب) اتخاذ قرار مواصلة العمل من أجل حدث العالم الرقمي، وزيادة التكاليف المباشرة وغير المباشرة للبيانات المالية للاتحاد، مع العلم بأن البلد المضيف لم يوقع على اتفاق إضافي للبلد المضيف في 2021.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية:

- '1' وفقاً للقرار 11، لم يتمكن الاتحاد من أن يطلب من البلد المضيف دفع رسوم لحدث افتراضي.
- '2' أنشأ البلد المضيف منصة المعرض الافتراضي على نفقته ومبادرته الخاصة. وكانت هذهبادرة حسن نية أبدائها البلد المضيف ولا علاقة لها بأي مساهمة في "المساهمة المالية للاتحاد".
- '3' فيما يتعلق بتدفق المعلومات، أطلعني البلد المضيف على الأمر طوال الوقت من خلال اجتماع افتراضي مع الوزير ونائب وزير فينتام وكذلك أمانة تليكوم. وطلبت اتخاذ إجراء فوري لخفض تكاليف أمانة تليكوم بمجرد اتخاذ قرار بعدم تنظيم الحدث الحضوري في 2021، وتم تنفيذ ذلك على النحو الواجب.
- '4' لم يتمكن الحدث الافتراضي لعام 2021 - كما في 2020 - من توليد الدخل كما جرى في الأحداث الحضورية السابقة، ولكن تكبد أقل قدر من النفقات.

### النفقات

- 156 بلغ مجموع النفقات 190,4 مليون فرنك سويسري بانخفاض قدره 27,2 مليون فرنك سويسري (-12,5%) مقارنةً بعام 2020 (217,6 مليون فرنك سويسري).
- 157 ويمكن تسجيل الانخفاض في جميع الأبواب الفرعية، ولكن أهمها يسفر عن "نفقات مالية" (من 15 مليون فرنك سويسري في 2020 إلى -0,6 مليون فرنك سويسري في 2021)، و"استهلاك وخسائر في القيمة" (من 16,6 مليون فرنك سويسري في 2020 إلى 9,7 ملايين فرنك سويسري في 2021) و"نفقات أخرى" (من 8,3 ملايين فرنك سويسري في 2020 إلى 2,9 مليون فرنك سويسري في 2021).

158 ومثلت نفقات الموظفين، التي بلغت في عام 2021 مبلغ 150,4 مليون فرنك سويسري (153,8 مليون فرنك سويسري في عام 2020)، نسبة 79% من إجمالي النفقات (70,7% في عام 2020). وفي الملاحظة 23 من تقرير الإدارة المالية يرد توزيع هذه النفقات، مبيناً أن النقصان يعزى إلى تخفيض تسوية صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الناجمة عن زيادة معدل الخصم، وإلى انخفاض الإجازات المستحقة. وبشكل عام، زادت تكاليف الموظفين.

159 وأدت الجائحة وما ترتب عليها من قيود على السفر إلى تسجيل انخفاض آخر في نفقات البعثات التي انخفضت إلى 0,4 مليون فرنك سويسري في عام 2021 بعد أن كانت تبلغ مليون فرنك سويسري في عام 2020. وبلغت 7,8 مليون فرنك سويسري في 2019 (قبل الجائحة).

### نفقات أخرى

160 انخفضت هذه النفقات من 8,3 مليون فرنك سويسري في عام 2020 إلى 2,9 مليون فرنك سويسري في عام 2021. ويتعلق الانخفاض في هذه النفقات، ضمن أمور أخرى، بتكاليف المراجعة الخارجية ومشاركة الاتحاد في نفقات الأمم المتحدة (للمشاركة في مختلف لجان الأمم المتحدة).

161 يُدرج في هذا الباب الفرعي بندان آخران:

- "النفقات القانونية" التي تتضمن التكاليف المقدرة بشأن حصيللة القضايا القانونية المفتوحة وكذلك التكلفة الوسطية للنفقات الإدارية فيما يتعلق بكل حالة مرفوعة أمام المحكمة: حيث زادت هذه النفقات من 0,54 مليون فرنك سويسري في عام 2020 إلى 0,61 مليون فرنك سويسري في عام 2021؛
- بند "تسوية الاحتياطات والنفقات الأخرى" الذي نشأ بالدرجة الأولى عن تصفية الاحتياطي المخصص للديون المشكوك بتحصيلها نتيجة سداد مستحقات متأخرة: انخفضت هذه النفقات من مبلغ 7,29 في عام 2020 إلى مبلغ 1,78 مليون فرنك سويسري في عام 2021. ويُفسر هذا الانخفاض أساساً من خلال تصفية الاحتياطي المخصص للديون المشكوك بتحصيلها نتيجة سداد مستحقات متأخرة.

## إدارة المشتريات والمشاريع

### تجنب تضارب المصالح في تنفيذ المشاريع (مكتب تنمية الاتصالات)

162 يتولى مكتب تنمية الاتصالات مسؤولية تقديم الدعم لتطوير المشاريع والمبادرات الإقليمية، وتنسيق صياغة وثائق المشاريع والتفاوض بشأنها ووضعها في صيغتها النهائية، وقيادة وضع الأطر من أجل تحقيق الاتساق في رصد مشاريع الاتحاد وتنفيذها وتقييمها والإبلاغ عنها.

163 وتشمل مشاريع الاتحاد طائفة واسعة من المجالات مثل: البيئة التنظيمية وبيئة الأسواق وتنمية التكنولوجيات والشبكات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مبادرات خاصة وبناء القدرات والأمن السيبراني والاتصالات في حالات الطوارئ وتغير المناخ والإحصاءات والمؤشرات. ويجري تنفيذ مشاريع الاتحاد في مناطق العالم الست جميعها.

164 ووفقاً لبوابة مشاريع الاتحاد، هناك حالياً 71 مشروعاً جارياً بمبلغ إجمالي قدره 80 مليون دولار أمريكي.

165 وقد اتخذ مكتب تنمية الاتصالات عدة خطوات لتعزيز دوره في تنفيذ المشاريع من خلال وضع الأدوات والمنهجيات اللازمة لتيسير تطوير المشاريع وتحقيق إدارة أفضل لها. ولهذا الغرض، تم في يونيو 2020 تجديد المبادئ التوجيهية والنماذج المعيارية لإدارة المشاريع الخاصة بالاتحاد. ويغطي الدليل جميع مراحل دورة إدارة المشروع من التصميم إلى الإغلاق. وتشمل الإجراءات الأخرى المنفذة في السنوات القليلة الماضية إنشاء لجنة لمشاريع الاتحاد، وتعزيز الرصد والتقييم، وتنظيم برنامج لإصدار شهادات المشاريع لموظفي الاتحاد، واستحداث مجموعة مديري مشاريع الاتحاد.

166 ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، الخطوة 5 - تخطيط المشتريات، "يتعين على مدير المشروع التنسيق بفعالية مع فريق المشتريات، إلى جانب تطبيق دليل المشتريات الخاص بالاتحاد، لتحديد الجدول الزمني لعمليات المشتريات والامتثال الكامل لقواعد ولوائح الاتحاد بشأن المشتريات".

167 وفي 2019، صدر دليل المشتريات (PM) الجديد الخاص بالاتحاد. ويطبق الدليل بصرف النظر عن مصدر التمويل، مثل الميزانية العادية ومصادر التمويل من خارج الميزانية (على سبيل المثال لا الحصر)، ما لم ينص الدليل ذاته على خلاف ذلك. وعلى وجه الخصوص، تتعلق المادة 10 بمشاريع التعاون والمساعدة التقنيين.

168 ويلغي دليل المشتريات أيضاً القواعد الأساسية المتقدمة لشراء المعدات اللازمة لمشاريع التعاون والمساعدة التقنيين للاتحاد التي أقرها المجلس الإداري في عام 1968.

169 ولتمويل مشاريع مكتب تنمية الاتصالات، يُستخدم عدد من آليات التمويل. وهي موضحة أدناه:

(1) **الصناديق الاستثمارية:** تُستخدم الصناديق الاستثمارية لتنفيذ المشاريع الممولة من المساهمات الطوعية أو من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو من الحكومات. وفي كل الأحوال، يجب ربط الصناديق بالمشاريع قبل تسجيل النفقات. والصناديق الاستثمارية هي، من حيث الجوهر، مساهمات طوعية لاستخدامات محددة وحصرية. ويتولد عن هذه المساهمات تكاليف دعم أثناء إطلاق المشاريع وتنفيذها.

(2) **المساهمات الطوعية:** تقدم المساهمات الطوعية من الجهات المانحة لاستكمال أنشطة محددة ضمن الميزانية العادية مثل الحلقات الدراسية وأفرقة العمل ولجان الدراسات والتدريب والمنح. ولا يتولد عن المساهمات الطوعية أي تكاليف دعم.

(3) **صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF):** يسهم في التنمية المستدامة من خلال التمويل المشترك لمشاريع التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية، ويعمل في إطار لجنة توجيهية يترأسها الأمين العام للاتحاد، ويضم في عضويته نائب الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات. وقد أنشئ الصندوق في الأصل بموارد متولدة من فائض تنظيم أحداث تليكوم الاتحاد، وفقاً لما هو محدد في القرار 11.

170 وأثناء المراجعة، تبين لنا أن الكيان الممول بالنسبة إلى مشاريع "التعاون والمساعدة التقنيين"، هو الإدارة المستفيدة التي تحصل على دعم الاتحاد، والتي تمول مساعدة الاتحاد، وفقاً لمبدأ استرداد تكاليف المشاريع المحددة في القواعد واللوائح المالية للاتحاد.

171 وبالنسبة لهذه الحالات، حتى إن لم تكن تتعلق بالموضوع نفسه (منفصلة قانونياً، ولكنها "أطراف" ذات نفس المصلحة، كمؤسستين حكوميتين من نفس البلد)، فإن هذا النوع قد يؤدي إلى خطر تضارب المصالح مما يتطلب من الاتحاد المزيد من التخفيف من حدتها.

172 وقد ينشأ خطر آخر يتعلق بتضارب (محتمل) في المصالح إذا طلب المانح و/أو دعم و/أو سعى إلى الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على خدمات من مورد معين، مما يقيد مساهمته في الاتحاد فقط، وذلك في الحالات التي تُضمن له فيها تكنولوجيا معينة و/أو استشاري معين على سبيل المثال.

173 وعلاوةً على ذلك، قد ينشأ مستوى خطر تضارب المصالح أيضاً في حالة طلب المستفيد أن يضمن، بشكل مباشر أو غير مباشر، منتجاً معيناً (مثل تكنولوجيا محددة) أو خدمات محددة (مثل الخبراء الاستشاريين الذين يقترحهم) لمورد ما، متجاوزاً قواعد المشتريات المعيارية، من أجل ضمان رضاه تجاه الاتحاد.

174 وعندما تنشأ مخاطر تضارب المصالح المحتملة هذه بين الجهة المانحة و/أو الجهة المستفيدة و/أو الجهة الموردة، إذا لم تكن لدى الاتحاد إمكانية (مثل الخبرة التقنية المناسبة) لحل هذه المخاطر و/أو التخفيف منها بصورة مستقلة، فإن مخاطر السمعة تزداد بشكل كبير بالنسبة للاتحاد: ينبغي أن نراعي أيضاً أن الاتحاد ليس لديه القدرة على التحقيق الكامل في جميع حالات تضارب المصالح المحتملة لأنه يتعين عليه الاعتماد على إعلانات الموظفين وممثل الجهة المانحة و/أو الجهة المستفيدة (عندما يشاركون، مثلاً، في الأفرقة والأنشطة والتخطيط وما إلى ذلك)، وأنه لا يملك السلطة التشريعية لإجراء التحقيقات ضمن الدول الأعضاء مباشرة.

175 فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن لدى الاتحاد القدرة التقنية المحددة لضمان حصول الجهات المانحة أو المستفيدة على أكثر الخدمات و/أو المنتجات فعالية من تلك المتاحة في السوق، فقد تزداد عدة مخاطر: ستستخدم طلبات الجهة المانحة (أو طلبات المستفيدين) على سبيل المثال لتجاوز قواعد المشتريات العادية للاتحاد، أو لن يكون للاتحاد القدرة التقنية اللازمة لكتابة الجزء التقني من المشروع، والاختصاصات (التقنية) ذات الصلة للمشتريات أثناء تنفيذ المشروع.

176 وقد تبين لنا أن هذا النوع من الحالات، ألا وهو خطر تضارب المصالح بين الجهات المانحة والمستفيدة والموردة، قد يحتاج إلى مزيد من النظر في إطار دليل إدارة المشاريع في الاتحاد أو من خلال دليل المشتريات، من أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر (مثل السيطرة والاحتياط والسمعة، وما إلى ذلك).

177 نرى أن مخاطر السمعة المتعلقة بالاتحاد تزداد وأن الاتحاد لم ينته بعد من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتخفيف من تضارب المصالح ومخاطر الاحتيايل، ولا سيما على المستوى الميداني، من خلال نظام رقابة داخلية فعال: حددنا خلال عملية المراجعة، حالات تتعلق بمشاريع المساعدة التقنية التي ينبغي إيلاء اعبار خاص لها لضمان حيادية عمليات الشراء. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة محددة، يُستضاف المكتب الإقليمي للاتحاد (أو مكتب المنطقة) في نفس مبنى الجهة المانحة/الجهة المستفيدة وكان موظفو الاتحاد في الماضي موظفين لدى الجهة المانحة/المستفيدة لسنوات.

### التوصية رقم 9

178 كشفت المراجعة التي أجريتها عن احتمال نشوء تضارب في المصالح أثناء تصميم المشاريع وتنفيذها في الميدان (مثلاً في حال كانت الجهة المانحة هي الجهة المستفيدة وحتى في حال كان بعض موظفي الاتحاد موظفين في السابق لدى الجهة المانحة/المستفيدة)، ولم يُنظر بعد في هذا الخطر في الإطار القانوني للاتحاد أو في إطار الضوابط الداخلية. ولذلك نوصي بتوسيع دليل الاتحاد بشأن إدارة المشاريع وكذلك دليل المشتريات والملحق II باللوائح المالية والقواعد المالية بشأن "القواعد والإجراءات والأحكام المالية المتعلقة بالمساهمات الطوعية والصناديق الاستثنائية" من أجل منع جميع أنواع تضارب المصالح. وهذا الاستعراض القانوني ضروري وملح ليس فقط للحصول على إطار تنظيمي مناسب، وإنما أيضاً لتوفير الأساس القانوني لتصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال، ولا سيما لتجنب الحالات التالية: '1' عندما يكون الشريك الممول هو المستفيد من مساعدة الاتحاد، وكذلك '2' عندما يكون للمانحين والمستفيدين مصلحة مشتركة في أن يكون لهم مورد معيّن بدلاً من المورد الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. ومع ذلك، يبدو أن التعليقات الواردة أعلاه لا تعبر عن واقع أن دستور الاتحاد واتفاقيته يعرّفان توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء في الاتحاد كإحدى الخدمات الرئيسية التي يقدمها الاتحاد لأعضائه. وفيما يتعلق بحالات المساعدة التقنية هذه، ووفقاً للقواعد واللوائح المالية للاتحاد، يعمل الاتحاد على مبدأ استرداد التكاليف، ويطلب من البلد الذي يطلب المساعدة تمويل الدعم الذي يقدمه الاتحاد. وفي هذا السياق، ليس من الدقيق تعريف هذه البلدان بأنها "جهات مانحة" لأن مساهمتها المالية التي يتلقاها الاتحاد تُستخدم لتغطية التكاليف التي يتكبدها الاتحاد. وبدلاً من ذلك، يستخدم الاتحاد مصطلح "الشريك الممول" أو "الكيان الممول". وجميع اتفاقات التعاون ووثائق المشاريع الموقعة مع شركاء التمويل (بما في ذلك المساعدة التقنية) تحدد بوضوح تطبيق جميع قواعد الاتحاد وإجراءاته في تنفيذ هذا التعاون. ويشمل ذلك تطبيق القواعد واللوائح المالية للاتحاد، ودليل إدارة مشاريع الاتحاد ودليل مشتريات الاتحاد، اللذين يحددان بوضوح الاستقلالية الواضحة للاتحاد في ضمان توفير الخدمات للمشاريع استناداً إلى مبادئ الخبرات التقنية والمنافسة في السوق والشفافية. وينطبق ذلك أيضاً على مشاريع المساعدة التقنية.

وفيما يتعلق بحالات تضارب المصالح، عززت قواعد الاتحاد ولوائحه الرقابة على هذا الوضع، مع إدخال تقييم سابق لأصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في تصميم المشاريع وتنفيذها. ويشمل ذلك الحالات المتعلقة بشركاء التمويل لمشاريع المساعدة التقنية المحددة في توصيات المراجعين الخارجيين المشمولة بالإطار القائم. وجدير بالملاحظة أن جميع الاتفاقات القانونية التي يوقعها الاتحاد مع الشركاء تتضمن شروطاً محددة تحدد أن تنفيذ مشاريع الاتحاد يجري وفقاً لقواعد الاتحاد ولوائحه. وهذا الشرط غير قابل للتفاوض ويُضاف إلى جميع الاتفاقات القانونية التي يوقعها الاتحاد. وفيما يخص المخاطر المتعلقة بجنسية موظفي الاتحاد، يود الاتحاد الإشارة إلى أن جميع موظفي الاتحاد ملزمون بتطبيق قواعد الاتحاد وإجراءاته بغض النظر عن جنسيتهم أو أرباب عملهم السابقين. ومع ذلك، يميل الاتحاد، كممارسة داخلية، إلى تعيين مديري المشاريع من جنسية مختلفة في حالات المساعدة التقنية المقدمة إلى الإدارات القطرية.

وبالإضافة إلى هذا التدبير، يواصل الاتحاد مراقبة تنفيذ قواعده ولوائحه، لضمان الامتثال للإطار التنظيمي الذي وضعه الاتحاد لمساعدة موظفيه على إجراء تقييم أفضل لحالات تضارب المصالح المحتملة في إدارة المشاريع وفي المشتريات ذات الصلة (فيما يتعلق بشركاء التمويل والموردين والمستفيدين).

ويرحب الاتحاد بمزيد من التوجيه من المراجعين الخارجيين لمواصلة تعزيز هذه الآليات الداخلية. وقد تؤدي هذه الاحتمالات، إن لم تُمنع على النحو الواجب، إلى الإضرار بالممارسات الجيدة التي وضعها الاتحاد وتعرضه لمخاطر تتعلق بسمعته يمكن أن تنال أيضاً من مصداقيته لدى الجهات المانحة الأخرى.

### التوصية رقم 10

179 قد أوصينا أعلاه بأن يواصل الاتحاد تعزيز لوائحه وقواعده وأدلته من أجل وجود إطار تنظيمي مناسب وفعال لمساعدة موظفي الاتحاد في إيجاد أساس قانوني يسمح لهم بتحديد تضارب المصالح المحتمل في إدارة المشاريع وفي المشتريات ذات الصلة، عند الحاجة لتنفيذ المشروع، ولا سيما في الحالات التي قد تحدث فيها حالات التضارب هذه بين المانحين والموردين والمستفيدين. وقد تؤدي هذه الاحتمالات، إن لم تُمنع على النحو الواجب، إلى الإضرار بالممارسات الجيدة التي يوفرها الاتحاد وتعرضه لمخاطر تتعلق بسمعته يمكن أن تنال أيضاً من مصداقيته لدى الجهات المانحة الأخرى. وبالنظر إلى أن الحاجة إلى إطار تنظيمي ينبغي أن تُستكمل على وجه الاستعجال بنظام فعال للرقابة الداخلية قادر على كشف المخاطر، فيما يتعلق بجميع ما ورد أعلاه، نوصي بما يلي:

- '1' إجراء تحليل مناسب على وجه الاستعجال، لتحديد مؤشرات المخاطر المتعلقة باحتمال تضارب المصالح ومخاطر الاحتيال، يستعرضه خبير مستقل؛
- '2' استعراض المشاريع الجارية، للتحقق مما إذا كانت هناك ظروف تضارب محتمل أو قائم في المصالح، على النحو الموضح أعلاه؛
- '3' تقييم تعليق المشاريع الجديدة وكذلك سداد المشاريع الجارية، إذا كانت المراجعة المنفذة - ضمن الشروط المذكورة أعلاه - تشير إلى خطر تضارب المصالح، والاحتيال، والمخالفات، وعلى أي حال، حتى دخول إطار وعملية رقابة مناسبين حيز النفاذ (على النحو الموصى به أعلاه).

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً على النحو الواجب بهذه التوصية. وسواصل تعزيز الإطار التنظيمي بشأن تضارب المصالح (وإعلان المصالح) وإجراءات التوظيف والمشتريات التنافسية، فضلاً عن فعالية التدابير الجديدة التي أدخلها فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد تنفيذ إطار المساءلة المعتمد في الدورة الأخيرة لمجلس الاتحاد إلى جانب الأمر الإداري المصاحب له. وسواصل استعراض وتعزيز هذه الآليات للتصدي لأي مخاطر محتملة.

### تنفيذ إدارة المشاريع في القطاعين الآخرين للاتحاد

- 180 كما رأينا أعلاه، تم تجديد المبادئ التوجيهية والنماذج المعيارية لإدارة المشاريع الخاصة بالاتحاد في يونيو 2020، كي يستخدمها مديرو المشاريع.
- 181 أكد لنا مدير مكتب تنمية الاتصالات أن هذا الدليل صالح لجميع المديرين المسؤولين عن مشاريع الاتحاد بالإضافة إلى دليل المشتريات في الاتحاد، وهو قابل للتطبيق على مستوى الاتحاد ككل.
- 182 وخلال عملية المراجعة، أرسلنا إلى مديري مكتب الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات قائمة مرجعية نسألهم فيها عما يلي:
  - '1' تفاعلهما مع مسألة الحضور الإقليمي (المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق)
  - '2' ما إذا كانا ينفذان مشاريع وبرامج وأنشطة تكميلية (PPSA)
    - ج) في مكاتبهما ذوي الصلة
    - د) مع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق
  - '3' ما إذا كانا يستخدمان دليلاً لإدارة المشاريع
  - '4' ما إذا كان مديرو المشاريع العاملون في مكاتبهما معتمدين
  - '5' ما إذا كانت لديهما سياسات وإجراءات محددة بخلاف السياسات الموضوعة على مستوى الاتحاد بشأن الأخلاقيات لإدارة تضارب المصالح
  - '6' ما إذا كانا يعدّان تقييماً محدداً للمخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج والأنشطة التكميلية
  - '7' ما إذا كان لديهما سياسة محددة بشأن اتفاقات الخدمة الخاصة أكثر من قواعد التوظيف العادية الصادرة عن الموارد البشرية
  - '8' كيف يراقبان العمل في إطار اتفاقات الخدمة الخاصة

9' ما إذا كانا قد أجريا بانتظام تقييماً للضوابط الداخلية في مكنتيهما وكيفية ذلك.

183 وفيما يتعلق بالنقاط المذكورة أعلاه، سنكتفي بالنظر في هذا الجزء من التقرير في المسائل المتصلة بالمشاريع والبرامج والأنشطة التكميلية؛ وتستخدم الأجزاء الأخرى، عند اللزوم، في أجزاء أخرى.

184 وأبلغنا مدير مكتب الاتصالات الراديوية بأن "المكتب لم يشارك في تخطيط أو تنفيذ أي مشاريع وبرامج وأنشطة تكميلية مع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق"؛ ومع ذلك، أفاد بأنه قدم الدعم التقني الذي لا يتم تعويضه وأن التمويل المتصل "بأنشطة بناء القدرات يأتي من الميزانية العادية لمكتب الاتصالات الراديوية". وأبلغنا مدير مكتب الاتصالات الراديوية أيضاً بأن "المكتب بصدد وضع عملية لإدارة المشاريع، ستشمل سياسات ووثائق موحدة. وفي الوقت الحاضر، قام مكتب الاتصالات الراديوية بتوحيد استخدام تقارير حالة تنفيذ المشاريع ونموذجها، إلى جانب مجلدات المشاريع لجميع وثائق المشاريع ذات الصلة"، "وسيجري وضع دليل إلزامي".

185 وأفادنا مدير مكتب تقييس الاتصالات بأنه على الرغم من أن قطاعه يعقد اجتماعات منتظمة (كل شهرين) مع المديرين الإقليميين وأفرقتهم، "لم تكن هناك أي برامج PPSA مع المكاتب الإقليمية"، بينما كان قد طور مشاريع PPSA في مكتب تقييس الاتصالات. ومع ذلك أبلغنا بأن "مكتب تقييس الاتصالات بشكل عام لا ينفذ مشاريع كبيرة مثل مكتب تنمية الاتصالات"، وبهذا المعنى، سيعتبر أن "سحبة خفيفة من دليل إدارة المشاريع لمكتب تنمية الاتصالات يمكن أن تكون مفيدة"، وأعلن أيضاً أن موظفيه يتابعون بانتظام دورات تدريبية على إدارة المشاريع، على النحو الذي تقدمه الموارد البشرية بانتظام.

186 وفيما يتعلق بمراجعة المشاريع PPSA (المؤرخة 30 سبتمبر 2021 بعنوان "مراجعة البرامج والمشاريع والأنشطة التكميلية (PPSA) الممولة من المساهمات الطوعية والصناديق الاستثمارية") التي أعدتها وحدة المراجعة الداخلية، لم يشمل نطاق المراجعة مشاريع مكتب تنمية الاتصالات التي يشملها تقرير سابق مقدم من وحدة المراجعة الداخلية. وجدري بالذكر أن الاستنتاجات العامة تنص على أن "إدارة المشاريع PPSA ليست كافية. كما أن تقييم المخاطر المتعلقة بمشاريع PPSA غير مناسب وغير كافٍ لحماية الاتحاد من المخاطر الكبرى. والضوابط الداخلية المتعلقة باتفاقات الخدمات الخاصة غير فعالة أيضاً"

187 لقد نظرنا في اتفاق الخدمة الخاصة في تقريرنا في فقرات محددة (انظر الفصل المتعلق بنفقات الموظفين)؛ غير أنه من المهم تسليط الضوء على أن جزءاً كبيراً من البرامج والمشاريع والأنشطة التكميلية للاتحاد يُنفذ من خلال اتفاقات الخدمات الخاصة، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية "غير الفعالة" على هذه الاتفاقات تؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على الضوابط التي تجرى على البرامج والمشاريع والأنشطة التكميلية.

188 وعلاوةً على ذلك، أكدت وحدة المراجعة الداخلية أنه "فيما يتعلق بإدارة المشاريع/الأنشطة، تبين أنه بدون منهجية كافية للمشروع، تكون النتائج المتوخاة من المشروع معرضة لخطر عدم تحقيقها"؛ ونتيجة لذلك، أوصت الوحدة بأن "يتم وضع واعتماد مبادئ توجيهية ملائمة لإدارة المشاريع. وتبين لها أيضاً أن النموذج الموحد لا يُستخدم باستمرار في بعض الأحيان من أجل المساهمات الطوعية، أو الصناديق الاستثمارية أو الرعاية وأن هناك خطراً كبيراً فيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين وإدارتهم". وعلاوةً على ذلك، يُذكر أيضاً أن "غياب عملية إدارة المخاطر قد يؤثر سلباً على تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة التكميلية"، واختتمت وحدة المراجعة الداخلية ملخصها التنفيذي بالتوصية "بتعزيز الضوابط على هذه المجالات المختلفة وتصفية الأموال المتبقية المتعلقة بالمشاريع المغلقة".

#### التوصية رقم 11

189 فيما يتعلق "بمراجعة البرامج والمشاريع والأنشطة التكميلية (PPSA) الممولة من المساهمات الطوعية والصناديق الاستثمارية"، الصادرة وحدة المراجعة الداخلية في 30 سبتمبر 2021، فإننا نؤيد توصياتها ونوصي بأن تقوم الإدارة بتنفيذها على الفور وأن تتابع وحدة المراجعة الداخلية تنفيذها.

#### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً على النحو الواجب بهذه التوصية. وكما ذكر أعلاه، ينبغي إعادة التأكيد أن المشاريع والبرامج والأنشطة التكميلية (PPSA) ينفذها إلى حد كبير مكتب تنمية الاتصالات الذي لديه أنظمة صارمة لضمان الضوابط المناسبة، على النحو المحدد في دستور الاتحاد واتفاقيته. وكما تشير توصيات وحدة المراجعة الداخلية، فإن العمليات التي وضعها مكتب تنمية الاتصالات في السنوات القليلة الماضية لتعزيز تنفيذ المشاريع والبرامج والمساهمات الطوعية ستُطبق على الاتحاد ككل. وستكفل الإدارة

الامتثال التام لهذه التوصيات في جميع إدارات الاتحاد ومكاتبه. وشمل برنامج منح شهادة في إدارة المشاريع ممثلين من خارج مكتب تنمية الاتصالات. ونعتمد مواصلة توسيع نطاق برنامج التدريب هذا. وبالتوازي مع ذلك، تتابع وحدة المراجعة الداخلية تنفيذ توصياتها في التقرير.

### التوصية رقم 12

190 فيما يتعلق بنقاط الضعف الشديدة في المشاريع والبرامج والأنشطة التكميلية التي وجدتها وحدة المراجعة الداخلية في المجال خارج أنشطة مكتب تنمية الاتصالات، فإننا نؤيد تماماً تقييمها، ليس فقط عندما أُشير إلى أنه "فيما يتعلق بإدارة المشروع/النشاط، تبين أنه بدون منهجية كافية للمشروع، فإن نتائج المشروع المتوخاة معرضة لخطر عدم تحقيقها"، ولكن أيضاً عندما أوصت وحدة المراجعة الخارجية "بوضع مبادئ توجيهية ملائمة لإدارة المشاريع واعتمادها. وتبين لوحدة المراجعة الداخلية أيضاً أنه في بعض الأحيان، لا يُستخدم باستمرار النموذج الموحد للمساهمات الطوعية، أو الصناديق الاستثنائية أو الرعاية وأن هناك خطراً كبيراً فيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين وإدارتهم".

191 وبالنظر إلى أن مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات، لم يأخذا في الحسبان، في ردودهما علينا، جميع الخطوات التي اتخذها مكتب تنمية الاتصالات في تعزيز الضوابط الداخلية في إدارة المشاريع، نوصي بأن تقوم الإدارة على السرعة بما يلي:

'1' مواصلة تنظيم دورات تدريبية على مستوى الاتحاد ككل بشأن جميع الممارسات والتوجيهات المعمول بها حالياً في الاتحاد، خاصة فيما يتعلق بمكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات؛

'2' تحسين الضوابط الداخلية، من خلال وضع قوائم مرجعية تستند إلى خطوات رقابية دقيقة، تُستمد من الإطار القانوني (إدارة تضارب المصالح، والاحتيال، وما إلى ذلك)، وتشمل أيضاً مؤشرات محددة ومتسقة وفعّالة لمخاطر الاحتيال والأخطاء، مما قد يساعد السلطات الإشرافية و/أو المقيمين المستقلين على مراقبة الضوابط الداخلية وتعزيزها. وينبغي تطبيق هذه القوائم المرجعية باستمرار في جميع المكاتب، وإنشاء تجربة مراجعة حيث يمكن للمشرفين على المراجعة متابعة أعمال مديري المشاريع، حيث تسهم كل خطوة من خطوات المراقبة، كما جاء أعلاه، في تعزيز نظام فعال للمراقبة الداخلية.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً على النحو الواجب بهذه التوصية. ومع ذلك، يود الاتحاد أن يؤكد مجدداً أن تنفيذ المشاريع يخضع في الغالب لولاية مكتب تنمية الاتصالات، وهذا هو السبب في تركيز التدابير المتخذة لتعزيز إدارة المشاريع في الاتحاد على هذا المكتب.

بيد أن الاتحاد يؤكد أنه يمكن تطبيق مبادئ إدارة المشاريع المعتمدة في مكتب تنمية الاتصالات على إدارة الأنشطة الأخرى التي تقودها بقية المكاتب والأمانة العامة. ونتيجة لذلك، أدرجت الموارد البشرية موظفين من شتى قطاعات الاتحاد في برامج منح الشهادات المتعلقة بإدارة المشاريع التي نظمت عامي 2019 و2020. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل شعبة دعم المشاريع التابعة لمكتب تنمية الاتصالات في علاقة وثيقة مع الوحدة القانونية للاتحاد، وكذلك مع الدوائر ذات الصلة من بقية المكاتب لتبادل النماذج والاتفاقات القانونية والدروس المستفادة في تنفيذ مشاريع الاتحاد بحيث يمكن تطبيقها في أنشطة وبرامج أخرى.

وفيما يتعلق بتحسينات المقابلة، يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية وسيواصل تبادل أفضل الممارسات والمعلومات بشأن الإجراءات والتدريب ونشر القوائم المرجعية لدعم المشرفين والموظفين من جميع المكاتب.

### الموظفون

#### نفقات الموظفين: هل تمثل نفقات الإدارة الفعالة للموارد البشرية في الاتحاد؟

192 كما رأينا بالفعل، تشكل نفقات الموظفين جزءاً من بند النفقات الذي يتألف من عدة حجج محاسبية: نفقات الموظفين وبنفقات البعثات، والخدمات التعاقدية، واستئجار الأماكن والمعدات وصيانتها، والمعدات واللوازم، والاستهلاك وانخفاض القيمة، والشحن، وبنفقات الاتصالات والخدمات، والنفقات الأخرى، والنفقات العينية، وبنفقات التمويل.

193 يشير الباب الفرعي المتعلق بتكاليف الموظفين (نفقات الموظفين)، بدوره، إلى مجموع البنود التي لا تشير، مع ذلك، إلى مجموع نفقات الاتحاد بشأن "القوى العاملة"، بل تشير فقط إلى النفقات المتعلقة بالموظفين الدائمين والموظفين المعيّنين للمؤتمرات أو المعيّنين بعقود قصيرة الأجل.

2020	2021	بآلاف الفرنكات السويسرية
95 278	98 136	الرواتب والبدلات
58 547	52 281	نفقات الموظفين الأخرى
567	2 005	المنشآت وإعادة إلى الوطن
3 300	3 576	منحة التعليم
984	805	إجازة زيارة الوطن
2 997	1 007	الإجازات المتراكمة
9 453	9 670	التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث
17 186	17 631	مساهمة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
1 271	322	نفقات أخرى
22 789	17 265	تسوية خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة
<b>153 825</b>	<b>150 417</b>	

194 يبين الجدول التالي اتجاه أثر تكلفة الموظفين على مجموع النفقات في السنوات الأربع الماضية.

نسبة تكاليف الموظفين	2018	2019	2020	2021
تكاليف الموظفين	148 806	203 942	153 825	150 417
مجموع النفقات	184 365	244 640	217 632	190 413
نسبة تكاليف الموظفين	81%	83%	71%	79%
الحضور الإقليمي	نفقات الموظفين		7 232	
	النفقات الفعلية للحضور الإقليمي		7 410	
	نفقات الاتحاد		190 413	

المصدر: EA Corte dei Conti من بيانات الاتحاد (ITU\_FFSS2021\_Ratio 2021\_Staff Cost Ratio pag.2and FS2021)

195 تبلغ نسبة الإنفاق على الحضور الإقليمي 3,9% من مجموع النفقات. والبند الرئيسي للإنفاق الإقليمي هو تكاليف الموظفين التي تمثل 97,6% من النفقات المتكبدة في عام 2021 من أجل الحضور الإقليمي.

196 في التقارير السابقة، ركزنا على صحة المعاملات المتعلقة بدفع الرواتب والمزايا الأخرى للموظفين. وقمنا أيضاً بتحليل مسألة تراكم الإجازات السنوية.

197 وأجرينا تحليلاً للنفقات المتعلقة بالرواتب ومزايا الموظفين، من أجل الحصول على تأكيدات بشأن موثوقيتها ودقتها والتزامها بسياسات الاتحاد وإجراءاته. وفي التقارير السابقة، ركزنا بإسهاب على هذا الموضوع وتحققنا منه.

198 وفيما يتعلق بعام 2021، أخذنا في الاعتبار الأحداث التي تسببت، في إطار العلاقة الوظيفية بالاتحاد، في التزامات بالدفع لصالح الموظف، وبالتالي في النفقات. وشملت هذه التدابير دفع الإجازات المستحقة.

199 تنص الإجازة السنوية، بموجب المادة 1.5 من النظام الأساسي لموظفين الاتحاد على ما يلي:  
"أ) يستحق الموظف إجازة سنوية بأجر كامل بمعدل 30 يوم عمل لمدة 12 شهراً من الخدمة في الاتحاد.

(ب) تخضع جميع الترتيبات المتعلقة بالإجازة لمقتضيات العمل، ولكن توضع في الاعتبار قدر الإمكان الظروف والافضليات الشخصية لكل موظف."

200 وفيما يتعلق بالإجازات المتراكمة، تنص القاعدة 1.1.5 (د) من النظام الإداري للموظفين على ما يلي: "لا يجوز ترحيل أكثر من نصف أيام الإجازة السنوية المستحقة في أي سنة تقويمية من تلك السنة إلى السنة التالية، ولا يجوز أن يتجاوز مجموع الإجازة السنوية المُرَحَّلَة 60 يوماً، ومع ذلك يحق لأي موظف تراكمت لديه أكثر من 60 يوماً قبل 1 يناير 1960 الاحتفاظ بعدد الأيام المتراكمة وغير المستحقة لاحقاً."

201 وتنص المادة 16.9 من النظام الأساسي للموظفين - استبدال رصيد الإجازات السنوية، أيضاً على ما يلي: "إذا بقي للموظف عند انتهاء خدمته، رصيد متجمع من الإجازة السنوية، يدفع له مبلغ من المال عوضاً عن هذا الرصيد بحد أقصاه 60 يوم عمل. ويحسب المبلغ المستحق طبقاً للشروط والأحكام المطبقة في المنظمات الدولية الداخلة في النظام الموحد للأمم المتحدة"

202 والمدة البالغة 60 يوماً هي الحد الأقصى الذي تحدده أنظمة الأمم المتحدة، ويحسب مبلغ التعويض استناداً إلى عدد أيام الإجازة المتراكمة والمرتب الشهري وتسوية مقر العمل. وتُحدد القيم بأيام العمل فيما يتعلق بالسنة.

203 وفي الاتحاد، ارتفع رصيد الإجازات السنوية من 21 686 يوماً في عام 2020 إلى 22 913 يوماً في عام 2021، بالإشارة إلى حوالي 700 موظف ومتوسط قيمة/موظف يبلغ 33 يوماً.

204 وقد تحققنا من أن الخدمة المالية ترصد هذه النفقات وتوفر المخصصات النهائية، والتي زادت مقارنة بالعام السابق، وبلغت 11 312 924,03 فرنك سويسري في 2021.

205 وأظهر تحليل الوثائق أنه لا توجد في الاتحاد أي قيود أو قواعد تنسق أي احتياجات للمنظمة لاحتواء النفقات مع تراكم الإجازات وإدارتها، خاصة فيما يتعلق بالأحداث المخطط لها في الحياة العملية للموظف، كما في حالة إنهاء العقد أو الانسحاب من الخدمة.

206 وجدير بالإشارة إلى أن هذا النقص في التنظيم قد يشكل خطراً محتملاً لعدم النشاط في إدارة استدامة إنفاق الموظفين. ويبدو أن اختيار تجميع الإجازات بحرية يترك بالكامل في يد طرف واحد فقط من أطراف عقد العمل، أي الموظف، في حين أن المنظمة لا تفعل شيئاً سوى الدفع.

### التوصية رقم 13

207 نوصي بأن تقترن مراقبة النفقات أيضاً باستعراض الإطار التنظيمي الحالي، من أجل التنظيم الصحيح لفترات العمل واستحقاق الإجازات في ضوء انتهاء الخدمة، ونوصي أيضاً باستعراض وتعزيز القواعد المتعلقة بمدة الإجازة التي يمكن أن يجمعها الموظفون قبل ترك المنظمة.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. ومع ذلك، نود أن نسلط الضوء على أن السياسة الحالية تتبع الإطار التنظيمي الدقيق لمنظومة الأمم المتحدة، الذي يسمح للموظفين بتجميع 60 يوماً كحد أقصى من الإجازات السنوية المستحقة.

### يجب تنفيذ سياسة تنقل الموظفين

208 جرى تحديد سياسة تنقل الموظفين في تقاريرنا السابقة كعامل يجب رصده ومعالجته فيما يتعلق بعناصر المخاطر وكان ذلك موضوع الإجراء A20 لفريق العمل المعني بالرقابة الداخلية: إصدار سياسة تنقل الموظفين.

209 وصدر الأمر الإداري 20/14 "سياسة مهام التنقل" في 17 نوفمبر 2020. وهو متاح في الشبكة الداخلية للاتحاد لجميع الموظفين. وقد بدأت جهود التنقل على وجه الخصوص مما يتيح للموظفين الفرصة لقيادة أفرقة المشاريع أو لأن يكونوا جزءاً منها حتى ولو كان ذلك خارج قطاعاتهم. وبهذا المعنى، أتاح إطار التنقل إمكانية القيام بمهام تنقل قصيرة الأجل (إعارة) تم بعضها في 2021 (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة - 5 وظائف من الفئة الفنية) وفي 2022 (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة - وظيفة واحدة من الفئة الفنية).

210 وتبين لنا أنه لم يتم القيام بأي أنشطة لتنفيذ هذه الإجراءات وأن فريق العمل المعني بالرقابة الداخلية اقتصر على الاعتراف بإصدار الأمر الإداري المذكور أعلاه.

211 وينص النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الاتحاد على إمكانية نقل الموظفين. ويُلزم العقد المبرم بين الاتحاد والموظف هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته واحترام الواجبات التي وقَّع عليها. ولذلك، هناك متطلبات أساسية للإطار القانوني لسياسة التنقل.

#### **التوصية رقم 14**

212 في ضوء الأمر الإداري 20/14 "سياسة مهام التنقل" وبالنظر أيضاً إلى أن الاتحاد جزء من علاقة عمل تعاقدية تنص على إمكانية تنقل العمال، نوصي بتنفيذ سياسة التنقل في الوقت المناسب وبفعالية.

#### **تعليقات من الأمين العام**

يقبل الاتحاد أهمية هذه التوصية ويفهمها تماماً. ويجري النظر بفعالية في التنقل وتصميم طرائق جديدة، غير أن هذه التوصية ينبغي أن تنظر في تعطيل أي قرار يتطلب السفر خلال العامين الماضيين وأن تقر بذلك. وعلاوة على ذلك، تشكل العقود التي لم ينفذ فيها التنقل، ومتوسط مدة خدمة الموظفين تحديات يجري النظر فيها عند تصميم العمليات المناسبة. ويجري النظر في المقترحات الجديدة مع إدارة الموارد البشرية.

#### **استخدام الخبراء الاستشاريين وعقود اتفاقات الخدمة الخاصة في الاتحاد ونفقاتها**

213 في تقاريرنا السابقة، قمنا بتحليل النفقات الخاصة بالخبراء الاستشاريين، ودعونا المنظمة إلى جعل الإطار التنظيمي أكثر كفاءة ورصد النفقات وعملية التوظيف.

214 وتم تحليل عينة من عقود اتفاقات الخدمة الخاصة لدى الاتحاد لتوفير العمل – بصفة مستشار وليس كموظف معين – بنفقات أدرجت في عام 2021، وكذلك بالنسبة لبعض العقود التي تنتهي صلاحيتها في المستقبل ولكن خصصت لها نفقات في الميزانية العادية.

215 ولإجراء فحص أفضل، اختارنا عينة من العقود، دُفعت نفقاتها في ميزانية إضافية في عام 2021. ومن خلال فحص الملفات والتحاور مع موظفي دائرة الموارد البشرية، فهمنا أن بعض التدابير اتخذت، ولكنها دخلت حيز التنفيذ في 2022، بما في ذلك تحويل ملفات كاملة وحفظها.

216 وكانت لدينا أدلة على أنه لا يُحتفظ بجميع الوثائق المتعلقة بالخبير الاستشاري في هذه الوثائق، وخاصة بعضها، مثل إعلان عدم تضارب المصالح الذي يجب أن يوقع في إطار كل عقد جديد من عقود اتفاقات الخدمة الخاصة، ونظام إلكتروني ووثائق تقييم العمل؛ وهذا في كل مكتب من المكاتب أو الدوائر المعنية، وتُجمَع المعلومات في الوقت الحالي، في حين يقتصر إجراء الدفع المستخدم على التأشيرة الإلكترونية من قبل الأشخاص الذين يتعين عليهم الموافقة عليه.

217 وعلى غرار التقرير السابق، تبين لنا أن المعلومات والوثائق التي تنشئ التزامات متبادلة وتمثل مصدراً للدفع كتكاليف عمالة، يمكن أن تصبح عرضة للتشتت وفقدان النسق المقروء ومخاطر التلاعب بمرور الوقت.

#### **التوصية رقم 15**

218 من أجل حماية الاتحاد أيضاً في حالة نشوب نزاع، حيث يتعذر عليه تقديم وثائق مفيدة نظراً لأنها مشتتة أو مجزأة، نوصي باعتماد نظام يسمح على الأقل بالمعالجة الكاملة والشاملة للوثائق المتصلة بعلاقة العمل بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة والتي يمكن النفاذ إليها بمرور الوقت.

#### **تعليقات من الأمين العام**

يقبل الاتحاد هذه التوصية. وكما دُكر في الفقرة 215 أعلاه، اتخذت دائرة الموارد البشرية خطوات لضمان تحويل الملفات الكاملة للموظفين في جميع الطرائق التعاقدية (بما في ذلك اتفاقات الخدمة الخاصة) وحفظها إلكترونياً في قاعدة بيانات Sharepoint.

219 وفيما يتعلق بإعلان عدم تضارب المصالح بالنسبة لعقود اتفاقات الخدمة الخاصة، أفادت دائرة الموارد البشرية بأن إجراء الحيازة الإلكترونية الآلية لم يبدأ إلا مؤخراً (بدأ في عام 2022).

**التوصية رقم 16**

220 نوصي باستعراض جميع العقود القائمة التي لا تحتوي على إعلان عدم تضارب المصالح الموقع من جانب مقاول اتفاق الخدمة الخاصة؛ ونوصي أيضاً بأن يشارك موظف الأخلاقيات في رصد إعلانات اتفاقات الخدمة الخاصة هذه.

**تعليقات من الأمين العام**

يقبل الاتحاد هذه التوصية. وسيُطلب ملء الاستمارة الإلكترونية الجديدة فيما يتعلق بجميع العقود الحالية. ويشارك موظف الأخلاقيات مشاركة كاملة في مراقبة هذه الإعلانات ويخطر النظام الإلكتروني تلقائياً عند ملء الشخص الاستمارة الجديدة الخاصة بإعلان المصالح.

الاتحاد 2021	عقود NR SSA	يُدفع (بالدولار الأمريكي)	دُفع (بالدولار الأمريكي)
الميزانية العادية	163	1 737 650,00	1 648 680,00
ميزانية إضافية	108	936 638,00	185 970,00
<b>المجموع</b>	<b>271</b>	<b>2 674 288,00</b>	<b>1 834 650,00</b>

المصدر: Corte dei conti مقتطف من بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

221 لقد قمنا بتحليل البيانات المتعلقة بعدد الأشخاص ونوع العقد ونفقات أداء العمل لصالح المنظمة.

222 وفي 31 ديسمبر 2021، كان هناك 718 موظفاً بعقود دائمة/مستمرة/محددة المدة و150 موظفاً من الموظفين المؤقتين؛ وفي التاريخ نفسه، كان عدد عقود اتفاقات الخدمة الخاصة المنتهية في 2021 هو 823 عقداً.

اتفاقات الخدمة الخاصة في 2021	عقود اتفاقات الخدمة الخاصة المنتهية في عام 2021
914	823
<b>184</b>	<b>اتفاقات الخدمة الخاصة في المكاتب الإقليمية</b>
<b>489</b>	<b>عقود اتفاقات الخدمة الخاصة في مركز العمل بنجيف</b>
131	• عقود المترجمين
17	• الحراسة
25	• عقد محلي في الميدان
30	• عقد في المقر على أساس يومي
195	• عقد في المقر على أساس يومي
13	• عقد في المقر بمبلغ جزافي
78	• عقد في المقر على أساس شهري

المصدر: EA Corte dei Conti مقتطف من بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

223 وفيما يتعلق بعقود الموظفين، خضع مجموع النفقات للتحليل. واستوعب مركز العمل في جنيف 97,3% من الموظفين الذين يعملون لفترات قصيرة والنفقات ذات الصلة، و91,8% من الموظفين الدائمين/الثابتين والنفقات ذات الصلة و40,2% من عقود اتفاقات الخدمة الخاصة المنتهية في 2021.

عدد الأشخاص	المبلغ		
868	150 493 640,16	1 النفقات الفعلية في 2021 لجميع الموظفين	
718	119 713 098,52	1-1. للموظفين بعقود دائمة/مستمرة/محددة المدة (باستثناء المسؤولين المنتخبين)	
70	6 629 519,95	2-1. للموظفين بعقود قصيرة المدة	
80	1 568 287,05	3-1. للموظفين بعقود قصيرة المدة - المترجمين الشفويين	
التكاليف (المتقاعدون/التأمين/التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة)		4-1. لنفقات الموظفين الأخرى	
22 582 734,64			
عدد الموظفين	مركز العمل	المجموعة الفرعية للموظفين	نوع العقد
80	سويسرا	المترجمون الشفويون	قصير المدة
9	سويسرا	المترجمون	
23	سويسرا	الخدمات العامة	قصير المدة
34	سويسرا	الفئة الفنية	
146			
106	سويسرا	الخدمات العامة	مستمر
157	سويسرا	الفئة الفنية	
5	سويسرا	منتخب	محدد المدة
51	سويسرا	الخدمات العامة	
129	سويسرا	الفئة الفنية	
93	سويسرا	الخدمات العامة	دائم
113	سويسرا	الفئة الفنية	
654			

المصدر: EA Corte dei Conti مقتطف من بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

224 كان عدد عقود اتفاقات الخدمة الخاصة للمكاتب الإقليمية في 2021 هو 184 عقداً، أي حوالي 20% من إجمالي العقود SSA لعام 2021 (914 عقداً).

عدد اتفاقات الخدمة الخاصة	المكتب الإقليمي
24	المكتب الإقليمي لمنطقة إفريقيا
58	المكتب الإقليمي لمنطقة الأمريكتين
29	المكتب الإقليمي لمنطقة الدول العربية
32	المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
41	المكتب الإقليمي لبلدان كومنولث الدول المستقلة

## قضية الاحتيال في بانكوك

### التقدير الكمي

225 في 21 أكتوبر 2021، كلف الأمين العام أحد المدققين المعتمدين للاحتيال من الموظفين الداخليين بمتابعة توصياتنا وتقديم تقدير كمي لمحيط الاحتيال، وكذلك من أجل تمثيل صحيح في البيانات المالية للمبلغ المتعلق بالاحتيال. وفي مارس 2022، تمكن الموظفون من تحديد أكثر دقة للمحيط وصُححت القيم في البيانات وفقاً لذلك.

226 وأسفر التقدير الكمي عن عدة نتائج، مثل "العلامات التحذيرية" والاستفسارات الداخلية التي أجريت باستخدام الموارد الداخلية، بل الأهم من ذلك، إرسال جميع الوثائق ذات الصلة إلى الهيئة التايلندية لمكافحة الفساد التي بدأت تحقيقاتها مع مراعاة أيضاً سلامة النتائج. ومع ذلك، نظراً لطول العملية، قررت الإدارة في الوقت الحالي عدم حجز أي مبالغ في الحسابات ولكن الاعتمادات المتعلقة بالرسوم القانونية.

#### **التوصية رقم 17**

227 وحيث كشفت ممارسة التقدير الكمي عن المزيد من الأشخاص المتورطين في محيط الاحتيال، وتعد على الاتحاد بدء التحقيقات - بسبب وضعه الدولي - دون أن يفقد حصانته، ومع اعتبار أن تكاليف الخدمات القانونية قد تكون كبيرة بالنسبة للاتحاد لبدء المحاكمة في المحاكم المحلية، نوصي بأن تواصل الإدارة جهودها في سبيل: '1' استرداد المبالغ الخاضعة للاحتيال، والتوصل إلى اتفاق مع السلطات المحلية لمحاولة استعادتها، و'2' وضع بروتوكولات مسبقة مع الدول الأعضاء المانحة التي يمكن أن تساعد في بناء إطار قانوني وتعاقدي لتحسين مقاضاة جرائم الاحتيال التي تلحق الضرر بالاتحاد أو بالجهة المانحة.

#### **تعليقات من الأمين العام**

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. وستجرى دراسة لاستكشاف هذه الإمكانيات.

#### **المقيم المستقل**

228 في تقريرنا للمراجعة المالية بشأن البيانات المالية لعام 2020، وبموجب التوصية رقم 11، أوصينا بأن يجري الاتحاد تقييماً محدداً لسبب عدم تمكن وحدة المراجعة الداخلية (IAU)، التي عُهد إليها أيضاً بسلطة التحقيق، من تحديد المخاطر المالية ومخاطر الاحتيال والسمعة الرئيسية في المنظمة في الوقت المناسب، وبالتالي عدم توفير الحماية الفعالة للأمين العام في أداء مهامه.

229 وعملاً بهذه التوصية، كلف الأمين العام مقيماً خارجياً بإجراء التقييم. وأصدر المقيم الخارجي في 29 يوليو 2022 تقريراً "للأمانة العامة للاتحاد" بعنوان "الاتحاد: تقرير تقييمي عقب قضية الاحتيال في المكتب الإقليمي".

230 وتشير الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير إلى أنه "إذا كان تحديد الأنشطة الاحتيالية قد تم خلال التحقيق الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية في 2016، وإذا أدى ذلك إلى التعليق السريع لأعمال المراجعة في جميع أنشطة الاتحاد، لكان من الممكن تقليل الأضرار المالية المتكبدة بنحو 1-1,2 مليون فرنك سويسري.

231 وعلاوة على ذلك، أشير في التقرير إلى أشخاص لم يتعاونوا بشكل فعال وينبغي أن يخضعوا لإجراءات تأديبية إدارية.

#### **التوصية رقم 18**

232 في ضوء نتائج التقرير الصادر عن المقيم الخارجي بشأن قضية الاحتيال في بانكوك، نوصي بمتابعتها من خلال إجراءات إدارية مناسبة.

#### **تعليقات من الأمين العام**

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. ويقر الاتحاد بأهمية الإجراءات الإدارية وسيقوم بتقييم كيفية المضي قدماً في القضايا - التي يبلغ عنها المراجع الخارجي.

#### **فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية: خطة العمل وتقييمها المستقل الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية.**

233 في 29 يوليو 2022، أرسلت وحدة المراجعة الداخلية إلى الأمين العام تقريراً بعنوان "مراجعة إجراءات فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية" (SG-SGO/IA/22-09) حيث كُلفت وحدة المراجعة الداخلية بتقديم ضمانات إلى الأمين العام للاتحاد بشأن الإدارة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية الفعالة فيما يتعلق بإجراءات فريق العمل المنجزة/المنقذة على النحو الذي حدده الفريق. وأحيل إلينا التقرير في 1 أغسطس.

234 وتتألف خطة العمل من 24 إجراءً، وأحالت لنا وحدة المراجعة الداخلية مبدئياً "أهداف المراجعة" الخاصة بها ونطاق مراجعتها: "الإجراءات المشمولة المبلغ عنها على أنها اكتملت في الفترة الزمنية 2019-2021 على النحو المحدد في الوثيقة C22/20".

235 وجدير بالذكر أن '1' تقييم وحدة المراجعة يأخذ في الاعتبار الوضع في 2021.12.31 و'2' في تقرير وحدة المراجعة الداخلية، تم تقييم 20 إجراءً فقط (من أصل 24 إجراءً) إذ لا تزال الإجراءات الأربعة المتبقية قيد التنفيذ وهي:

- الإجراء رقم 21 - التوظيف الإلكتروني/الإجراءات التنافسية لاختيار الخبراء الاستشاريين؛
- الإجراء رقم 22 - مشروع IT4BDT (تكنولوجيا المعلومات بمكتب تنمية الاتصالات)؛
- الإجراء رقم 23 - الخبراء الاستشاريون؛
- الإجراء رقم 24 - إطار المساءلة في الاتحاد.

236 سننظر في هذه الإجراءات الأربعة التي لا تزال "جارية" في تقييمنا العام للضوابط الداخلية.

237 في الملخص التنفيذي للتقرير المعنون "مراجعة إجراءات فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية"، أشارت وحدة المراجعة الداخلية في فقرة "الرأي العام" إلى أنه بالنسبة إلى 11 إجراءً من أصل 20 إجراءً (الإجراءات التي تم تقييمها على النحو المذكور أعلاه)، لم تصدر أي توصيات، وهي الإجراءات 2 و4 و5 و6 و7 و8 و10 و11 و16 و19 و20.

238 وفيما يتعلق بالإجراءات التسعة المتبقية، صدرت 13 توصية منها:

- توصيتان بوصفهما ذاتي "أولوية عالية" صدرتا بشأن الإجراءين رقم 15 و18 (بشأن "تعزيز إجراءات السفر" و"تعزيز سياسات الرعاية" على التوالي)؛
- 11 توصية وصفت بأنها ذات "أولوية متوسطة أو منخفضة" صدرت بشأن الإجراءات 1 و9 و12 و13 و14 و17.

239 قامت وحدة المراجعة الداخلية في تقريرها بتقييم جميع الإجراءات بالاستناد إلى إطار الرقابة الداخلية للجنة "COSO" مع النظر في خمسة عناصر (هي "الإدارة" و"إدارة المخاطر" و"المعلومات والاتصالات" و"الضوابط الداخلية" و"أنشطة المراقبة") وقدمت 6 "استنتاجات" مختلفة:

- (4) كافية/فعالة تماماً،
- (5) كافية/فعالة إلى حد كبير،
- (6) كافية/فعالة جزئياً،
- (7) غير كافية/غير فعالة إلى حد كبير،
- (8) غير كافية/غير فعالة على الإطلاق،
- (9) لم تُقِيم.

240 ومن أجل تقديم بيانات إحصائية للقارئ فقط، من بين 20 إجراءً قيمته وحدة المراجعة الداخلية، لكل منها 5 عناصر (كما ورد في الفقرة السابقة)، لدينا 100 "استنتاج" محتمل، لم تصنف وحدة المراجعة منها اثنين على أنها "غير فعالين تماماً"؛ واعتبرت 14 منها على أنها "لم تُقِيم"، و10 "كافية/فعالة جزئياً"، و16 "كافية/فعالة إلى حد كبير"، والثمانية الخمسين (58) المتبقية على أنها "كافية/فعالة تماماً".

241 أُحيل إلينا هذا التقرير من وحدة المراجعة في 1 أغسطس 2022، وبما أن لدينا فترة محدودة من الوقت لتقييم ما إذا كان بإمكاننا الاعتماد عليه أم لا، قمنا بتقييم عينة من الإجراءات فقط، وهي تلك التي "لم تصدر توصيات بشأنها" أو التي تنطوي على توصيات ذات أولوية "متوسطة" أو "منخفضة" إزاء "أهداف المراجعة" لوحدة المراجعة الداخلية والوثيقة C22/20.

242 وفيما يتعلق بالإجراءين 1 و2، بشأن "سياسة مكافحة الاحتيال وغيرها من الممارسات المحظورة" و"المبادئ التوجيهية للتحقيق" على التوالي، فإن وحدة المراجعة اعتبرتتهما "كافيين/فعالين تماماً أو إلى حد كبير"، وتم تقييمهما على أساس "أهداف المراجعة" لوحدة المراجعة التي تركز على "كفاية وفعالية وموثوقية" السياسات والمبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه؛ ومع ذلك، فقد تم إبلاغنا بأنه بالنظر إلى أن المراجعة كانت تقييم الإجراءات المنفذة في موعد أقصاه 2021، لم تجر مقابلة رسمية مع المحققة (التي انضمت إلى الاتحاد في فبراير 2022)، ومع ذلك، أُتيحت لها الفرصة لإبداء ملاحظات بشأن صحة النتائج في مرحلة صياغة تقرير المراجعة.

243 وعلاوة على ذلك، تم النظر في مواطن الضعف في السياسات والإجراءات المذكورة أعلاه بشأن الاحتيال والتحقيقات (مثل كفاءة وفعالية الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة و/أو في متابعتها) في تقريرنا الحالي (انظر التوصية رقم 10 على سبيل المثال) أو في متابعتنا للتوصيات السابقة: نرى أن جميع هذه العناصر المذكورة أعلاه تقودنا إلى استنتاجات مختلفة مقارنة بالتقييم الإيجابي الذي قدمته وحدة المراجعة الداخلية.

244 وفيما يتعلق بالإجراء 6، بشأن "الإدارة الفعالة للحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية/مكاتب المناطق التابعة للاتحاد"، اعتبرت وحدة المراجعة الإجراء في هذه الحالة "كافياً/فعالاً تماماً"، باستثناء "أنشطة المراقبة" التي قُيِّمت بوصفها "فعالة جزئياً"؛ ومع ذلك لم تصدر توصيات بشأنها.

245 وراجعنا أهداف المراجعة المتعلقة بهذا الإجراء 6 المحدد، على النحو المذكور أعلاه؛ وبالنظر إلى أننا أصدرنا في هذا الشأن عدة توصيات (مثل التوصية 28)، فإننا لا نتفق مع تقييم وحدة المراجعة الداخلية الذي قُيِّمته بشكل عام على أنه "كافٍ/فعال تماماً".

246 وفيما يتعلق بالإجراء 5 بشأن التفتيش الذي أجري في 2019 بشأن "أنشطة-مشاريع المكاتب الإقليمية/مكاتب المنطقة، المبادرات الإقليمية، الإجراءات"، اعتبرت وحدة المراجعة الداخلية الإجراء "كافياً/فعالاً تماماً"، باستثناء "الضوابط الداخلية" التي اعتبرت أنها "لم تقيّم"؛ ولم تصدر أي توصيات بهذا الشأن.

247 أساس تقييم هذا الإجراء هو تقرير وحدة المراجعة الداخلية الصادر في 2019، حيث صدرت 8 توصيات، 3 توصيات منها لا تزال قيد التنفيذ.

248 ونعترف بأن وحدة المراجعة الداخلية اعتبرت العمل المتعلق بالإجراء 5 "منجزاً، ولا حاجة إلى عمل إضافي" (على النحو الوارد في الوثيقة C22/20)؛ ومع ذلك، بما أن تنفيذ 3 توصيات من أصل 8 توصيات لا يزال معلقاً، نرى أن تقييم وحدة المراجعة ينبغي ألا ينتهي بتقييم "كافٍ/فعال تماماً".

249 وعلاوة على ذلك، "لم يُقِّم" هذا الإجراء في تقرير وحدة المراجعة الداخلية بشأن "الضوابط الداخلية"؛ بل بالعكس من ذلك، يعتبر هذا المجال ينطوي على خطر كبير، ليس بسبب الطبيعة المتأصلة فحسب ولكن أيضاً بسبب مواطن الضعف في الضوابط، حيث صدرت عدة توصيات ليس فقط عن واحدة المراجعة الداخلية ولكن أيضاً من طرفنا في الماضي؛ وفي رأينا، على الرغم من فهمنا أن الإجراء يرمي فقط إلى تقييم اكتمال نشاط المراجعة الذي اضطلعت به وحدة المراجعة، فإن تقييمها على أنه "كافٍ/فعال تماماً" يمكن أن يكون مضللاً، بالنظر إلى التوصيات التي لا تزال معلقة في هذه المجال.

250 وبعد أن راجعنا، على أساس العينة، تقييم وحدة المراجعة الداخلية للإجراءات المذكورة أعلاه، وأخذاً في الاعتبار أننا أصدرنا في عدة حالات توصيات بشأن المواضيع الرئيسية التي لا تزال قيد التنفيذ، فإننا لا نتفق مع تقييم وحدة المراجعة، وقررنا عدم الاعتماد عليه بالكامل، وفي الوقت نفسه، نعتبر أن التوصيات الصادرة عن وحدة المراجعة صالحة وسننظر فيها عموماً في مراجعتنا.

### **فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية: تقييمنا هو أن خطة العمل ليست شاملة لتغطية جميع مواطن الضعف الشديدة في الضوابط الداخلية**

251 قام فريق العمل المعني بالضوابط الداخلية (WGIC)، على النحو الوارد في الفقرات أعلاه، بوضع ورصد "خطة عمل" تتألف من 24 إجراءً على النحو المحدد في الوثيقة C22/20.

252 وتماشياً مع ما أفاد به فريق العمل وأكدته أيضاً وحدة المراجعة في تقريرها SGO/IA/22-09 المؤرخ 29 يوليو 2022، تم الإبلاغ عن استكمال 20 إجراءً فقط من أصل 24 " (... ) في الفترة الزمنية 2019-2021 على النحو المبين في الوثيقة C22/20".

253 وكما ذكر أيضاً في الفقرات السابقة، فإن الإجراءات الأربعة (4) المتبقية التي لا تزال قيد التنفيذ هي:

- الإجراء رقم 21 – التوظيف الإلكتروني/الإجراءات التنافسية لاختيار الخبراء الاستشاريين؛
- الإجراء رقم 22 – مشروع IT4BDT (تكنولوجيا المعلومات بمكتب تنمية الاتصالات)؛
- الإجراء رقم 23 – الخبراء الاستشاريون؛
- الإجراء رقم 24 – إطار المساءلة في الاتحاد.

254 وأرسلنا إلى الإدارة، بالتوازي مع هذا التقرير، توصياتنا الصادرة بعد مراجعتنا للمكتب الإقليمي في برازيليا مع التقرير الخاص بعنوان "مراجعة المكتب الإقليمي لمنطقة الأمريكتين"؛ وقد استخدمت جميعها كأساس لتقييمنا لخطة العمل.

- 255 وفهمنا من الإدارة أن الإجراءات الأربعة والعشرين (24) وُضعت أساساً استناداً إلى توصية من المراجعين الداخليين والخارجيين، وبعد عقد اجتماعات مع الإدارة بشأن هذا الموضوع، لاحظنا أن لدينا اختلافات ليس فقط في تقييم الإجراءات (سواء كانت "فعالة" أو "غير فعالة")، بل وأيضاً في تفسير ما كان ينبغي أن تقوم به الإدارة في رأينا من أجل تنفيذ توصياتنا بفعالية.
- 256 ومراجعتنا لهذا العام، بما في ذلك المراجعة الميدانية للمكتب الإقليمي في برازيليا، من خلال مجموعة من التوصيات الصادرة، تتيح لنا أن نفهم أن خطة العمل لم تكن قادرة على اعتراض العديد من المخاطر والنظر فيها والتي كان ينبغي التخفيف من حدتها بشكل صحيح من خلال إجراءات تصحيحية فعالة.
- 257 وهذا النقص في الكشف عن المخاطر الرئيسية من جانب الإدارة، إلى جانب عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية حتى الآن بشأن هذه المخاطر، جعلنا نعتبر أن مواطن الضعف الشديدة في الرقابة الداخلية لا تزال موجودة، خاصة في مجالات مثل تعيين الخبراء الاستشاريين (SSA) وإدارة المشاريع.
- 258 فعلى سبيل المثال، تبعاً لتوصياتنا، وعدم تمكن خطة العمل من اعتبار أن هناك تضارباً محتملاً في المصالح كان ينبغي التحقيق فيه على النحو الواجب أو حتى تجنبه إذا كان الإطار القانوني لم يسمح بهذه الحالات، عندما يكون المانع هو المستفيد (يرجى الرجوع إلى التوصية رقم 21 من التقرير الخاص)، أو عندما يكون للمانع (أو المستفيد) مصلحة مشتركة مع المورد: كان ينبغي أن تكون هذه المخاطر جزءاً من خطة العمل.
- 259 وعلاوة على ذلك، بما أن جزءاً كبيراً من أنشطة الاتحاد المتعلقة بالمشاريع يستند إلى خبراء استشاريين (اتفاقيات الخدمة الخاصة)، يزداد خطر تضارب المصالح هذا ولم ينفذ بعد إطار فعال للرقابة الداخلية يمكن أن يمنع تضارب المصالح و/أو مخاطر الاحتيال.
- 260 وكمثال على ذلك، لم تدرك الإدارة إلا بعد مراجعتنا للمكتب الإقليمي في برازيليا، كما ذكرنا، قضايا من بينها '1' مخدمات تكنولوجيا المعلومات غير المؤمنة تأميناً كاملاً و'2' تجديد العقود المحلية باستمرار دون احترام أدلة المشتريات، و'3' حضور الموظفين، وما إلى ذلك. وكانت هذه القضايا تستحق اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية؛ وعلاوة على ذلك، لم ينظر أيّ من الإجراءات الأربعة والعشرين المتوخاة في الخطة في إمكانية وضع نظام لمؤشرات الاحتيال أو إجراءات المراقبة (لمنع النتائج التي توصلنا إليها أعلاه، على سبيل المثال) التي كان لا بد من أن يراقبها باستمرار مراقب مستقل، كما هو متوقع، على سبيل المثال، من خلال الممارسات الدولية (مثل إطار لجنة COSO عند طلب "خط دفاع ثانٍ").
- 261 وفي الختام، وللأسباب المذكورة أعلاه، لم تتمكن من اعتبار خطة العمل شاملة نظراً لجميع التوصيات التي لا تزال جارية والتي صدرت خلال عام المراجعة هذا.

### التوصية رقم 19

262 بناء على توصياتنا الصادرة في التقرير الخاص بشأن المكتب الإقليمي في برازيليا، وفي هذا التقرير، لا يمكننا اعتبار أن خطة العمل شاملة لكل الإجراءات الممكنة التي يستحقها الاتحاد لتفادي مواطن الضعف الشديدة التي تكتنف الرقابة الداخلية، ولا سيما في بعض المجالات التي تؤدي إلى مخاطر كبيرة من حيث الرقابة والاحتيال وتضارب المصالح، والتي يمكن أن تؤدي بالاتحاد إلى مواجهة مخاطر تتعلق بسمعته (كإدارة المشاريع وتعيين الخبراء الاستشاريين). ولهذا السبب، نوصي بأن تبدأ الإدارة عملية دقيقة وشاملة من أجل تحديد إجراءات أكثر فعالية، خاصة في المجالات عالية المخاطر.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الأمين العام بهذه التوصية. وستجري عملية في هذا الاتجاه لاستكشاف هذه الإمكانية.

### التوصية رقم 20

263 خلال مراجعتنا للمكتب الإقليمي في برازيليا، لاحظنا أن هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين عاجل، وأصدرنا عدة توصيات بهذا الشأن. وإذ نشير إلى جميع هذه المجالات بصورة عامة، وبغية منع المخاطر واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، نوصي بتقييم ما إذا كان الاتحاد، على الأقل بالنسبة للحضور الإقليمي و/أو المجالات عالية المخاطر التي اكتشفت اليوم (مثل اتفاقات الخدمة الخاصة وإدارة المشاريع)، بحاجة إلى مراقبة مستمرة من جانب مراقب مستقل، على غرار ما تتوخاه الممارسات الدولية (إطار لجنة COSO عند "خط دفاع ثانٍ").

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. ونواصل تحسين آليات الرقابة وأنظمة المراقبة في جميع الدوائر والمكاتب.

### بيان التغييرات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

264 الجدول III "بيان التغييرات في صافي الأصول" لا يمثل فقط تحركات الأموال المتراكمة المخصصة وغير المخصصة، وتأثيرات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بل يمثل أيضاً التحركات لكل صندوق خاص، كما ورد في الملاحظة 3 (انظر أيضاً الفقرة 122).

### جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

265 يحدد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الواردة، والبنود التي تم إنفاق النقد عليها خلال فترة التقرير، والرصيد النقدي كما في تاريخ التقرير.

266 في عام 2021، أبلغ الاتحاد عن تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية قدره 21,2 مليون فرنك سويسري، حيث كان في نهاية عام 2020 بمبلغ -21,1 مليون فرنك سويسري. وتم الإبلاغ عن تدفق نقدي موجب من الأنشطة المالية (6,3 مليون فرنك سويسري)، يمثلته سداد قرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI).

267 وأظهر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (-6,2 مليون فرنك سويسري) تغييراً إيجابياً عن عام 2020 (-67,6 مليون فرنك سويسري). ويُفسر ذلك بالاحتفاظ بنفس مستوى الاستثمارات بين عامي 2020 و2021 (95,0).

268 وتبين ذلك في النتيجة الصافية للنقد ومعادلاته التي أظهرت زيادة قدرها 31 مليون فرنك سويسري في عام 2021، من 99,4 مليون فرنك سويسري في بداية العام إلى 130,4 مليون فرنك سويسري في نهاية العام. وقمنا بفحص البيانات الأساسية المدخلة عن طريق اختيار عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات المختارة كانت مدعومة بشكل صحيح بالوثائق الداعمة. وبالتالي تم التحقق من بيان التدفق النقدي وتأكيده.

### مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2021

269 أعد الجدول V "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2021" طبقاً للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والذي يتطلب إدراج هذه المقارنة، الناشئة عن تنفيذ الميزانية نفسها، في البيانات المالية. كما ينص المعيار على الإفصاح عن الأسباب المتعلقة بالفروق الجوهرية التي تحدث بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

270 ويتضمن الجدول V أيضاً تسوية محاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المسجلة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 26 من تقرير التشغيل المالي ونشير أيضاً إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية.

## صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

271 تم الإبلاغ عن صندوقين في الملحق باء 3 من تقرير الإدارة المالية: "الصندوق الاحتياطي والتكميلي" (إجمالي للأصول بلغ 5,9 مليون فرنك سويسري (مقابل 5,8 مليون فرنك سويسري في عام 2020) و"صندوق المساعدة" (إجمالي للأصول بلغ في عام 2021 حوالي 0,3 مليون فرنك سويسري، مثل 2020).

272 بالنسبة "للصندوق الاحتياطي والتكميلي" في الخصوم، يسجل مخصص إكتواري قدره 54 ألف فرنك سويسري تحت بند "مزاي الموظفين"، بما يتماشى مع التقييم الإكتواري الذي تم إجراؤه في عام 2010.

273 وكما ورد في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، فإن هذين الصندوقين "هما مجموعة الصناديق التي تضمن معاشات الموظفين الذين كانوا في الخدمة قبل 1 يناير 1960، وهو التاريخ الذي أصبح فيه الاتحاد عضواً في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة". وفي عام 2021، دفع الصندوق الاحتياطي والتكميلي 15 معاشاً تقاعدياً (16 معاشاً في 2020) و16 معاشاً للورثة؛ وقد عمل صندوق المساعدة على مساعدة الموظفين والمتقاعدين الذين تعرضوا لأوضاع مالية صعبة.

274 في عام 2021، كان الفائض البالغ 124 مليون فرنك سويسري للصندوق الاحتياطي والتكميلي بسبب الفائدة على إيداعات قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستثمارية

275 في الملاحظة 20 من تقرير الإدارة المالية، يوجد تفصيل لهاتين الفئتين من الخصوم غير الجارية: "أموال خارجية مخصصة" و "أموال خارجية قيد التخصيص". كما يبين الجدول الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع الممولة من خارج الميزانية.

276 تنص القاعدة 5 من الملحق 2 باللوائح المالية على "أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استثماري في حساب خاص للاتحاد".

277 يعرض الملحق باء4 بتقرير الإدارة المالية مشاريع الصناديق الاستثمارية، الممولة من الصندوق الخاص للتعاون التقني (SFTC) - المصمم لتلبية احتياجات البلدان النامية التي تطلب مساعدة عاجلة وعلى أساس المساهمات الطوعية - وجزئياً، عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على قرار من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتُمول المشاريع الأخرى بمساهمات طوعية محددة (موضحة في الملحق باء5) وتخضع لاتفاقات مع الجهات المانحة. ويعرض الملحق باء6 قائمة بالمشاريع المتعلقة بالصندوق ICT-DF.

278 كما يتبين من الجدول المذكور أعلاه تحت الملاحظة 20، لدى الاتحاد صناديق مخصصة للمشاريع بلغت 8,1 مليون فرنك سويسري في عام 2021 على غرار قيمة عام 2020 التي بلغت 8 ملايين فرنك سويسري.

279 وزاد أيضاً مجموع إجمالي أموال الأطراف الثالثة في عام 2021 (50 مليون فرنك سويسري) مقارنة بعام 2020 (42,8 مليون فرنك سويسري) بسبب زيادة اتفاقات المشاريع الموقعة والمدفوعة. وانخفضت أموال الأطراف الخارجية رهن التخصيص في عام 2021 إلى 3,7 مليون فرنك سويسري (كانت 4,4 مليون فرنك سويسري في عام 2020).

## تقييم وظيفة المراجعة الداخلية

280 وفقاً للمعايير الدولية مثل ISA 610 وISSAI 1610 وISA 2.45 وISSAI 200 وINTOSAI gov 9140 و9150 ذات الصلة، يتعين على المراجع الخارجي إجراء تقييم لوظيفة المراجعة الداخلية. ولإجراء هذا التقييم، لا نأخذ في الاعتبار المعايير سالفة الذكر فحسب، بل أيضاً المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية<sup>3</sup>. (يشار إليها فيما يلي باسم معايير IIA<sup>4</sup>)

281 وفي السنة الثانية من الولاية بصفتنا المراجع الخارجي للاتحاد، أجرينا بالفعل تقييماً لوظيفة المراجعة الداخلية، وأصدرنا توصية واحدة وخمسة اقتراحات (انظر تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2013). ومع ذلك، وبناء على مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أيضاً، قررنا في نهاية ولايتنا إجراء تقييم جديد قبل مغادرة الاتحاد.

3 الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF)

4 معهد المراجعين الداخليين

282 تقع وظيفة المراجعة الداخلية في الاتحاد في وحدة المراجعة الداخلية (IAU) التي تغطي أيضاً وظائف أخرى، مثل عمليات التفتيش والتقييم على النحو المنصوص عليه في ميثاق وحدة المراجعة الداخلية. ولا يزال الميثاق ينص على أن تقوم وحدة المراجعة الداخلية بالتحقيق في ادعاءات أو افتراضات الاحتيال وسوء الإدارة أيضاً، بيد أن هذه المهام الأخيرة تم فصلها عن وحدة المراجعة في 2021 وأنشئت وظيفة منفصلة للمحقق الذي تم تعيينه في 2022.

283 ولا يشمل هذا التقييم مباشرة المهام الأخرى المسندة (أو الموكلة سالفاً) إلى وحدة المراجعة الداخلية، ما لم تكن هناك حاجة إلى تقديم استنتاج عام مرتبط بوظيفة المراجعة. ومع ذلك، فإن بعض الفقرات المتصلة بالوظائف الأخرى المسندة إلى وحدة المراجعة والتوصيات ذات الصلة ترد في أماكن أخرى من هذا التقرير.

### الإطار المرجعي للتقييم: المبادئ التوجيهية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والوثائق الداخلية المستخدمة في التقييم

284 كما فعلنا في تقييمنا السابق، استخدمنا المبدأ التوجيهي للمراجعة 202 "تقييم خدمات المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة"، الذي اعتمده فريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت في نوفمبر 1992. وأضيف قسم جديد إلى هذه المبادئ التوجيهية في دورته الخامسة والثلاثين التي عقدت في نوفمبر 1993، وتمت مراجعة المقدمة في دورته الحادية والأربعين في أكتوبر 2000.

285 وقام فريقنا باستعراض المبدأ التوجيهي وتحديثه؛ وتم تحميل القائمة المرجعية الناتجة في أداة وهي تطبيق SharePoint، أعدته مؤسسة المراجعة Corte dei conti، مُنح رئيس وحدة المراجعة إمكانية النفاذ إليه عن بعد.

286 وتوفر الأداة قسماً من الأسئلة العامة حيث يمكن تحميل الوثائق المطلوبة، وقائمة مرجعية تتألف من 118 سؤالاً مقسمة بين تسعة معايير مختلفة، يرتبط كل منها بموضوع مختلف، مثل "الوضع التنظيمي والولاية" و "النطاق والمسؤوليات" و "الموارد المهنية"، وما إلى ذلك، وتتوخى الأداة أصلية ثمانية معايير، وأضافنا في 2021 معياراً تاسعاً يتعلق بتأثير الجائحة على عمل المراجع الداخلي.

287 وأكمل رئيس وحدة المراجعة الداخلية مهمته وقدم معلومات كاملة، كما قام بتحميل المعلومات ذات الصلة. وقمنا بتنزيلها وتحليلها.

288 وأجرينا تقييمنا من خلال المقابلات والاجتماعات وتبادل الرسائل الإلكترونية مع رئيس وحدة المراجعة الداخلية ومن خلال تحليل الوثائق الرئيسية. وقمنا أيضاً بتحليل الملفات المتصلة ببعض المراجعات التي أجرتها وحدة المراجعة في السنوات الأخيرة.

289 وفيما يلي قائمة ببعض الوثائق التي قمنا بتحليلها لتقييم المراجعة الداخلية:

- اللوائح والقواعد المالية للاتحاد (آخر تحديث، 2018)؛
- دليل المراجعة الداخلية (إصدار 2012/2016)؛
- ميثاق المراجعة الداخلية، المحدد بالأمر الإداري 13/09 الصادر عن الأمين العام للاتحاد (27 يونيو 2013)؛
- خطة عمل وحدة المراجعة الداخلية لعام 2022؛
- خطة عمل وحدة المراجعة الداخلية لعام 2021؛
- تقرير المراجع الداخلي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية (الوثيقة C20/44-A المؤرخة 27 أبريل 2020) الذي يغطي الفترة من مايو 2019 إلى أبريل 2020؛
- تقرير المراجع الداخلي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية (الوثيقة C20/44-A المؤرخة 31 مارس 2021) الذي يغطي الفترة من مايو 2020 إلى مارس 2021؛
- استعراض ضمان جودة وحدة المراجعة الداخلية – فبراير 2020؛
- تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)؛
- التقرير السنوي السادس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (2017)؛
- التقرير السنوي التاسع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (2020)؛
- التقرير السنوي العاشر للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (2021)؛
- التقرير السنوي الحادي عشر للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (2022)؛

- تقارير وحدة التفتيش المشتركة:
- JIU/REP/2016/1، "استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)";
- JIU/REP/2016/8، "حالة وظيفة المراجعة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة";
- وثائق متنوعة أخرى.

## النتائج الرئيسية

### معايير العمل - استعراض ضمان الجودة الخارجي (QAR)

- 290 تتبع وحدة المراجعة الداخلية، فيما يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، المعايير الدولية مع الإشارة بوجه خاص إلى معايير معهد المراجعين الداخليين المذكورة في دليل المراجعة الداخلية لوحدة المراجعة وفي ميثاق وحدة المراجعة الداخلية على السواء.
- 291 عملاً بالمعايير IIA من 1300 إلى 1320، قام مؤخرًا مقيّم مستقل ومؤهل مكلف بإجراء استعراض ضمان جودة وحدة المراجعة الداخلية باستعراض الامتثال للمعايير. بيد أن المقيّم الخارجي، بتقديره استنتاجاً عاماً بشأن عبارة "يتفق عموماً" فيما يتعلق بوحدة المراجعة، أبرز بعض مواطن الضعف التي ينبغي تصحيحها لتحسين الإطار العام وبعض المجالات المحددة.
- 292 سننظر في استعراض ضمان الجودة عندما تكون عملية لتقييمنا فقط.

### ينبغي تحديث ميثاق المراجعة الداخلية على وجه السرعة

- 293 كما ذكر أعلاه، حُدِّد ميثاق وحدة المراجعة الداخلية في 27 يونيو 2013 في الأمر الإداري 13/09 الصادر عن الأمين العام للاتحاد. وهو مدرج في الفصل 2 من دليل المراجعة الداخلية للاتحاد. ولم يخضع لأي تحديث منذ صدوره.
- 294 فإدراجه في دليل المراجعة الداخلية لا يعني أنه يشكل جزءاً منه يخضع لنفس القواعد. والواقع أنه في حين أن دليل المراجعة الداخلية ينظمه المعيار 2040 لمعهد المراجعين الداخليين، يخضع نظام ميثاق المراجعة الداخلية للمعيار 1000 لمعهد المراجعين الداخليين الذي ينص على أن "يستعرض الرئيس التنفيذي للمراجعة [أي رئيس وحدة المراجعة الداخلية] دورياً ميثاق المراجعة الداخلية وأن يعرضه على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه".
- 295 ولذلك، ووفقاً للمعايير، في حين أن ميثاق المراجعة الداخلية يحتاج إلى تحديث منتم، بغض النظر عن حجم المنظمة ومكتب المراجعة الداخلية، وبالنظر إلى أن مهام التحقيق فُصلت عن وحدة المراجعة الداخلية منذ 2021، مع إنشاء وظيفة محقق منفصلة (لم تخضع حتى الآن لأي تنظيم مستقل)، كان من المفترض إجراء استعراض شامل بالفعل.

### التوصية رقم 21

- 296 في ضوء ما يلي: '1' لم تعد مهام التحقيق تعتمد على وحدة المراجعة الداخلية، و'2' ضرورة تحديث القواعد التي تنظم وظيفة المراجعة الداخلية دورياً بما يتماشى مع المعيار 1000 لمعهد المراجعين الداخليين، نوصي باستعراض ميثاق المراجعة الداخلية وإطاره التنظيمي على الفور.

### تعليقات من الأمين العام

تمت الإحاطة علماً على النحو الواجب بهذه التوصية، وسيجري تحديث/استعراض الميثاق.

### تحتاج عملية الموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية إلى مراجعة عاجلة

- 297 يُعرّف ميثاق المراجعة الداخلية في الاتحاد بأمر إداري صادر عن الأمين العام. وينص المعيار 1000 لمعهد المراجعين الداخليين المذكور أعلاه على أن يُعرض على "الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه".
- 298 وبغية تعزيز استقلالية وحدة المراجعة الداخلية في منظمة دولية ممولة من القطاع العام مثل الاتحاد، نرى أن من المهم تقديم ميثاق المراجعة الداخلية إلى هيئة مستقلة قادرة من الناحية التقنية على تقييم مسائل المراجعة، بتفويض من

المجلس، يمكن اعتبارها في الاتحاد، اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة؛ وينبغي أن يكون تقييمها للميثاق أساساً لموافقة الأمين العام والمجلس على السواء.

299 وتؤكد وحدة التفتيش المشتركة أيضاً نظراً المذكور أعلاه في تقريرها JIU/REP/2016/8 بعنوان "حالة وظيفة المراجعة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة"، حيث تنص الفقرة 56 على أنه "بالإضافة إلى موافقة الرئيس التنفيذي، من الضروري أن يوافق مجلس الإدارة على ميثاق المراجعة الداخلية وأن توثق هذه الموافقة على النحو المناسب في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة. ومن أجل تقديم المشورة والتوجيه بشأن جودة وأهمية ميثاق المراجعة الداخلية إلى الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة، ينبغي أن تشارك لجنة الرقابة مشاركة جوهرية في عملية الاستعراض".

300 ويعاد التأكيد بشدة على هذا المبدأ في الفقرة 69، التي تنص على أنه "تمشياً مع التوصية الواردة في التقريرين JIU/REP/2010/5 و JIU/REP/2006/2 ومع معايير معهد المراجعين الداخليين (2012)، يؤكد هذه الاستعراض من جديد أن الشروط التالية ضرورية لاستقلال المراجعة الداخلية في منظمات منظومة الأمم المتحدة: (أ) موافقة مجلس الإدارة على ميثاق المراجعة الداخلية (...)."

301 كما سلط مفتشو الأمم المتحدة الضوء على هذا المبدأ تحديداً من أجل الاتحاد في تقريرهم JIU/REP/2016/1، "استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) "حيث تؤكد الفقرة 176 ما يلي: "يشجع المفتشون إدارة الاتحاد على استعراض ميثاق المراجعة الداخلية واللوائح المالية والقواعد المالية المقابلة المتصلة بالمراجعة الداخلية على أساس أكثر انتظاماً، أي كل ثلاث إلى خمس سنوات على الأقل؛ وعلاوة على ذلك، فهم يعتقدون أن الميثاق ينبغي أن يعرض على المجلس كي يوافق عليه".

#### **التوصية رقم 22**

302 من أجل استقلالية وحدة المراجعة الداخلية في منظمة دولية ممولة من القطاع العام، وتمشياً مع بيانات وحدة التفتيش المشتركة، التي تعتبر من الضروري "من أجل استقلال المراجعة الداخلية في منظمات منظومة الأمم المتحدة: (أ) موافقة مجلس الإدارة على ميثاق المراجعة الداخلية (...)" و"(...) ومن أجل تقديم المشورة والتوجيه بشأن جودة وأهمية ميثاق المراجعة الداخلية إلى الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة، ينبغي أن تشارك لجنة الرقابة مشاركة جوهرية في عملية الاستعراض"، نوصي بتعديل الإطار التنظيمي مع توشي أن يقدم رئيس وحدة المراجعة ميثاق المراجعة الداخلية إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، وأن يوافق عليه الأمين العام والمجلس على السواء بعد تقييمه.

#### **تعليقات من الأمين العام**

هذه التوصية موضع ترحيب، وجزير بالملاحظة أن مجلس الاتحاد اعتمد بالفعل في الجلسة العامة الثانية التي عقدت في 2017 توصية وحدة التفتيش المشتركة الداعية إلى أن ينظر المجلس في ميثاق المراجعة الداخلية وقرر أن ينطبق ذلك على التحديث التالي للميثاق.

#### **إلى عناية المجلس (4)**

نستري انتباه المجلس إلى التوصيات المذكورة أعلاه، ونسلط الضوء على الحاجة إلى '1' استعراض ميثاق المراجعة الداخلية على الفور من أجل مواءمة الإطار التنظيمي مع الحالة الراهنة؛ و '2' مشاركة اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة والمجلس في عملية الموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية، من أجل الحفاظ على استقلالية وظيفية المراجعة الداخلية.

#### **خطة المراجعة وتغطية المخاطر**

303 وفقاً لميثاق وحدة المراجعة الداخلية "يضع رئيس المراجعة الداخلية بالاتحاد، على أساس سنوي، خطة تستند إلى المخاطر لتحديد أولويات المراجعة الداخلية في الاتحاد. وقبل بداية السنة، تُقدم خطة المراجعة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) لاستعراضها وإلى الأمين العام للموافقة النهائية عليها".

304 لقد قمنا بفحص خطط العمل للسنوات الثلاث الماضية، وهي متوافقة مع متطلبات ميثاق وحدة المراجعة الداخلية. وتستند الخطة إلى المخاطر، وتقدم أيضاً خريطة لتغطية المخاطر في دورة متجددة مدتها ثلاث سنوات.

305 في تقييمنا السابق، مع الاقتراح رقم 5/2013 قمنا بدعوة رئيس وحدة المراجعة الداخلية إلى "اعتماد خطة مراجعة متعددة السنوات، على أساس دورة متجددة، تقوم على عملية لتقييم المخاطر". وبالإضافة إلى ذلك، جاء في اقتراحنا رقم 7/2013 ما يلي: "تبعاً لاقتراحنا السابق رقم 5، ونظراً إلى أنه قد يكون من الصعب تغطية جميع المخاطر المستبانة في سنة معينة، نقترح أن تقدم وحدة المراجعة الداخلية في خطة عمل متعددة السنوات عدداً من المراجعات كافية لأن تغطي، في فترة معينة، المخاطر الرئيسية المستبانة". واحتتم كلا الاقتراحين بالمتابعة بعد ذلك بعامين، مع التأكيد على أن "تستند خطة المراجعة لعام 2016 إلى عملية لتقييم المخاطر وتتضمن أيضاً عناصر لتحديد المخاطر الرئيسية في الأجل المتوسط، وستغطيها عمليات المراجعة".

306 ومع ذلك، اختبرنا خلال السنوات الماضية عناصر تقييم المخاطر والدورة المتجددة للتغطية التي لم يتم التعبير عنها بشكل كافٍ في خطة العمل السنوية لوحدة المراجعة. وقد لاحظت ذلك أيضاً اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة التي أصدرت التوصية 2 في تقريرها السنوي لعام 2017: "توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن يُقترح فيما يخص المراجعة الداخلية اعتماد خطة مراجعة قائمة على المخاطر متعددة السنوات تشمل دورة متجددة لتغطية أنشطة المراجعة، من أجل ضمان الرقابة المناسبة على المجالات الرئيسية والأنشطة التشغيلية على مر الزمن، مما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة للمراجعة الداخلية".

307 وثمة حاجة إلى تخطيط واضح متعدد السنوات للمراجعة للحصول على صورة كاملة لمجالات المخاطر الرئيسية التي يتعين تغطيتها بنشاط المراجعة؛ ولا يزال الأمر أكثر أهمية بالنسبة لمنظمة متوسطة الحجم مثل الاتحاد التي تخضع للمراجعة من جانب وحدة مراجعة داخلية صغيرة الحجم، لأن الخطر في هذه الحالة المتمثل في أن تبقى بعض المجالات غير مراجعة لفترة طويلة مرتفع، خاصة إذا حدث شيء يصرف انتباه وحدة المراجعة عن أنشطة المراجعة لمواجهة نوع آخر من الأنشطة (كما حدث، ليس فقط بالنسبة لقضية الاحتيال بل أيضاً بالنسبة للجائحة).

308 أتاح استعراض ضمان الجودة تقييم حقيقة أن "المؤسسة المرتبطة بالعملاء تعمل في دورة تخطيط سنوية، وهي، من خلال وحدة مراجعة صغيرة كهذه، طريقة صالحة للعمل بمدخلات خلال العام في حال تغيرت المخاطر أو العمليات بشكل جذري" بوصفها "ممارسة ناجحة للمراجعة الداخلية".

309 ومع ذلك نرى أنه نظراً لصغر حجم وحدة المراجعة الداخلية، من الضروري وجود رؤية استراتيجية طويلة الأجل في تخطيط أنشطة المراجعة من أجل تغطية جميع المجالات التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر في المنظمة في فترة معينة (لا يمكن أن تكون الفترة السنوية، سواء بسبب نقص الموارد أو لتجنب العبء الزائد لمراجعة الهياكل).

310 وهذا ما ذكرته أيضاً وحدة التفتيش المشتركة بوضوح في التقرير 8/2016/REP/JIU المشار إليه أعلاه: في الفقرة 85، أبرز المفتشون أن "الاستراتيجية تسمح بتحديد ولاية استراتيجية لخدمة المراجعة الداخلية، وتوفير اتجاه واضحاً طويل الأجل لخطط المراجعة السنوية وتحدد الاحتياجات من الموارد. ومن شأن إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في الاستراتيجية أن يوفر الشفافية ويحدد توقعات واضحة بشأن نوع خدمات المراجعة ومستوى الأداء المتوقع من وظيفة المراجعة الداخلية".

### التوصية رقم 23

311 بالإشارة إلى اقتراحينا 5 و7/2013 وتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة 2/2017، نوصي بأن يعتمد رئيس وحدة المراجعة الداخلية خطة مراجعة قائمة على المخاطر ذات منظور متعدد السنوات، بما في ذلك دورة متجددة للتغطية، تزيد إلى أقصى حد من استخدام الموارد الداخلية لضمان تغطية منتظمة للمخاطر التي تواجهها المنظمة والمجالات والأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها. وينبغي لوحدة المراجعة الداخلية أن تحدد مدة الدورة المتجددة (ثلاث سنوات عادة)، مع مراعاة الموارد المتاحة؛ والمجالات التي ينبغي مراجعتها في فترة السنوات المتعددة، وذلك في جدول في نهاية الخطة السنوية على سبيل المثال.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بهذه التوصية. ويدرك الاتحاد تماماً أهمية دورة/نهج تخطيط المراجعة واستناداً إلى الموارد المتاحة، ستواصل وحدة المراجعة العمل على هذا النحو.

312 يوافق الأمين العام على الخطة ويقدمها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة. ويجري أيضاً إبلاغ المراجع الخارجي على خطة العمل وإتاحتها لإدارة الاتحاد.

### موظفو وحدة المراجعة الداخلية

313 تتألف وحدة المراجعة الداخلية حالياً من أربعة موظفين: الرئيس (P5) ومراجع أقدم (P4) ومراجع واحد (P3) ومراجع مبتدئ (P2)؛ وسمح إلغاء الوظيفة السابقة لمساعدة المراجعة بإنشاء الوظيفة الجديدة لمراجع أقدم في عام 2021 دون تأثير مالي كبير. وتمثل خلفية الموظفين ومؤهلاتهم المهنية للمعايير المطلوبة ولأهداف ولايتهم.

314 وفي الفترة من 2013 إلى 2018، زُودت وحدة المراجعة الداخلية بمراجعين (بما في ذلك رئيس الوحدة) وموظف واحد من فئة الخدمات العامة (مساعدة المراجعة)؛ ومن 2018 إلى مارس 2021، زاد عدد المراجعين إلى ثلاثة (بما في ذلك رئيس وحدة المراجعة الداخلية)، بالإضافة إلى مساعد المراجعة.

315 واعتبرت وحدة المراجعة الداخلية أن التكوين الحالي لوحدة المراجعة الذي زاد في السنوات الماضية من حيث عدد الموظفين ومستوى الخبرة (المعبر عنه برتبة أعلى) مناسبة للوفاء مع مراعاة أيضاً إلغاء مسؤوليات التحقيق. وخلال الفترة التي اضطلعت فيها وحدة المراجعة بمهام التحقيق، أبلغنا رئيسها بأنها تعاني من نقص في الموظفين، بالنظر إلى الوظائف المتعددة التي يغطيها المكتب، وفقاً لما ينص عليه ميثاق وحدة المراجعة، والمراجعة الداخلية والتحقيقات وعمليات التفتيش وغيرها من أشكال الدعم الإداري لتعزيز أداء الاتحاد.

316 ومن خلال قراءة التقارير السنوية المتعلقة بأنشطة المراجعة في السنوات الماضية، تبين أنه حتى عام 2019، أجريت بين 3 و6 عمليات مراجعة وعمليات تفتيش سنوياً (5 في عام 2017، و4 في عام 2018)؛ وفي عام 2019 أجريت عملية مراجعة واحدة فقط؛ وجرى نفس الأمر في عامي 2020 و2021؛ وفي هذه الفترة، كان على وحدة المراجعة إجراء تحقيقات عديدة لا تتعلق فقط بقضية الاحتيال في بانكوك. بيد أن مراجعتنا والتوصيات ذات الصلة بشأن المخاطر المتعلقة بالرقابة والاحتيال والسمعة، أظهرت أن وحدة المراجعة لم توفر تغطية كافية للمخاطر الرئيسية التي يواجهها الاتحاد في ثلاث سنوات. ونرى أن عملية التوظيف الحالية سمحت لوحدة المراجعة ببرمجة سبع مراجعات في خطة المراجعة لعام 2022 أنجز منها اثنتان حتى الآن.

317 وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أنه لم يسبق برمجة أي تقييمات في خطط المراجعة السنوية. وفي الواقع لا ينص ميثاق وحدة المراجعة الداخلية على وظيفة تقييم مؤسسية في الاتحاد. وقد لاحظت وحدة التفتيش المشتركة ذلك أيضاً في تقريرها المذكور JIU/REP/2016/1 حيث أبرزت في الفقرة 179 ما يلي: "المفتشون على وعي بالآثار المالية، ولكنهم يعتقدون أن إضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة التقييم يمثل سبباً للإسهام في وضع التوجيه الاستراتيجي والتعلم وتبادل المعارف في جميع مكونات الاتحاد، شريطة أن يكون مجهزاً بخبرات مهنية وقدرات كافية". وفي إطار الأمم المتحدة، تشمل العديد من وظائف الرقابة وظيفة التقييم أيضاً وتوجد على مستوى الأمم المتحدة شبكة مهنية مشتركة بين الوكالات لمهام التقييم هذه. ([www.uneval.org](http://www.uneval.org)).

318 وقد أبلغنا رئيس وحدة المراجعة في الاتحاد بأن اثنين على الأقل من موظفي وحدة المراجعة يتمتعان بالمهارة أيضاً في إجراء عمليات التقييم، حيث تابعا تدريباً منتظماً على التقييم؛ ولا يملك أي من الموظفين شهادة محددة. وفي هذا الصدد، وحتى مع الإقرار بعدم وجود هيئة رسمية أو مقبولة دولياً تعتمد ممارسي وخبراء التقييم، هناك بعض البرامج (مثل برنامج شهادات المراقبة والتقييم الخاص بالمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية) التي تصادق على ملكية مجموعة محددة من المهارات.

### التوصية رقم 24

319 أخذاً بعين الاعتبار أن '1' وظيفة التقييم مهمة ليتم تغطيتها في إطار الاتحاد، لكن وحدة المراجعة غير مخولة رسمياً لوظيفة التقييم، طبقاً لميثاق وحدة المراجعة؛ و'2' أنه يمكن أن يسمح ملاك الموظفين الحالي في وحدة المراجعة ومهاراتهم الحالية بإجراء تقييمات على أساس منتظم؛ نوصي بما يلي: '1' عند استعراض ميثاق وحدة المراجعة، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة التقييم، وتحديد المهارات المطلوبة؛ و'2' ينبغي توشي نشاط التقييم بانتظام في خطة عمل وحدة المراجعة.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً على النحو الواجب بهذه التوصية وسيولى الاهتمام اللازم أيضاً مع جميع المسؤولين المنتخبين لكيفية تعزيز وظيفة التقييم في الاتحاد.

### تعزيز المهارات المهنية من خلال التدريب الكافي

320 موظفو وحدة المراجعة الداخلية هم (مراجعون داخليون معتمدون) ويتبعون تدريباً منتظماً للحفاظ على وضعهم؛ وأبلغنا رئيس وحدة المراجعة بأنه من المتوخى إجراء تدريب رسمي لمدة سبعة أيام لكل موظف، على أساس سنوي؛ غير أن ذلك لا يُنظم من خلال خطة رسمية.

321 ولذلك، ينبغي بالضرورة تنفيذ برنامج تدريب سنوي بطريقة تجعل المهارات والشهادات التي يملكها موظفو وحدة المراجعة كافية لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل السنوية القائمة على المخاطر، وذلك ليس فقط من أجل الوفاء بمتطلبات ميثاق وحدة المراجعة، بل وأيضاً لتحديد الموارد المالية والبشرية اللازمة.

### التوصية رقم 25

322 نوصي بإنشاء برنامج تدريبي سنوي يتماشى مع خطة العمل السنوية من أجل تقييم مدى ملاءمة المهارات المهنية اللازمة لتنفيذه.

### تعليقات من الأمين العام

يقر الاتحاد بأهمية هذه التوصية كما أن الاحتياجات التدريبية وفقاً للنظام ePMDS السنوي لموظفي وحدة المراجعة ستُجسد مستقبلاً في برنامج تدريبي سنوي لوحدة المراجعة

### التقييم الذاتي السنوي والتقييم السنوي لنظام الرقابة الداخلية

323 كما رأينا أعلاه، تم تنفيذ استعراض ضمان الجودة في 2020. وأجري التقييم السابق في 2015، وشمل تقييماً ذاتياً لنشاط المراجعة الخاص به، أُجري في 2014، وتحقق منه فريق من المقيمين الخارجيين المستقلين في 2015.

324 وينص نموذج الخطوط الثلاثة الجديد (الذي أصدره معهد المراجعين الداخليين في 2020) على أن تقوم "المراجعة الداخلية" باعتبارها الخط الثالث بما يلي:

- الحفاظ على المساءلة الأساسية أمام مجلس الإدارة والاستقلالية عن مسؤوليات الإدارة.
- تقديم ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية إلى الإدارة ومجلس الإدارة بشأن مدى كفاية وفعالية الإدارة وإدارة المخاطر (بما في ذلك الرقابة الداخلية) لدعم تحقيق الأهداف التنظيمية وتعزيز وتيسير التحسين المستمر.
- إبلاغ مجلس الإدارة بأوجه القصور في الاستقلالية والموضوعية، وتنفيذ الضمانات حسب الاقتضاء".

325 ووفقاً لهذا النموذج، نرى أن التقييم الذاتي الكامل، على أساس منتظم، مطلوب. وقد أكدت وحدة التفتيش المشتركة هذا المبدأ أيضاً في الفقرة 177 من تقريرها 1/2016/REP/IIU: "يشجع المفتشون إدارة الاتحاد على إجراء هذا التقييم المستقل على أساس منتظم".

### التوصية رقم 26

326 وتمشياً كذلك مع الفقرة 177 من التقرير 1/2016/REP/IIU، "يشجع المفتشون إدارة الاتحاد على إجراء هذا التقييم المستقل على أساس منتظم"، نوصي بأن يجري رئيس وحدة المراجعة، تقييماً ذاتياً منتظماً كاملاً (كل سنتين على الأقل) للامتثال لجميع معايير معهد المراجعين الداخليين ولنموذج الخطوط الثلاثة وذلك لدعم التحسين المنتظم لوحدة المراجعة وتحديد جميع الإجراءات المطلوبة.

### تعليقات من الأمين العام

تمت الإحاطة علماً على النحو الواجب بهذه التوصية وستوضع آلية للتقييم الذاتي المنتظم.

### استقلالية وحدة المراجعة

#### **تقديم الخدمات الاستشارية يمكن أن يضعف استقلالية وحدة المراجعة الداخلية**

327 وفقاً لميثاق وحدة المراجعة، يمكن أيضاً أن يُطلب من الوحدة تقديم خدمات استشارية إلى المنظمة ("يجوز لرئيس المراجعة الداخلية في الاتحاد أن يقدم خدمات استشارية داخل الاتحاد. وتهدف هذه الخدمات الاستشارية إلى إضافة قيمة إلى عمليات الإدارة وإدارة المخاطرة والمراقبة في الاتحاد وتحسينها دون تولي المراجعة الداخلية في الاتحاد لأي مسؤولية إدارية").

328 غير أن هذه الخدمات قد تضعف الاستقلالية؛ ونرى أن معايير معهد المراجعين الداخليين موجهة أساساً إلى القطاع "الخاص" (الذي له هياكل واحتياجات مختلفة)، في حين أنه في المنظمات الدولية الممولة من الموارد العامة التي توفرها الدول الأعضاء، يجب تعزيز الاستقلالية.

329 ونذكر أن المعيار 1 130 لمعهد المراجعين الداخليين ينص على إمكانية أن يُطلب من المراجع الداخلي تقديم خدمات استشارية، في ظل ظروف معينة، ومع ذلك، وكما ذكرنا أعلاه، في المنظمات الدولية الممولة من القطاع العام، ومن أجل تعزيز استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي والحفاظ عليهما، ينبغي ألا يقدم خدمات استشارية في منظمته.

#### **التوصية رقم 27**

330 نوصي بمراجعة ميثاق وحدة المراجعة، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن طلب خدمات استشارية من وحدة المراجعة الداخلية، ما لم تكن هناك حاجة ملحة إليها. وفي هذه الحالة، ينبغي تحديد أهداف هذا النوع من الخدمات الاستشارية بشكل جيد، مع تحديد التدابير مسبقاً لحماية استقلالية وحدة المراجعة الداخلية.

### تعليقات من الأمين العام

تمت الإحاطة علماً على النحو الواجب بهذه التوصية وسيواصل النظر في النهج المقترح عند مراجعة ميثاق المراجعة الداخلية مع وضع معايير مرجعية بالتعاون مع مكتب الرقابة الداخلية، وهو أعلى مستوى من الخبرة في مجال الرقابة الداخلية داخل الأمم المتحدة.

#### **لا ينص الإطار الحالي على مدة ولاية رئيس وحدة المراجعة الداخلية**

331 لا توجد مدة لولاية رئيس وحدة المراجعة الداخلية كما هو الحال في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، أو في ميثاق وحدة المراجعة الداخلية، أو في اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد.

332 ونؤكد أن وحدة التفتيش المشتركة، في الفقرة 80 من تقريرها JIU/REP/2016/8 تنص على ما يلي: "ويؤكد هذا الاستعراض التوصية 10 الواردة في الوثيقة JIU/REP/2006//2، التي تدعو، في جملة الأمور، إلى تحديد مدة الولاية وتقييد العمل داخل نفس المؤسسة بالنسبة لرئيس دائرة المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية، ويطلب إلى مجالس الإدارة التي لم تفعل ذلك بعد "إقامة قاعدة ولاية مدتها ما بين خمسة وسبعة أعوام غير قابلة للتجديد"، "مع عدم انتظار أي تعيين آخر في نفس المؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة في نهاية مدة الولاية".

333 وقد فحص مفتشو وحدة التفتيش المشتركة عوامل مختلفة من بينها الأثر السلبي لوجود ولاية قصيرة الأجل، خاصة في المنظمات الصغيرة، والذي يمكن أن يتسبب في دوران مرتفع للغاية ويجعل الوظيفة غير جذابة للموظفين المؤهلين تأهيلاً جيداً الذين يبحثون عموماً عن عمل طويل الأجل. ومع ذلك، خلصت وحدة التفتيش المشتركة إلى أن ولاية محددة المدة موصى بها.

334 وبصفتنا المراجع الخارجي، لا يمكننا تحديد مدة الولاية. وقدمت وحدة التفتيش المشتركة المدى الأكثر شيوعاً (خمس إلى سبع سنوات)، ولكن يمكن تحديد مدة أخرى. وقد تكون هناك إمكانية لفترة أقصر، قابلة للتجديد مرة واحدة (4+4 سنوات مثلاً)؛ بيد أن من المرجح، في رأينا، أن يؤثر هذا الحل على استقلالية رئيس وحدة المراجعة خلال الفترة الأولى، لضمان تجديد مدة ولايته.

#### **التوصية رقم 28**

335 تمشياً مع الرأي الذي أعربت عنه وحدة التفتيش المشتركة في التوصية 10 الواردة في التقرير JIU/REP/2006/2، ومع الممارسات الحالية على مستوى الأمم المتحدة، نوصي بتعديل اختصاصات رئيس وحدة المراجعة الداخلية، بحيث تنص على فترة ولاية غير قابلة للتجديد تتراوح بين خمس وسبع سنوات لمنصب رئيس وحدة المراجعة، مع استحالة توظيفه في بعد انتهاء ولايته.

### تعليقات من الأمين العام

يقر الاتحاد بأهمية توصيات وحدة التفتيش المشتركة وسيواصل تحسين تنفيذ هذه التوصية.

### الموافقة على خطة المراجعة السنوية

336 كما رأينا أعلاه، (الفقرة 303)، تُقدم خطة المراجعة السنوية لوحدة المراجعة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) لاستعراضها وإلى الأمين العام للموافقة عليها بشكل نهائي. وهذا الأمر لا يتماشى تماماً مع روح المعيار 2020 للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الذي ينص على أن "يبلغ الرئيسي التنفيذي للمراجعة الإدارة العليا ومجلس الإدارة بخطط أنشطة المراجعة الداخلية والاحتياجات من الموارد، بما في ذلك التغييرات المؤقتة الهامة".

337 وبالإضافة إلى ذلك، وكما لوحظ أعلاه فيما يتعلق بعملية الموافقة على ميثاق وحدة المراجعة، نرى من المهم أن تقوم هيئة مستقلة قادرة من الناحية التقنية على تقييم مسائل المراجعة، بتفويض من المجلس، يمكن اعتبارها في الاتحاد، الهيئة الاستشارية المستقلة للإدارة، بمناقشة خطة المراجعة السنوية القائمة على المخاطر والنظر فيها والموافقة عليها على الأقل من حيث المضمون.

### التوصية رقم 29

338 نوصي بتعديل ميثاق وحدة المراجعة، بحيث ينص على أن تُقدم خطة مراجعة سنوية قائمة على المخاطر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة كي يوافق عليها رئيس وحدة المراجعة، وأن يوفر الأمين العام الموارد الكافية وفقاً لخطة المراجعة السنوية المعتمدة.

### تعليقات من الأمين العام

يحيط الاتحاد علماً بأهمية هذه التوصية وسيُنظر في مراجعة ميثاق المراجعة الداخلية.

### تقرير المقيّم الخارجي عن قضية الاحتيال

339 تبعاً لتوصيتنا رقم 11/2020 التي أوصينا بموجبها "بالبدء في أقرب وقت ممكن في إجراء تقييم محدد للسبب الذي أعجز وحدة المراجعة الداخلية، التي كُلفت أيضاً بسلطة التحقيق، عن رصد هذه المخاطر الرئيسية في المنظمة في الوقت المناسب (أي المخاطر المالية ومخاطر الاحتيال والإضرار بالسمعة)، وأعجزها عن تقديم حماية فعالة للأمين العام في أداء واجباته"، كلف الأمين العام مقيماً خارجياً بإجراء التقييم الموصى به.

340 وأصدر المقيّم الخارجي، الذي عقدنا معه أيضاً اجتماعاً عن طريق الفيديو في 29 يوليو 2022، تقريراً من أجل "الأمانة العامة للاتحاد" بعنوان "الاتحاد: تقرير تقييمي عقب قضية الاحتيال في المكتب الإقليمي": قِيمت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، بطريقة أو بأخرى، عمل وحدة المراجعة؛ ويتضمن تقييم المقيّم الخارجي العديد من العناصر التي تتماشى مع توصياتنا، على النحو المبين في فقراتنا السابقة.

341 ونأخذ في الاعتبار، في جزء آخر من تقريرنا، الملاحظات التي أبداها المقيّم الخارجي: ففي تقييم وظيفة المراجعة الداخلية أعلاه، ركزنا على الجوانب التي لا يتطرق إليها دائماً في إطار عمله.

### التعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

342 نقر بأن رئيس وحدة المراجعة الداخلية وموظفيها قدموا كامل الدعم والمساعدة للمراجع الخارجي أثناء المراجعة.

## إطار نظام الرقابة الداخلية: خطوط الدفاع الثالثة الأخرى

### الحاجة تدعو إلى إعادة تصميم عملية وظيفة التحقيق

343 ينص "نموذج خطوط الدفاع الثلاثة" المشار إليه أعلاه على أن "مسؤولية الإدارة عن تحقيق أهداف المنظمة تشمل أدوار خطي الدفاع الأول والثاني على السواء. وتتماشى أدوار خط الدفاع الأول بشكل مباشر مع تقديم المنتجات و/أو الخدمات لعملاء المنظمة وتشمل الأدوار المتعلقة بوظائف الدعم. وأما أدوار خط الدفاع الثاني، فتتمثل في تقديم المساعدة في إدارة المخاطر"<sup>5</sup>.

344 وفي هذا النموذج، خط الدفاع الثالث هو المراجعة الداخلية التي "تقدم ضمانات ونصائح مستقلة وموضوعية بشأن كفاية وفعالية الإدارة وإدارة المخاطر. وتحقق ذلك من خلال التطبيق الكفء للعمليات والخبرات والبصيرة المنهجية والمنضبطة".

345 ومع ذلك، لاحظ معهد المراجعين الداخليين أن "بعض المنظمات حُدَّت فيها أدوار أخرى لخط الدفاع الثالث، من قبيل الرقابة والتفتيش والتحقق والتقييم والمعالجة، ويمكن أن تكون هذه الأدوار جزءاً من وظيفة المراجعة الداخلية أو يُصطَلح بها بشكل منفصل".

346 وفي هذا السياق، نرى أن الهيئة ذات المستوى الأعلى من الخبرة داخل الأمم المتحدة هي مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) الذي يمثل هيئة الرقابة الداخلية للأمم المتحدة. وتشمل هذه الهيئة جميع "خطوط الدفاع الثالثة": المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقق.

347 وكما لوحظ بالفعل، شملت وحدة المراجعة الداخلية في الاتحاد حتى عام 2021 نفس وظائف الرقابة تقريباً؛ ومع ذلك، أظهر النموذج العديد من الاختلافات ونقاط الضعف:

- كانت الرقابة الداخلية الوظيفة السائدة؛
- لم تكن جميع التحقيقات التي أجريت في الاتحاد مخولة لوحدة المراجعة الداخلية؛
- عانى المكتب من نقص في عدد الموظفين، ولذلك لم يتسنى للرئيس ووحدة المراجعة الداخلية والموظفين التعامل مع جميع المهام المنوطة بهم.

348 نتيجة لفصل وظيفة التحقيق عن وحدة المراجعة الداخلية، فقد أوصينا أعلاه بتعديل الإطار التنظيمي، بالنظر إلى أن جزء الاختصاص المتعلق بالتحقيقات لا يزال مدرجاً في الميثاق (القديم) لوحدة المراجعة الداخلية.

349 علاوةً على ذلك، يجب أن نلاحظ أن الإطار التنظيمي للاتحاد يضمّن وظائف الرقابة مسؤول الأخلاقيات أيضاً لأنه لا يزال الموظف المسؤول عن الجزء الأولي من عملية التحقيق: يضطلع مسؤول الأخلاقيات بالتقييم الظاهري ويستكمل هذا التقييم ويقرر لاحقاً ما إذا كان من الممكن/الواجب إجراء تحقيق.

350 إضافة إلى ذلك، ليس بمقدور مسؤول الأخلاقيات سوى أن يطلب إلى الأمين العام بدء التحقيق، ولكن الأمين العام هو الذي يعطي الإذن بذلك. ونقر بأنه لم تحدث قط مشاكل في هذا السياق مع الأمين العام الحالي، ولكن، بصفتنا المراجع الخارجي، لا يمكننا أن نتجنب تسليط الضوء على المخاطر الناشئة عن هذه العملية: يمكن أن تحدث في هذه اللحظة وقائع تستحق أن يحقّق فيها، ولكن قد لا يعلم المحقق أصلاً بوجودها لأن أشخاصاً لا يتمتعون بالمهارات اللازمة لوظيفة التحقيق اعتبروا أنها لا تستحق أن يحقّق فيها.

351 والاعتبارات التي ذكرناها تؤكدتها التوصية رقم 3 الواردة في التقرير JIU/REP/2020/1 لوحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق". وأوصى المفتشون بما يلي: "ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تكفل بحلول نهاية عام 2021 حصول رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية/وظائف التحقيق على صلاحية فتح التحقيقات من دون موافقة الرؤساء التنفيذيين".

352 ولا يضطلع مسؤول الأخلاقيات بوظائف الرقابة ولا يتمتع بالكفاءات ذات الصلة، وينبغي ألا يشارك في عملية التحقيق. وقدمت الملاحظة نفسها وحدة التفتيش المشتركة في التقرير المذكور في إطار التوصية رقم 3: "ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تفعل بعد أن تُدمج بحلول نهاية عام 2022 جميع التحقيقات والأنشطة ذات الصلة (أي تلقي البلاغات، والتقييم الأولي، وقرار فتح التحقيق). بصرف النظر عن نوع سوء السلوك،

<sup>5</sup> "نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لمعهد المراجعين الداخليين - تحديث لخطوط الدفاع الثلاثة" - معهد المراجعين الداخليين، 2020.

في مكتب الرقابة الداخلية لكل مؤسسة". وعلى الرغم من عدم إنشاء مكتب للرقابة الداخلية بشكل رسمي في الاتحاد، فإن من الممكن اعتبار المحقق الجديد جزء الرقابة الداخلية المتعلق بالتحقيق.

### التوصية رقم 30

353 في التوصية رقم 21 أعلاه، أوصينا باستعراض ميثاق وحدة المراجعة الداخلية، وثمة سبب آخر لذلك هو أن عملية التحقيق لا تزال من الاختصاصات المنصوص عليها في الميثاق. وتماشياً مع التوصيتين 3 و4 لوحدة التفتيش المشتركة الواردتين في تقريرها JIU/REP/2020/1، وبالنظر إلى أن أفراداً لا يتمتعون بمهارات التحقيق ما زالوا يشاركون في عملية التحقيق بموجب الإطار التنظيمي الحالي، فإننا نوصي بما يلي:

'1' تصميم إطار تنظيمي جديد، فيما يتعلق بوظيفة التحقيق، وموافقة المجلس عليه، وإشراك اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة والمحقق على السواء في عملية صياغة القواعد الجديدة؛

'2' عدم إشراك مسؤول الأخلاقيات في وظائف التحقيق في العملية الجديدة وإن كانت الحاجة تدعو إلى تنسيق مستمر مع المحقق (كأن يكون جهة الاتصال المعنية بسياسة حماية المبلغين عن المخالفات)؛

'3' إمكانية أن يقرر المحقق فتح تحقيق دون إذن من الأمين العام.

### تعليقات من الأمين العام

يأخذ الاتحاد علماً بهذه التوصية وسيواصل مع خدمات الاتحاد الأخرى من أجل التنفيذ.

### الحاجة إلى ما يكفي من الموظفين والموارد لجعل عملية التحقيق فعالة.

354 لا تكفي وظيفة محقق واحدة لتغطية جميع أنشطة التحقيق حتى في منظمة متوسطة/صغيرة مثل الاتحاد، لسببين مختلفين:

- قد تدعو الحاجة إلى فتح عدد كبير من التحقيقات؛

- لا يوجد محقق يتمتع بمهارات التحقيق في جميع أنواع سوء السلوك المختلفة (مثلاً، التحرش الجنسي والاحتيال أو الفساد المالي هما نوعان مختلفان تماماً ويتطلبان مهارات ومعارف مختلفة).

355 لا يمكننا أن نوصي بزيادة عدد موظفي مكتب المحقق بشكل دائم عن طريق توظيف المزيد من المحققين. فهذا قرار إداري يتجاوز صلاحيات المراجع الخارجي. ونرى أيضاً أن من الممكن أن يتمثل أحد الحلول المعقولة والفعالة في توقيع اتفاق مع هيئات تحقيق أخرى تابعة للأمم المتحدة (وبفضل أن تكون هذه الهيئة مكتب خدمات الرقابة الداخلية نفسه)، من شأنها أن توفر الخبراء اللازمين للاضطلاع بالتحقيقات في المجال الذي لا يتمتع فيه رئيس وحدة التحقيق بالمهارات الكافية.

356 ومع ذلك، فإن القيام بذلك يتطلب السماح للمحقق بإدارة ميزانيته باستقلالية وأن تكون الميزانية كافية لتنفيذ جميع المهام. وبخلاف ذلك، يمكن أن ينشأ عن عدم القدرة على الاضطلاع بجميع الأعمال المطلوبة خطر إجراء التحقيقات بطريقة لا تتسم بالكفاءة والفعالية، وعدم ضمان وظيفة الرقابة والردع التي يؤديها المحقق، وبالتالي عدم حماية المنظمة من سوء السلوك.

357 في التقرير JIU/REP/2020/1 المشار إليه أعلاه، أوصى المفتش في التوصية رقم 6 بما يلي: "ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تطلب من المؤسسات تحديث اختصاصات لجان كل منها المعنية بمراجعة الحسابات والرقابة بحلول نهاية عام 2021 بحيث تتضمن، حسب الضرورة، أحكاماً ملائمة تحقق ما يلي: (أ) تستعرض استقلال وولاية مكتب الرقابة الداخلية/وظيفة التحقيق؛ (ب) تستعرض متطلباتها من الميزانية وملاك الموظفين (...)"

### التوصية رقم 31

- 358 سعيًا إلى ضمان الأداء المتسم بالكفاءة والفعالية لوظيفة التحقيق وحماية المنظمة من سوء السلوك، نوصي بما يلي:
- 1' أن يزود الأمين العام المكتب بما يكفي من الموارد المالية وكذلك البشرية، إذا رأى ذلك ملائمًا وفعالًا؛
- 2' أن يدرس المحقق ويوقع اتفاقاً مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو هيئة تحقيق أخرى تابعة للأمم المتحدة للاضطلاع بجميع التحقيقات اللازمة، وكذلك التحقيقات في المجالات التي لا يتمتع فيها المحقق بالمهارات الكافية و/أو إذا لم يكن عدد الموظفين في المكتب كافياً لأداء عمله.

### تعليقات من الأمين العام

يأخذ الاتحاد علماً بهذه التوصية وسيستعرضها تماشياً مع الإجراءات المعمول بها في دائرة إدارة الموارد البشرية ودائرة إدارة الموارد المالية. وسيتواصل الاتحاد مع منظمات الأمم المتحدة ويستكشف إمكانية صياغة مذكرات تفاهم مع خدمات تحقيق أخرى.

## الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات

### مقدمة

- 359 استخدمنا نهجاً لاختبار المراقبة فيما يتعلق بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (ITGC) شمل اكتساب فهم للضوابط، والتأكد من فهمنا واختبار فعالية التصميم من خلال إجراء عمليات تحقق، واختبار التنفيذ الفعال للضوابط التي تعتبر مهمة للمراجعة. وتم تحديد نطاق العمل وفقاً لفريق المراجعة بالاستناد إلى ما يلي:
- المخاطر ذات الصلة بالأعمال والبيانات المالية على استراتيجية المراجعة.
  - الطابع المعقد العام لتكنولوجيا المعلومات، وتحديد كيفية تأثيرها على القدرة على اتباع استراتيجية للمراجعة ترمي إلى الاعتماد على ضوابط تكنولوجيا المعلومات.
- 360 بعد تحليل بيئة تكنولوجيا المعلومات بالاتحاد، حددنا نطاق تحليل الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (ITGC). ومن ثم، فحسنا: نظام SAP ERP (Client 010)؛ والدليل النشط (AD) الذي من اللازم توصيله بنظام ERP؛ وقاعدة بيانات النظام SAP ERP ونظام التشغيل ذي الصلة. وتتم إدارة تطبيق النظام SAP ERP وقاعدة بياناته ونظامه التشغيلي والدليل النشط محلياً ولا تُسند أي من عملياته إلى مصادر خارجية. وعلى وجه الخصوص، تعتمد مخدمات النظام ERP على البنية التحتية لنظام التشغيل Windows/قاعدة البيانات SQL، وهي موجودة فعلياً بمقر الاتحاد في مركز الحوسبة MO7 في مبنى مونبريان.

### النهج

- 361 شملت خطوات عملنا الميداني لتقييم مدى فعالية تصميم وتنفيذ الضوابط في المنظمة، التي تعالج مخاطر عمليات تكنولوجيا المعلومات وعمليات سير الأعمال في المنظمة، ما يلي:
- إجراءات تحقق مستقلة لتقييم تصميم ضوابط تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.
  - إجراء اختبارات لتقييم فعالية تنفيذ ضوابط تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.
- 362 ويتألف النهج المستخدم لمراجعة تكنولوجيا المعلومات من هذه الأنشطة الرئيسية:
- تعريف أنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة من خلال فهم طبيعتها والتكنولوجيا التي تقوم عليها.
  - فهم وتوثيق عمليات تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها فيما يتعلق بتطبيق تكنولوجيا المعلومات ذي الصلة (SAP ERP-010).
  - تحديد مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإجراء تقييم لهذه المخاطر.
  - تنفيذ أنشطة الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات استناداً إلى تقييم محدد للمخاطر.
  - تم تصميم وتنفيذ اختبارات الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات بوجه خاص من أجل معالجة المخاطر التي تنطوي عليها عمليات تكنولوجيا المعلومات: إدارة التغيير وإدارة النفاذ وإدارة التشغيل. وبالتالي، تم تحديد ومعالجة المخاطر التالية بشأن كل عملية من هذه العمليات:

### إدارة التغيير

- لا تعمل برامج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الجديدة أو التغييرات المدخلة على البرامج الحالية، بما في ذلك التقارير والتشكيلات والسطوح البيئية، على النحو الموصوف أو المطلوب بسبب عدم اختبارها بشكل كاف وعدم الموافقة عليها من إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات.
- لا يتم تأمين البرامج في مرحلة الإنتاج مما يسمح للمطورين بنقل تغييرات غير مرخص بها أو غير مختبرة إلى بيئة الإنتاج.
- التغييرات التي يدخلها موظفو تكنولوجيا المعلومات على التشكيلات غير مناسبة أو غير مرخص بها.

### إدارة النفاذ

- مستعملو بيئة تكنولوجيا المعلومات ليسوا المستعملين المستهدفين، نظراً لعدم كفاية إعدادات الاستيقان والأمن.
- مستعملو بيئة تكنولوجيا المعلومات (تكنولوجيا المعلومات والمؤسسة) غير مناسبين.
- مستعملو بيئة تكنولوجيا المعلومات (تكنولوجيا المعلومات والمؤسسة) غير مرخص لهم.
- نفاذ مستعملي تكنولوجيا المعلومات إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات ينشئ شواغل تتعلق بالفصل بين المهام.
- لا يتم تقييد ورصد نفاذ الامتياز إلى تكنولوجيا المعلومات داخل بيئة تكنولوجيا المعلومات على النحو المناسب.
- يتم إدخال تغييرات مباشرة على البيانات بدون ترخيص (خطر عال عندما يتم إدخال تغييرات مباشرة على البيانات بشكل متكرر في عملية معالجة المعاملات ذات الصلة بالبيانات المالية).

### إدارة عمليات التشغيل

- عمليات النفاذ المادي إلى البيانات غير مرخص بها على النحو الصحيح.
  - تؤدي المشاكل المتعلقة بالعتاد أو البرمجيات إلى فقدان البيانات أو القدرة على معالجة تلك البيانات بدقة.
  - لا تتم معالجة المشاكل المتعلقة بالبرامج غير القادرة على استكمال عملياتها أو تتم معالجتها بشكل غير ملائم.
  - لا تحدّد الجداول الزمنية لأنشطة الوظائف التلقائية وفقاً لمتطلبات الأعمال مع احتمال فقدان البيانات أو تلفها.
  - عدم تحديد أعطال الأنظمة أو البرامج وعدم معالجتها في الوقت المناسب.
- 363 وتم التصدي لهذه المخاطر المتعلقة بكل عملية من عمليات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة من خلال ضوابط تكنولوجيا المعلومات المبينة بالتفصيل في **التذييل A - تقييم الضوابط والتوصيات**.

### الخلاصة

- 364 من خلال الجمع بين عمليات التحقق واختبار فعالية التشغيل التي أجراها فريق مراجعة تكنولوجيا المعلومات، تمكّننا من تقييم فعالية تصميم وتشغيل ضوابط تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، بما يشمل كامل الفترة من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021.
- 365 ومع ذلك، لاحظنا في مرحلة الفعالية التشغيلية نقصاً كبيراً في الوثائق التي كان من المفترض أن تخزنها المنظمة في إطار إدارة عمليات تكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بإدارة التغيير وعمليات التغيير المباشر للبيانات، على وجه الخصوص، قدمت المنظمة المبررات اللازمة لجميع العناصر التي تم تحليلها، ولكنها لم تقدم في بعض الحالات الأدلة اللازمة لتأكيد ما ذكرته. ومع ذلك، فإن المبررات المقدمة كافية للتعبير عن حكم شامل بشأن فعالية عمليات تكنولوجيا المعلومات الثلاث التي تم تحليلها.
- 366 فيما يلي تقييم عمليات تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بالتطبيق المعمول به:

تقييم تصميم وتشغيل عمليات تكنولوجيا المعلومات			تطبيق تكنولوجيا المعلومات
إدارة عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات	إدارة النفاذ	إدارة التغيير	
فعال	فعال	فعال	SAP ERP (Client 010)

- 367 ومع ذلك، أصدرنا 17 توصية بهدف تحسين بعض الإجراءات والعمليات الجاري تنفيذها حالياً. وترد تفاصيل عمليات المراقبة المضطلع بها والتوصيات المتعلقة بمراجعة تكنولوجيا المعلومات لعام 2021 في الجدول المعنون "تقييم الضوابط والتوصيات".

## تقييم الضوابط والتوصيات

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
1	طبقة التطبيق	إدارة التغيير	<b>MC-APP-MC1-S</b> : التغييرات المدخلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات يتم اختبارها من جانب المؤسسة و/أو مستعملي تكنولوجيا المعلومات من غير المطورين.	خلص التفتيش إلى أن الأشخاص الذين يطورون بيئة الإنتاج ويختبرونها ويوافقون على إدخال تغييرات عليها هم أشخاص مختلفون.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا في 16 عينة من أصل 25 عينة من طلبات التغيير، أن الوثائق التي قدمها الاتحاد لم تكن مفصلة بالقدر الكافي للتحقق من فصل المهام بين الأشخاص المشاركين في العملية.
<b>التوصية رقم 32</b>					
368 نوصي بإشراك مختلف الموظفين من خلال المراحل الرئيسية لعملية إدارة التغيير احتراماً لمبدأ الفصل بين المهام وتجنباً للمخاطر ذات الصلة بإصدار تغييرات في الإنتاج لم يتم الترخيص بها والتحقق منها مسبقاً.					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق. لأسباب تتعلق بالكفاءة (تجنباً لكثرة طلبات الوقت على المستعملين في المؤسسة)، نقوم بذلك من أجل اختبار قبول المستعمل وليس من أجل اختبار الإدماج. وتتمثل سياستنا العامة كذلك في عدم السماح للاستشاريين بنقل الأشياء إلى الإنتاج. وتطبق استثناءات في المشاريع الكبرى حيث نقرر كيفية نقل الأشياء إلى الإنتاج خلال المرحلة الانتقالية/بدء التشغيل.					
2	طبقة التطبيق	إدارة التغيير	<b>MC-APP-MC2-S</b> : التغييرات المدخلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات يتم توثيقها بشكل صحيح من خلال اختبار قبول المستعمل (UAT) أو اختبار النظام (لإجراء تصحيحات في البنى التحتية).	خلص التفتيش إلى أن التغيير موثق بشكل صحيح من خلال اختبائي المستعمل أو النظام قبل الانتقال إلى الإنتاج.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا في 16 عينة من أصل 25 عينة من طلبات التغيير، أن الوثائق التي قدمها الاتحاد لم تكن مفصلة بالقدر الكافي للتحقق من مرحلة الاختبار (اختبار قبول المستعمل/اختبار النظام) قبل الانتقال إلى الإنتاج.
<b>التوصية رقم 33</b>					
369 نوصي بتوثيق اختبار قبول المستعمل (UAT) أو اختبار النظام تجنباً لإصدار تغييرات في الإنتاج لم يتم التحقق منها مسبقاً.					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق. لأغراض إصلاح الأخطاء وتثبيت ملاحظات نظام دعم عمليات التشغيل (OSS) أو لأغراض التحسينات الصغيرة، غالباً ما نعطي، بعد الاختبار، موافقة شفوية على نقل الأشياء إلى الإنتاج.					
3	طبقة التطبيق	إدارة التغيير	<b>MC-APP-MC3-S</b> : توافق إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات على التغييرات قبل نقلها إلى الإنتاج، بالاستناد في نهاية المطاف إلى ملاحظات البائع-المورد بشأن الإصدار.	خلص التفتيش إلى أن نقل التغيير إلى بيئة الإنتاج تم بموافقة رسمية من إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل الانتقال إلى الإنتاج.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا في 16 عينة من أصل 25 عينة من طلبات التغيير، أن الوثائق التي قدمها الاتحاد لم تكن مفصلة بالقدر الكافي للتحقق من مرحلة موافقة المؤسسة/المالك قبل الانتقال إلى الإنتاج.
<b>التوصية رقم 34</b>					
370 نوصي بتوثيق مرحلة الموافقة تجنباً للخطر ذي الصلة المتمثل في إصدار تغييرات في الإنتاج لم تتم الموافقة عليها مسبقاً.					

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق. لأغراض إصلاح الأخطاء وتثبيت ملاحظات نظام دعم عمليات التشغيل (OSS) أو لأغراض التحسينات الصغيرة، غالباً ما نعطي، بعد الاختبار، موافقة شفوية على نقل الأشياء إلى الإنتاج.					
4	طبقة التطبيق	إدارة التغيير	<b>MC-APP-MC4-S</b> : المستعملون الذين يمكنهم نقل البرامج إلى بيئة الإنتاج عددهم محدود ويرخص لهم بذلك.	خلص التفتيش إلى أن الموظفين الذين ينقلون التغييرات إلى بيئة الإنتاج مناسبون.	عدم ملاحظة أي انحراف
5	طبقة التطبيق	إدارة التغيير	<b>MC-APP-MC5-S</b> : يتم فصل بيئة الإنتاج عن بيئتي التطوير/الاختبار.	خلص التفتيش إلى وجود بيئة إنتاج منفصلة عن بيئة التطوير/الاختبار.	عدم ملاحظة أي انحراف
6	جميع الطبقات	إدارة التغيير	<b>XP1</b> : الأدوار في عملية إدارة التغيير محددة على النحو الصحيح.	لوحظ أن الفصل بين المهام غير المتوافقة قائم طبقاً لسياسات المنظمة، من حيث الموارد والهياكل داخل المنظمة بشأن خطوات الطلب/ الترخيص، والتطوير، والنقل إلى بيئة الإنتاج.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا أن الإجراء غير مفصل بالقدر الكافي، سواء لفهم كيفية تعامل المنظمة مع عملية إدارة التغيير أو لتحديد الأدوار والمسؤوليات في هذه العملية.
<b>التوصية رقم 35</b> 371 نوصي باستعراض إجراء إدارة التغيير وتحديثه من أجل التوثيق الدقيق لمختلف مراحل تطوير تغييرات التطبيق واختبارها والموافقة على إصدارها في الإنتاج. علاوة على ذلك، نوصي بتحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة لضمان الفصل بين أصحاب المصلحة المشاركين في عملية إدارة التغيير.					
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق.					
7	طبقة التطبيق	إدارة التغيير	<b>XP2</b> : يختلف مستعملو طلبات التغيير عن مالكيها.	خلص التفتيش (تقرير STMS) فيما يتعلق بجميع التغييرات المنقولة إلى بيئة الإنتاج أثناء فترة المراجعة، إلى أن المستعملين (المطورين) الذين قاموا بالتطوير يختلفون عن المالكين الذين يصدرون التغييرات في الإنتاج.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا عدداً كبيراً من طلبات التغيير التي صدرت في الإنتاج في عام 2021 والتي لم يُحترم فيها مبدأ فصل المهام بين المستعمل والمالك.
<b>التوصية رقم 36</b> 372 نوصي بإشراك مختلف الموظفين من خلال المراحل الرئيسية لعملية إدارة التغيير احتراماً لمبدأ فصل المهام بين المطورين والمالكين.					
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق. فسياستنا العامة لا تسمح للاستشاريين (المطورين) بنقل الأشياء إلى الإنتاج. ويقوم موظفو الاتحاد دائماً بنقل الأشياء، ومن ثم، يختلف المستعمل عن المالك في بعض الحالات. وتطبّق استثناءات في المشاريع الكبرى حيث نقرر كيفية نقل الأشياء إلى الإنتاج خلال المرحلة الانتقالية/بدء التشغيل.					
8	نظام التشغيل	إدارة التغيير	<b>MC-SO-MC1-S</b> : التغييرات المدخلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات يتم اختبارها من	خلص التفتيش إلى تنفيذ عملية تصحيح بانتظام.	عدم ملاحظة أي انحراف

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
	Windows		جانب المؤسسة و/أو مستعملي تكنولوجيا المعلومات من غير المطورين.	علاوة على ذلك، خلص التفتيش إلى أن الأشخاص الذين يطورون التغييرات، إن وجدت، ويختبرونها ويوافقون على إدخالها في بيئة الإنتاج هم أشخاص مختلفون.	
9	نظام التشغيل Windows	إدارة التغيير	<b>MC-SO-MC2-S</b> : التغييرات المدخلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات يتم توثيقها بشكل صحيح من خلال اختبار قبول المستعمل (UAT) أو اختبار النظام (لإجراء تصحيحات في البنى التحتية).	خلص التفتيش إلى أن التغيير موثق بشكل صحيح من خلال اختبائي المستخدم أو النظام قبل الانتقال إلى الإنتاج.	عدم ملاحظة أي انحراف
10	نظام التشغيل Windows	إدارة التغيير	<b>MC-SO-MC3-S</b> : توافق إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات على التغييرات قبل نقلها إلى الإنتاج، بالاستناد في نهاية المطاف إلى ملاحظات البائع-المورد بشأن الإصدار.	خلص التفتيش إلى أن نقل التغيير إلى بيئة الإنتاج تم بموافقة رسمية من إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل الانتقال إلى الإنتاج.	عدم ملاحظة أي انحراف
11	نظام التشغيل Windows	إدارة التغيير	<b>MC-SO-MC5-S</b> : يتم فصل بيئة الإنتاج عن بيئتي التطوير/الاختبار.	تم الاطلاع على قائمة البيئات المختلفة لجميع التطبيقات المعمول بها، وخلص التفتيش إلى أن بيئة التطوير/الاختبار منفصلة عن بيئة الإنتاج.	عدم ملاحظة أي انحراف
12	قاعدة البيانات SQL	إدارة التغيير	<b>MC-DB-MC1-S</b> : التغييرات المدخلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات يتم اختبارها من جانب المؤسسة و/أو مستعملي تكنولوجيا المعلومات من غير المطورين	خلص التفتيش إلى تنفيذ عملية تصحيح بانتظام. علاوة على ذلك، خلص التفتيش إلى أن الأشخاص الذين يطورون التغييرات، إن وجدت، ويختبرونها ويوافقون على إدخالها في بيئة الإنتاج هم أشخاص مختلفون.	ملاحظة انحراف لاحظنا أن وحدة تكنولوجيا المعلومات لم تقم بتصحيح قاعدة البيانات SQL خلال السنة المالية 2021.
<b>التوصية رقم 37</b>					
373 نوصي بتنفيذ عملية تصحيح منتظمة لقاعدة البيانات من أجل تثبيت التحديثات الصادرة عن البائع.					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق على ضرورة تحسين قاعدة البيانات SQL، خاصة من خلال نظام WSUS إذا تم احتواء خطر انقطاع خدمات نظام SAP.					
13	قاعدة البيانات SQL	إدارة التغيير	<b>MC-DB-MC2-S</b> : التغييرات المدخلة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات يتم توثيقها بشكل صحيح من خلال اختبار قبول	خلص التفتيش إلى أن التغيير موثق بشكل صحيح من خلال اختبائي المستخدم أو النظام قبل الانتقال إلى الإنتاج.	لا ينطبق (لم يجر تثبيت أي برمجية تصحيحية في عام 2021)

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
			المستعمل (UAT) أو اختبار النظام (لإجراء تصحيحات في البنى التحتية).		
14	قاعدة البيانات SQL	إدارة التغيير	<b>MC-DB-MC3-S</b> : توافق إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات على التغييرات قبل نقلها إلى الإنتاج، بالاستناد في نهاية المطاف إلى ملاحظات البائع-المورد بشأن الإصدار.	خلص التفتيش إلى أن نقل التغيير إلى بيئة الإنتاج تم بموافقة رسمية من إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل الانتقال إلى الإنتاج.	لا ينطبق (لم يجر تثبيت أي برمجية تصحيحية في عام 2021)
15	قاعدة البيانات SQL	إدارة التغيير	<b>MC-DB-MC5-S</b> : يتم فصل بيئة الإنتاج عن بيئتي التطوير/الاختبار.	تم الاطلاع على قائمة البيئات المختلفة للتطبيقات المعمول بها، وخلص التفتيش إلى أن بيئة التطوير/الاختبار منفصلة عن بيئة الإنتاج.	عدم ملاحظة أي انحراف
16	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	<b>MA-APP-MA1-S</b> : إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة الاستيقان من الأنظمة والتطبيقات.	خلص التفتيش إلى أن إعدادات كلمة المرور وُضعت بشكل مناسب وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات.	عدم ملاحظة أي انحراف
17	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	<b>MA-APP-MA4-S</b> : تتم الموافقة على حقوق النفاذ الجديدة أو الإضافية من جانب شخص مناسب من الإدارة قبل إتاحة النفاذ.	<ol style="list-style-type: none"> <li>خلص التفتيش إلى أن طلب المستعمل الجديد/المعدّل موثق بشكل صحيح.</li> <li>خلص التفتيش إلى أن ترخيص المستعمل الجديد/المعدّل موثق من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ) للتحقق من ملاءمة البيانات الوصفية.</li> <li>خلص التفتيش إلى أن المستعمل الجديد/المعدّل موثق بشكل صحيح من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ) للتحقق من صحة البيانات الوصفية المسندة.</li> <li>لوحظ أن الأفراد الذين يقومون بطلب وترخيص واستحداث/تعديل المستعمل هم أفراد مختلفون (الفصل بين المهام غير المتوافقة قائم داخل بيئة النفاذ المنطقي).</li> </ol>	ملاحظة انحراف لاحظنا في عينة واحدة من أصل 25 عينة للمستعملين التي تم تعديلها في السنة المالية 2021 أن تدفق التراخيص لم يوثق وأن تدفق المستعملين لم يتبع الخطوات الإجرائية.
<b>التوصية رقم 38</b>					
374 نوصي بالتوثيق الدائم لمرحلة الموافقة في عملية توفير نفاذ المستعملين، واتباع الإجراء ذي الصلة من أجل احترام الخطوات الضرورية المحددة.					
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق.					

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
18	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	MA-APP-MA5-S: يتم التحقق من حقوق النفاذ على أساس دوري من جانب موظفين مناسبين من الإدارة (المؤسسة أو تكنولوجيا المعلومات).	خلص التفتيش إلى أن عملية التحقق الدوري من المستخدمين تنفذ بشكل صحيح وأن النفاذ مخول على النحو المناسب.	ملاحظة انحراف لاحظنا أن الاتحاد لم يجر، فيما يتعلق بنظام SAP، استعراضاً لحقوق نفاذ المستخدمين في السنة المالية 2021.
<b>التوصية رقم 39</b>					
375 نوصي بإجراء استعراض موثق لحقوق النفاذ، مرة في السنة على الأقل، لجميع المستخدمين الموجودين في نظام SAP ERP (010).					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق على ضرورة إجراء استعراض دوري. لقد أوصى المراجعون الخارجيون السابقون بنفس الإجراءات. ونتيجة لذلك، نظرنا في تنفيذ برمجية GRC لتحسين عمليات توفير النفاذ للمستخدمين وتحسين رصد الفصل بين المهام (SoD) والتخفيف من التضاربات ذات الصلة، وتحسين الإبلاغ عن المراجعة المتعلقة بالأمن. ومع ذلك، خلص بحثنا إلى أن شراء برمجية GRC وتنفيذها ودعمها أمر مكلف جداً. ووافق مجلس الاتحاد على استخدام حل أقل تكلفةً، وهو الحل المعمول به حالياً والقابل للتحسين على النحو المشار إليه في هذه التوصية. ونظراً إلى عدم امتلاكنا لبرمجية GRC وأدوار المستعمل الثابتة إلى حد ما، قد يكون من الجدير النظر في القيام بهذا الاستعراض كل سنتين أو حتى ثلاث سنوات لأن هذه الاستعراضات تتطلب الكثير من الموارد لفترة زمنية طويلة نسبياً.					
19	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	MA-APP-MA6-S: يتم تعطيل نفاذ المستخدمين الذين غادروا المنظمة في الوقت المناسب.	خلص التفتيش إلى أن المستخدمين الذين غادروا المنظمة قد تم تعطيل نفاذهم في الوقت المناسب.	عدم ملاحظة أي انحراف
20	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	MA-APP-MA7-S: يتم رصد هويات المستخدمين المميزين واستعراضها على أساس دوري.	خلص التفتيش إلى أن أنشطة الرصد تنفذ فيما يتعلق بالمستخدمين الذين تشمل بياناتهم الوصفية معاملات تجارية بالغة الأهمية.	ملاحظة انحراف لاحظنا أن الاتحاد لم يجر استعراضاً موثقاً للأنشطة التي اضطلع بها "المستعملون المميزون" في السنة المالية 2021.
<b>التوصية رقم 40</b>					
376 نوصي بإجراء استعراض موثق للأنشطة التي يضطلع بها "المستعملون المميزون"، على أساس دوري خلال السنة المالية، من خلال رصد السجل.					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق.					
21	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	MA-APP-MA1-XR: عدد المستخدمين المميزين محدود ويتمشى مع مسؤوليات العمل.	تم التحقق من صحة هويات المستخدمين المميزين في الأنظمة وتخويل النفاذ بشكل صحيح.	عدم ملاحظة أي انحراف
22	جميع الطبقات	إدارة النفاذ	MA2-XR: الأدوار في عملية حقوق نفاذ المستخدمين الجدد محددة بشكل صحيح.	خلص التفتيش إلى أن الفصل بين المهام غير المتوافقة قائم وفقاً لسياسات المنظمة، من حيث الموارد والهياكل.	عدم ملاحظة أي انحراف

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
				داخل المنظمة فيما يتعلق بخطوات طلب المستعمل الجديد والترخيص واستحداث المستعمل.	
23	طبقة التطبيق	إدارة النفاذ	<b>MA3-XR</b> : توافق إدارة المؤسسة أو إدارة تكنولوجيا المعلومات على النحو المناسب على التغييرات المدخلة في عملية تحديد الأدوار.	خلص التفتيش إلى أن التغييرات المدخلة في المصفوفات الوظيفية قد وافقت عليها إدارة المؤسسة.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا أن الاتحاد لم يجر استعراضاً للمصفوفات الوظيفية لنظام SAP في عام 2021.
<b>التوصية رقم 41</b>					
377 نوصي بأي يجري المسؤول عن أعمال الاتحاد استعراضاً دورياً موثقاً، مرة في السنة على الأقل، للمصفوفات الوظيفية للنظام (010) SAP ERP.					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق على ضرورة إجراء استعراض دوري. لقد أوصى المراجعون الخارجيون السابقون بنفس الإجراءات. ونتيجة لذلك، نظرنا في تنفيذ برمجية GRC لتحسين عمليات توفير النفاذ للمستعملين وتحسين رصد الفصل بين المهام (SoD) والتخفيف من التضاربات ذات الصلة، وتحسين الإبلاغ عن المراجعة المتعلقة بالأمن. ومع ذلك، خلص بحثنا إلى أن شراء برمجية GRC وتنفيذها ودعمها أمر مكلف جداً. ووافق مجلس الاتحاد على استخدام حل أقل تكلفة، وهو الحل المعمول به حالياً والقابل للتحسين على النحو المشار إليه في هذه التوصية ونظراً إلى عدم امتلاكنا لبرمجية GRC وأدوار المستعمل الثابتة إلى حد ما، قد يكون من الجدير النظر في القيام بهذا الاستعراض كل سنتين أو حتى ثلاث سنوات لأن هذه الاستعراضات تتطلب الكثير من الموارد لفترة زمنية طويلة نسبياً.					
24	جميع الطبقات	إدارة النفاذ	<b>XP3</b> : يتم إغلاق نظام SAP – Client في الإنتاج وتقييد المستعملين الذين لديهم القدرة على تغيير إعدادات النظام في الإنتاج على النحو المناسب استناداً إلى مسؤوليات العمل المخولة إليهم.	1 خلص التفتيش إلى أن تشكيلة نظام SAP client ملائمة وتضمن صحة المستعملين الذين يمكنهم تعديل معلمات الجدول. 2 خلص التفتيش إلى أن كل تغيير وإجراء يضطلع بهما في الجدول T000 يتم تسجيلهما ورصدهما بشكل صحيح، مع التحقق من وجود أي فترة عميل مفتوحة.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا في 19 حدثاً من أصل 25 حدثاً مفتوحاً للعميل خلال السنة المالية 2021، أن الاتحاد لم يتمكن من توفير تدفق موثوق للتراخيص (تذكرة أو بريد). وعلاوة على ذلك، لاحظنا أن معلمة "CCCORACTIV" في النظام SAP، التي تدير سجل التعديل في الجدول E070 غير محددة بشكل صحيح خلال فترة العميل المفتوحة.
<b>التوصية رقم 42</b>					
378 نوصي بأن يحدد الاتحاد إجراءات إدارة أحداث العميل المفتوحة في النظام (010) SAP ERP من أجل تحديد تدفق صحيح للتراخيص ومعالجة تخزين الوثائق ذات الصلة. علاوة على ذلك، نوصي بأن يتم، خلال الحدث المفتوح للعميل، ضبط المعلمة "CCCORACTIV" على القيمة "1" من أجل تتبع التعديل في الجدول E070.					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق.					
25	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	<b>MA-SO-MA1-S</b> : إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة الاستيقان من الأنظمة والتطبيقات.	خلص التفتيش إلى أن إعدادات كلمة المرور وضعت بشكل مناسب وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا أن بعض المعلمات لم توضع وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
					<p>1 العمر الأقصى لكلمة المرور</p> <p>2 العمر الأدنى لكلمة المرور</p> <p>3 عتبة إغلاق الحساب</p> <p>4 مراقبة إغلاق الحساب</p> <p>5 مدة الخمول</p>
<b>التوصية رقم 43</b>					
<p>379 نوصي بأن يعزز الاتحاد أمن النظام التشغيلي (SAP ERP (010)، من خلال وضع المعلمات التالية وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات:</p> <p>1 العمر الأقصى لكلمة المرور (BP: 90 أو أقل، لتحديد فئة المستعمل "جميع المستعملين").</p> <p>2 العمر الأدنى لكلمة المرور (BP: 1 أو أكثر، لتحديد فئة المستعمل "جميع المستعملين").</p> <p>3 عتبة إغلاق الحساب (BP: 3-5 محاولات لتسجيل الدخول؛ لتحديد فئتي المستعمل "المسؤول" و"جميع المستعملين").</p> <p>4 ملاحظة إغلاق الحساب (BP: 0 صفر؛ لتحديد فئتي المستعمل "المسؤول" و"جميع المستعملين").</p> <p>5 مدة الخمول (BP: 15 دقيقة؛ لتحديد فئتي المستعمل "المسؤول" و"جميع المستعملين").</p>					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
<p>نوافق على تعزيز المعلمات حيثما أمكن ذلك. وجدير بالملاحظة أن جميع هذه التوصيات تنفذ بالفعل في مجال الحسابات، باستثناء التوصية الأولى (90 يوماً)، مع تفعيل الاستيقان متعدد العوامل (MFA). وجدير بالملاحظة أيضاً أن الاتجاه الحالي هو تمديد صلاحية كلمة المرور أو حتى إلغاؤها على نحو ما أوصى به البائعون المعنيون بأمن المعلومات (Microsoft). وبالنسبة للحسابات الأخرى (المحلية والخاصة بالخدمة)، سيجرى تقييم مدى تنفيذ هذه التوصيات دون تعطيل تشغيل الخدمة. ونعكف أيضاً على تقييم حل كلمة المرور للمسؤول المحلي (LAPS) لإدارة حساب المسؤول المحلي في نظام Windows.</p>					
26	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	MA-SO-MA2-S: الإعدادات الأمنية الرئيسية الأخرى غير كلمات المرور مناسبة للبيئة وللمستوى المخاطر ذات الصلة.	خلص التفتيش إلى أن الإعدادات الأمنية للأنظمة العامة تم تشكيلها على النحو الصحيح وفقاً لأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة.	<p><b>ملاحظة انحراف</b></p> <p>لاحظنا أن بعض المعلمات لم توضع وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات:</p> <p>1 أحداث تسجيل الدخول إلى حساب المراجعة</p> <p>2 النفاذ إلى خدمة دليل المراجعة</p> <p>3 النفاذ إلى مواضيع المراجعة</p> <p>4 استخدام امتيازات المراجعة</p> <p>5 أحداث نظام المراجعة</p>
<b>التوصية رقم 44</b>					
<p>380 نوصي بأن يعزز الاتحاد أمن إعدادات تحصين النظام التشغيلي (SAP ERP (010)، من خلال وضع المعلمات التالية وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات:</p> <p>1 أحداث تسجيل الدخول إلى حساب المراجعة (BP: نجاح وإخفاق)</p> <p>2 النفاذ إلى خدمة دليل المراجعة (BP: إخفاق)</p>					

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
3					
4					
5					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
تم تنفيذ مجموعة من حالات الاستعمال في مركز عمليات الأمن (SOC) لدينا، إلى جانب سياسة سجل المراجعة وفقاً لتوصية المركز. وهذه السياسة أكثر دقة مما اقترح.					
27	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	<b>MA-SO-MA3-S</b> : تم تغيير كلمات المرور الافتراضية لهويات الأنظمة التي تؤثر على الإعدادات الأمنية الرئيسية أو تم تعطيل الحسابات ذات الصلة.	خلص التفتيش إلى أن الإعدادات الأمنية للأنظمة العامة، المتعلقة بكلمات المرور الافتراضية، تم تشكيلها على النحو الصحيح وفقاً لأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة.	عدم ملاحظة أي انحراف
28	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	<b>MA-SO-MA4-S</b> : تتم الموافقة على حقوق النفاذ الجديدة أو الإضافية من جانب شخص مناسب من الإدارة قبل إتاحة النفاذ.	<ol style="list-style-type: none"> <li>تم فحص قائمة المستخدمين للتعرف على الحسابات الجديدة.</li> <li>خلص التفتيش إلى أن طلب المستعمل الجديد موثق بشكل صحيح.</li> <li>خلص التفتيش إلى أن ترخيص المستعمل الجديد موثق من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ.) للتحقق من ملاءمة البيانات الوصفية.</li> <li>خلص التفتيش إلى أن المستعمل الجديد موثق بشكل صحيح من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ.) للتحقق من صحة البيانات الوصفية المسندة.</li> <li>لوحظ أن الأفراد الذين يقومون بطلب وترخيص واستحداث المستعمل هم أفراد مختلفون (الفصل بين المهام غير المتوافقة قائم داخل بيئة النفاذ المنطقي).</li> </ol>	لا ينطبق (لم يجر استحداث أي مستعمل في عام 2021)
29	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	<b>MA-SO-MA5-S</b> : يتم التحقق من حقوق النفاذ على أساس دوري من جانب موظفين مناسبين من الإدارة (المؤسسة أو تكنولوجيا المعلومات).	خلص التفتيش إلى أن عملية التحقق الدوري من المستعملين تنفذ بشكل صحيح وأن النفاذ مخول على النحو المناسب.	ملاحظة انحراف لاحظنا أن الاتحاد لم يجر استعراضاً لحقوق نفاذ المستعملين في السنة المالية 2021.
<b>التوصية رقم 45</b>					
381 نوصي بإجراء استعراض موثق لحقوق النفاذ، مرة في السنة على الأقل، لجميع المستعملين الموجودين في النظام التشغيلي (SAP ERP (010).					

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق على الاستعراض السنوي.					
30	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	<b>MA-SO-MA6-S</b> : يتم تعطيل نفاذ المستعملين الذين غادروا المنظمة في الوقت المناسب.	خلص التفتيش إلى أن أنشطة الرصد تنفذ فيما يتعلق بالمستعملين الذين تشمل بياناتهم الوصفية معاملات تجارية بالغة الأهمية.	عدم ملاحظة أي انحراف
31	نظام التشغيل Windows	إدارة النفاذ	<b>MA-SO-MA1-XR</b> : عدد المستعملين المميزين محدود ويتمشى مع مسؤوليات العمل.	تم التحقق من صحة هويات المستعملين المميزين في الأنظمة وتخويل النفاذ بشكل صحيح.	عدم ملاحظة أي انحراف
32	قاعدة البيانات SQL	إدارة النفاذ	<b>MA-DB-MA1-S</b> : إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة الاستيقان من الأنظمة والتطبيقات.	خلص التفتيش إلى أن إعدادات كلمة المرور وضعت بشكل مناسب وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات.	<b>ملاحظة انحراف</b> لاحظنا أن بعض المعلمات لم توضع وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات: 1 الحد الأدنى لطول كلمة المرور 2 عتبة إغلاق الحساب 3 يجب أن تفي كلمة المرور بمتطلبات التعقيد
<b>التوصية رقم 46</b>					
282 <b>نوصي</b> بأن يعزز الاتحاد أمن قاعدة بيانات النظام SAP ERP (010)، من خلال وضع المعلمات التالية وفقاً لأفضل الممارسات: 1 الحد الأدنى لطول كلمة المرور (BP:8). 2 عتبة إغلاق الحساب (BP:3-5 محاولات لتسجيل الدخول). 3 يجب أن تفي كلمة المرور بمتطلبات التعقيد (BP:تفعيل).					
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق.					
33	قاعدة البيانات SQL	إدارة النفاذ	<b>MA-DB-MA2-S</b> : الإعدادات الأمنية الرئيسية الأخرى غير كلمات المرور مناسبة للبيئة ولمستوى المخاطر ذات الصلة.	خلص التفتيش إلى أن الإعدادات الأمنية للأنظمة العامة تم تشكيلها على النحو الصحيح وفقاً لأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة.	عدم ملاحظة أي انحراف
34	قاعدة البيانات	إدارة النفاذ	<b>MA-DB-MA3-S</b> : تم تغيير كلمات المرور الافتراضية لهويات الأنظمة التي تؤثر على	خلص التفتيش إلى أن الإعدادات الأمنية للأنظمة العامة، المتعلقة بكلمات المرور الافتراضية، تم تشكيلها على	عدم ملاحظة أي انحراف

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
	SQL		الإعدادات الأمنية الرئيسية أو تم تعطيل الحسابات ذات الصلة.	النحو الصحيح وفقاً لأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة.	
35	قاعدة البيانات SQL	إدارة النفاذ	<b>MA-DB-MA4-S</b> : تتم الموافقة على حقوق النفاذ الجديدة أو الإضافية من جانب شخص مناسب من الإدارة قبل إتاحة النفاذ.	<p>1 تم فحص قائمة المستخدمين للتعرف على الحسابات الجديدة.</p> <p>2 خلص التفتيش إلى أن طلب المستعمل الجديد موثق بشكل صحيح.</p> <p>3 خلص التفتيش إلى أن ترخيص المستعمل الجديد موثق من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ) للتحقق من ملاءمة البيانات الوصفية.</p> <p>4 خلص التفتيش إلى أن المستعمل الجديد موثق بشكل صحيح من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ) للتحقق من صحة البيانات الوصفية المسندة.</p> <p>5 لوحظ أن الأفراد الذين يقومون بطلب وترخيص واستحداث المستعمل هم أفراد مختلفون (الفصل بين المهام غير المتوافقة قائم داخل بيئة النفاذ المنطقي).</p>	لا ينطبق (لم يتم استحداث أي مستعمل في عام 2021)
36	قاعدة البيانات SQL	إدارة النفاذ	<b>MA-DB-MA5-S</b> : يتم التحقق من حقوق النفاذ على أساس دوري من جانب موظفين مناسبين من الإدارة (المؤسسة أو تكنولوجيا المعلومات).	خلص التفتيش إلى أن عملية التحقق الدوري من المستخدمين تتفقد بشكل صحيح وأن النفاذ مخول على النحو المناسب.	ملاحظة انحراف لاحظنا أن الاتحاد لم يجر استعراضاً لحقوق نفاذ المستخدمين في السنة المالية 2021.
<b>التوصية رقم 47</b>					
383 نوصي بإجراء استعراض موثق لحقوق النفاذ، مرة في السنة على الأقل، لجميع المستخدمين الموجودين في قاعدة بيانات النظام (SAP ERP (010).					
<b>تعليق الأمين العام:</b> نوافق على الاستعراض السنوي.					
37	قاعدة البيانات SQL	إدارة النفاذ	<b>MA-DB-MA6-S</b> : يتم تعطيل نفاذ المستخدمين الذين غادروا المنظمة في الوقت المناسب.	خلص التفتيش إلى أن المستخدمين الذين غادروا المنظمة قد تم تعطيل نفاذهم في الوقت المناسب.	عدم ملاحظة أي انحراف

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
38	قاعدة البيانات SQL	إدارة النفاذ	MA-DB-MA1-XR: عدد المستخدمين المميزين محدود ويتمشى مع مسؤوليات العمل.	تم التحقق من صحة هويات المستخدمين المميزين في الأنظمة وتخويل النفاذ بشكل صحيح.	عدم ملاحظة أي انحراف
39	طبقة الشبكة	إدارة النفاذ	MA-LAN-MA1-S: إعدادات كلمة المرور مناسبة لإدارة الاستيقان من الأنظمة والتطبيقات.	خلص التفتيش إلى أن إعدادات كلمة المرور وضعت بشكل مناسب وفقاً لأفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات.	ملاحظة انحراف يرجى الرجوع إلى MA-SO1-S والتوصيات ذات الصلة.
40	طبقة الشبكة	إدارة النفاذ	MA-LAN-MA2-S: الإعدادات الأمنية الرئيسية الأخرى غير كلمات المرور مناسبة للبيئة ولمستوى المخاطر ذات الصلة.	خلص التفتيش إلى أن الإعدادات الأمنية للأنظمة العامة تم تشكيلها على النحو الصحيح وفقاً لأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة.	ملاحظة انحراف يرجى الرجوع إلى MA-SO1-S والتوصيات ذات الصلة.
41	طبقة الشبكة	إدارة النفاذ	MA-LAN-MA3-S: تم تغيير كلمات المرور الافتراضية لهويات الأنظمة التي تؤثر على الإعدادات الأمنية الرئيسية أو تم تعطيل الحسابات ذات الصلة.	خلص التفتيش إلى أن الإعدادات الأمنية للأنظمة العامة، المتعلقة بكلمات المرور الافتراضية، تم تشكيلها على النحو الصحيح وفقاً لأفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ذات الصلة.	عدم ملاحظة أي انحراف
42	طبقة الشبكة	إدارة النفاذ	MA-LAN-MA4-S: تتم الموافقة على حقوق النفاذ الجديدة أو الإضافية من جانب شخص مناسب من الإدارة قبل إتاحة النفاذ.	1 تم فحص قائمة المستخدمين للتعرف على الحسابات الجديدة. 2 خُصص التفتيش إلى أن طلب المستعمل الجديد موثق بشكل صحيح. 3 خُصص التفتيش إلى أن ترخيص المستعمل الجديد موثق من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ.) للتحقق من ملاءمة البيانات الوصفية. 4 خُصص التفتيش إلى أن المستعمل الجديد موثق بشكل صحيح من خلال رسالة رسمية (بريد، تذكرة، إلخ.) للتحقق من صحة البيانات الوصفية المسندة. 5 لوحظ أن الأفراد الذين يقومون بطلب وترخيص واستحداث/تعديل المستعمل هم أفراد مختلفون (الفصل بين المهام غير المتوافقة قائم داخل بيئة النفاذ المنطقي).	عدم ملاحظة أي انحراف
43	طبقة الشبكة	إدارة النفاذ	MA-LAN-MA6-S: يتم تعطيل نفاذ المستخدمين الذين غادروا المنظمة في الوقت المناسب.	خلص التفتيش إلى أن المستخدمين الذين غادروا المؤسسة قد تم تعطيل نفاذهم في الوقت المناسب.	عدم ملاحظة أي انحراف

معرف الهوية	الطبقة	العملية	وصف ضوابط تكنولوجيا المعلومات	إجراءات الاختبار	التقييم
44	طبقة الشبكة	إدارة النفاذ	عدد المستخدمين MA-LAN-MA1-XR: عدد المستخدمين المميزين محدود ويتمشى مع مسؤوليات العمل.	تم التحقق من صحة هويات المستخدمين المميزين في الأنظمة وتخويل النفاذ بشكل صحيح.	عدم ملاحظة أي انحراف
45	جميع الطبقات	إدارة تشغيل تكنولوجيا المعلومات	MITO1-S: تضمن الأدوات والمرافق تسجيل جميع عمليات النفاذ إلى منطقة حساسة (أي مركز البيانات).	خلص التفتيش إلى أن النفاذ المادي إلى مركز البيانات يرخص به مسبقاً، من خلال مقارنة اسم المورد بقائمة المستخدمين المرخص لهم.	عدم ملاحظة أي انحراف
46	جميع الطبقات	إدارة تشغيل تكنولوجيا المعلومات	MITO2-S: تقتصر إمكانية النفاذ إلى المناطق الحساسة على الموظفين المرخص لهم.	خلص التفتيش إلى أن النفاذ المادي إلى مركز البيانات يرخص به مسبقاً، من خلال مقارنة اسم المورد بقائمة المستخدمين المرخص لهم.	ملاحظة انحراف لاحظنا في 9 عينات من أصل 10 عينات للنفاذ المادي إلى مركز البيانات (MO7) أن الوثائق التي قدمها الاتحاد لم تكن مفصلة بالقدر الكافي للتحقق من تدفق التراخيص.
<b>التوصية رقم 48</b>					
384 نوصي بالتخزين المناسب لجميع الوثائق المتعلقة بتدفق التراخيص الممنوحة من أجل عمليات النفاذ إلى مركز البيانات (MO7).					
<b>تعليق الأمين العام:</b>					
نوافق، فتدقق التراخيص من أجل استراتيجية المناطق الأمنية المادية للاتحاد في مباني المقر (مثل مركز البيانات)، فيما يتعلق بحقوق الموظفين والاستشاريين (المستعان بهم خارجياً والداخليون على السواء)، ينبغي أن يُعرض بوضوح في شكل إجراء تشغيلي قياسي (SOP).					
47	جميع الطبقات	إدارة تشغيل تكنولوجيا المعلومات	MITO4-S: يتم رصد تنفيذ الجداول الزمنية للوظائف، ويتخذ الموظفون الإجراءات المناسبة بشأن القضايا الناشئة.	خلص التفتيش إلى أن تنفيذ الجداول الزمنية للوظائف يُرصد وأن الموظفين يتخذون الإجراءات المناسبة بشأن القضايا الناشئة.	عدم ملاحظة أي انحراف
48	جميع الطبقات	إدارة تشغيل تكنولوجيا المعلومات	MITO5-S: يقتصر إدخال تغييرات على الجدول الزمني للوظائف التلقائية على المستخدمين المرخص لهم.	خلص التفتيش إلى أن التغييرات المدخلة على الجدول الزمني للوظائف التلقائية تقتصر على المستخدمين المرخص لهم.	عدم ملاحظة أي انحراف
49	جميع الطبقات	إدارة تشغيل تكنولوجيا المعلومات	MITO6-S: يتم تسجيل الحادثة ورصدها ومعالجتها في الوقت المناسب.	خلص التفتيش إلى أن مشاكل أو حوادث عمليات تشغيل تكنولوجيا المعلومات يتم تحديدها ومعالجتها واستعراضها وتحليلها من خلال تحليل الوثائق المقدمة (بريد، تذكير، إلخ).	عدم ملاحظة أي انحراف
50	قاعدة البيانات SQL	إدارة تشغيل تكنولوجيا المعلومات	MO-DB-MITO3-S: يتم إعداد النسخ الاحتياطية على أساس دوري من خلال برمجيات النسخ الاحتياطي ويرصدها موظفو تكنولوجيا المعلومات للتحقق من استكمال النسخ الاحتياطي ومعالجة أي أعطال تحدث فيه.	لوحظ أن الانحرافات عن المعالجة المقررة يتم تحديدها وتسويتها في الوقت المناسب من خلال تحليل الإجراءات التصحيحية المنفذة (بريد، تذكير، إلخ).	عدم ملاحظة أي انحراف



## متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

- 385 يجمع الملحق 1 كل التوصيات السابقة والتعليقات التي وردت من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويبين الملحق 2 متابعة جميع الاقتراحات.
- 386 يتضمن الملحق 3 جدول متابعة التوصيات الصادرة في تقريرنا الخاص بشأن المكاتب الإقليمية. ويتضمن الملحق 4 متابعة الاقتراحات الصادرة في نفس التقرير.
- 387 وأخيراً، يبين الملحق 5 متابعة توصياتنا الصادرة في التقرير الخاص: التصدي للاحتيال في الاتحاد: ما هي الإجراءات اللازمة لزيادة فعالية الإدارة؟
- 388 إن التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مغلقة" لن تدرج مجدداً في تقرير المراجع للسنة القادمة ما لم تكن بحاجة إلى متابعة سنوية.

## الملحق 1 - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 1/2020	وللتقليل إلى أدنى حد من مخاطر إمكانية تجاوز قواعد دليل المشتريات المتعلقة بالمادة 1.7.6 بسهولة، بعد تبين الحاجة إلى تعزيز الضوابط الداخلية وكذلك النظر في العديد من الأنشطة الاحتياطية التي اكتشفت في المكاتب الإقليمية، نصي بأن تقوم شعبة المشتريات بمراقبة المشتريات منخفضة القيمة بعناية وأن تحول دون استعمالها لتفادي الإجراءات التنافسية. وفي حال أسفرت هذه المراقبة عن تأكيد مثل هذه الإساءة، فإننا نصي بأن تنظر الإدارة حتى في تجنب "المشتريات ذات القيمة المنخفضة"، وذلك أيضاً من خلال تنفيذ مبادئ توجيهية جديدة في دليل المشتريات أو خفض العتبتين (5 آلاف و20 ألف) المقبولتين بموجب دليل المشتريات بشأن إرساء عقود المشتريات على مورد واحد فقط دون أي منافسة.	تقبل هذه التوصية. وبغية تفادي أي مخاطر تتعلق بتجزئة العقود، قرر الاتحاد إلغاء العتبة الحالية البالغة 20 000 فرنك سويسري. ويجب لإجمالي ما يرسو من العقود المجمعة على مورد واحد في السنة التقويمية للاتحاد بأكمله، والتي لا يُطلب فيها تقديم عطاءات، ألا يتجاوز 5 000 فرنك سويسري، على أن ترسل جميع طلبات الشراء فوق ذلك المبلغ، بغض النظر عن القيمة، إلى شعبة المشتريات لتحديد مصادرها واختيارها. وسيُدرج هذا القرار في مراجعة دليل المشتريات المقرر إجراءاتها هذا العام 2022.	تحديثات يونيو 2022: نُفذت التوصية في 4 فبراير 2022 في نظام تخطيط الموارد المؤسسية وأدرجت في مراجعة دليل المشتريات لعام 2022.	مستمرة
التوصية 2/2020	نقر بأن تدفق عمل المشتريات حسب القيمة في إطار إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM) قد استُحدث في بداية عام 2020، واعتباراً من 1 يناير 2021، استُحدثت وحدة إدارة العقود؛ ولكن نظراً لعدم احترام عتبة 20 000 فرنك سويسري لكل مورد في كل سنة تقويمية، فإننا نجد توصيتنا السابقتين رقم 2018/3 ورقم 2018/4، ونوصي بإجراء مراقبة فعالة وتلقائية لجميع ما يرسو من أوامر أو عقود الشراء على نفس المورد في سنة مالية، ضماناً لاحترام العتبة أعلاه بالكامل وعدم السماح تلقائياً بالعقود التي تتجاوز هذه العتبة.	قبل هذه التوصية. وكما ذكر بشكل صحيح في هذه التوصية، بدأ تنفيذ المشتريات منخفضة القيمة في بداية عام 2020. ويجدر بالذكر أن موردين تجاوزا العتبة السنوية البالغة 20 000 فرنك سويسري خلال عام 2021 (يناير - نوفمبر)، بسبب المتطلبات الاستثنائية والطارئة اللازمة أثناء المؤتمرات والأحداث الافتراضية. ولتفادي الوحدات الطالبة ذات المتطلبات المتعددة منخفضة القيمة، أنشئ اتفاق طويل الأجل (LTA) يضم موردين اثنين لإمدادات تكنولوجيا المعلومات في نهاية عام 2021.	تحديثات يونيو 2022: سيواصل الاتحاد التحليل حيثما كان ضرورياً وممكناً لتنفيذ اتفاق طويل الأجل. وقد تم بالفعل تنفيذ اتفاقات أخرى طويلة الأجل، مثلاً لأثاث المكاتب أو المستلزمات الطبية أو الأشغال الصغيرة أو الترجمة.	مغلقة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 3/2020	لذلك، نوصي بأن تضع شعبة المشتريات الإجراءات المتوقعة (أو أي إجراءات خاصة أخرى) بشأن المشتريات ذات القيمة المنخفضة (المادة 1.7.6) وذات القيمة المنخفضة جداً (المادة 5.7.6)؛ أو بخلاف ذلك، تعديل دليل المشتريات في حال عدم الحاجة إلى مثل هذه الإجراءات أو احتمال أن يحل محلها تنفيذ مبادئ توجيهية جديدة ترمي إلى تفادي "إرساء العقود دون منافسة" (انظر التوصية رقم 2 أعلاه).	تُقبل هذه التوصية. ويقر الاتحاد بأن دليل المشتريات سيعُدّل خلال عام 2022 المقبل.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> تمت صياغة مراجعة دليل المشتريات واستعرضته لجنة العقود وإحاطته إلى وحدة الشؤون القانونية لاستعراضه. وسيتم إرسال النسخة النهائية إلى لجنة العقود لإجراء مراجعة نهائية.	مستمرة
التوصية 4/2020	نقر بأن شعبة المشتريات تعمل حالياً على مناقصة لتقديم عقد جديد لإنهاء العقد الساري منذ عام 2012؛ ولكننا نوصي بإجراء جرد لجميع أوامر/عقود الشراء السارية حالياً للتحقق من تلك المتجددة ضمناً وإنهائها بأسرع وقت ممكن.	تُقبل هذه التوصية. وستواصل شعبة المشتريات والوحدات الطالبة، في استعراضاتها المنتظمة للعقود الحالية السارية، تحليل بند التجديد الضمني في العقود المعنية.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> ستواصل شعبة المشتريات تحليل جميع العقود التي تم تجديدها ضمناً وإنهائها.	مغلقة
التوصية 5/2020	على الرغم من إقرارنا بأن ذلك ليس عرفاً متبعاً حالياً في أنظمة الأمم المتحدة، وبالنظر إلى المخاطر المبينة في إطار المشتريات من خلال توصياتنا السابقة والحالية، فإننا نوصي، من أجل تعزيز الضوابط الداخلية القائمة، بتنفيذ نظام المظروفين في جميع إجراءات المشتريات، لتجنب أي نوع من التأثيرات بالسعر أثناء تقييم العروض الواردة، باستثناء حالة الإجراءات البسيطة جداً (ذات معايير نجاح/فشل) و/أو المشتريات منخفضة القيمة.	يشار إلى الأسلوب الذي تستخدمه منظمات الأمم المتحدة للإبلاغ عن متطلبات الشراء وطلب العطاءات أو عروض الأسعار أو العروض من الموردين المحتملين باسم عملية استدرج العروض. وفي مشتريات الاتحاد، وكذلك في الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمات الأخرى، يتخذ استدرج العروض شكل طلب عرض أسعار (RFQ) أو الدعوة إلى تقديم عطاءات (ITB) أو طلب تقديم عرض (RFP). وفي إطار الأمم المتحدة، لا يُستخدم نظام المظروفين إلا في طلب تقديم العروض (RFP) وليس في الأسلوبين الآخرين لاستدرج العروض (طلب عرض أسعار (RFQ) أو الدعوة إلى تقديم عطاءات (ITB)). ويتخوف الاتحاد من هذه التوصية لأنها تحيد عن دليل المشتريات ويمكن أن تشكل سابقة وتعرض للخطر جهود التنسيق بأكملها التي تبذلها	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> لا تزال تعليقات الاتحاد كما هي. وتنفذ طرق استدرج العروض (طلب عرض أسعار (RFQ) أو الدعوة إلى تقديم عطاءات (ITB) أو طلب تقديم عرض (RFP)) وتستعمل على نطاق واسع وبشكل شائع في منظمات الأمم المتحدة. ومن شأن تنفيذ نظام المظروفين في جميع إجراءات المشتريات سيحيد عن دليل مشتريات الاتحاد وإجراءات المشتريات في الأمم المتحدة.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
		اللجنة الإدارية رفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة (HLCM). وستُرفع هذه التوصية إلى عناية شبكة المشتريات ضمن منظومة الأمم المتحدة.		
التوصية 6/2020	نوصي بتحسين إطار شروط الأهلية الموظفين للحصول على استحقاق انتهاء الخدمة، وضمان نظام رقابة يتسم بالكفاءة والفعالية بشأن المتطلبات والشروط اللازمة للتقاعد المبكر أو مزايا إنهاء الخدمة الطوعي أو في حالة اتفاقات الانفكاك الفردية.	تُقبل هذه التوصية. وفي حالات الانفكاك الطوعي عن الخدمة (في حال تنفيذ هذه الطريقة في المستقبل) أو في حالة اتفاقات الانفكاك الفردية، بما في ذلك التقاعد المبكر، ستضع المنظمة شروطاً ومتطلبات لمنح مزايا المغادرة التي يمكن تقديمها بما يزيد ويعلو على المتطلبات القانونية.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> وضع الاتحاد قائمة مرجعية جديدة للرقابة لجميع الموظفين الذين يغادرون المنظمة، حيث يُطلب من مكتب الأخلاقيات التصريح بالمضي قدماً قبل النظر في أي مزايا وتسديد المدفوعات.	مغلقة
التوصية 7/2020	للتخفيف من مخاطر فقدان المعلومات ذات الصلة والتحقق الخاطئ من الاستحقاقات، وفقاً لإطار الموارد البشرية الحالي، وتحسين كفاءة وفعالية مراقبة وثائق الموظفين، مع زيادة دقة الضوابط المالية الداخلية بشأن استحقاقات المزايا الصحيحة، نوصي بتعزيز عملية رقمنة ملفات الموظفين، من خلال نظام ملفات إلكتروني شامل وفعال للموظفين، مدعوم بأنظمة حصرية للنسخ الاحتياطي والتعافي من الكوارث، إلى جانب تصنيف وأرشفة الوثائق الورقية الأصلية بكفاءة وفعالية.	تُقبل هذه التوصية. وستستثمر المنظمة في تطوير وتنفيذ نظام ملفات إلكتروني شامل للموظفين على النحو المبين في التوصية. وسيطلب تنفيذ هذا النظام موارد إضافية يتعين تقييمها.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> أنشأ الاتحاد نظام ملفات إلكتروني على الإنترنت الخاص بالاتحاد باستعمال تكنولوجيا SharePoint. وفي هذه المرحلة، يجري تحديد جميع المعلومات المتناثرة على أقراص الحفظ المختلفة والتي تمتلكها فرق الموارد البشرية المختلفة للانتقال إلى نظام الملفات الموحد هذا. وهذا النظام متصل بالفعل بنظام SAP وتُنقل إليه نسخة من جميع الإجراءات المتعلقة بالموظفين بطريقة آلية.	مستمرة
التوصية 8/2020	نوصي بتعزيز كفاءة وفعالية العملية التأديبية، وفرض عقوبات قادرة على حماية الاتحاد من المخاطر الناجمة عن السلوكيات الاحتياالية للموظفين، ولا سيما عندما تكون هناك خسارة مالية. ونوصي أيضاً بتعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع السلوك الاحتياالي للموظفين، ولا سيما استكشاف إمكانية مقاضاة الموظفين الذين تثبت إدانتهم بعد مغادرتهم، ليس لأغراض الاسترداد فحسب، بل	تُقبل هذه التوصية. وستستعرض المنظمة العملية التأديبية والآليات المتصلة بها على النحو المذكور في التوصية. وستستكشف المنظمة أيضاً جدوى اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالموظفين الذين ارتكبوا الاحتياال والذين غادروا المنظمة قبل تطبيق عقوبة تأديبية، بما في ذلك الإدراج في أي قواعد بيانات للأمم المتحدة حيثما كان ذلك ممكناً ومتاحاً.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> يقترح الاتحاد إجراء استعراض كامل للعملية التأديبية التي تشمل جميع التوصيات التي قدمها المراجعون الخارجيون. وقد أصبح الاتحاد عضواً في نظام ClearCheck للأمم المتحدة وأدرج حالة واحدة في قاعدة البيانات.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	أيضاً لإدراج أي قواعد بيانات الأمم المتحدة المشتركة القائمة ذات الصلة بالأشخاص المتورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في التسبب بخسائر مالية.			
التوصية 9/2020	<p>بغية التخفيف من المخاطر المالية ومخاطر الإضرار بالسمعة والاحتيايل التي قد تؤثر على الأموال المتاحة للاتحاد، نوصي بتعزيز إطار توظيف الاستشاريين، خاصة لتحديد المبلغ المستحق والراتب اليومي الذي ينبغي دفعه للاستشاريين، بطريقة تسمح لمختلف الموظفين المشاركين في الإشراف على عملية الرقابة الداخلية بإعادة حساب المبلغ المستحق.</p> <p>ونوصي على وجه الخصوص بما يلي:</p> <p>'1' ينبغي تعزيز تقييم أداء الاستشاريين بضوابط تتضمن بيانات تراتبية للمساءلة بشأن جودة العمل المنجز، مسترشدة بأهداف محددة وواقعية وقابلة للقياس، وبمؤشرات أداء رئيسية دقيقة تتفق عليها الأطراف حسب الأصول، وينبغي إدراجها في عقد اتفاق الخدمة الخاصة؛</p> <p>'2' ينبغي لدائرة إدارة الموارد البشرية أن تزيد من قدرتها على مراقبة اتفاقات الخدمة الخاصة، ولا سيما قبل أي تجديد، من خلال النفاذ إلى قواعد البيانات الداخلية وقواعد بيانات الأمم المتحدة التي يمكن أن تسلط الضوء على المخاطر المحتملة المتصلة باستشاري محدد؛</p> <p>'3' ينبغي أن تتضمن الشروط التعاقدية المتعلقة بعقود اتفاقات الخدمة الخاصة</p>	<p>تُقبل هذه التوصية. وستراجع المنظمة إطارها الداخلي للسياسات والإجراءات لضمان ما يلي: '1' وجود إطار لتحديد الأسعار التي يتقاضاها الاستشاريون، '2' استعراض أداء الخبير الاستشاري، بما في ذلك البيانات التراتبية للمساءلة بشأن جودة العمل المنجز، '3' إدراج أهداف محددة وواقعية وقابلة للقياس، ومؤشرات أداء رئيسية دقيقة في عقد اتفاق الخدمة الخاصة، '4' استعراض قواعد البيانات الداخلية وقواعد بيانات سوء السلوك لدى الأمم المتحدة (حيثما تكون متاحة) قبل تقديم العقد إلى استشاري (العقد الأول أو عند التجديد)، '5' أن تتضمن الشروط التعاقدية بشأن اتفاقات الخدمة الخاصة الالتزام بإطار الأخلاقيات بالاتحاد، بما في ذلك إشارة مباشرة إلى أن الأجور تخضع لتقييم الأداء، '6' تكييف القواعد إذا ومتى تطلبت اللوائح المحلية ذلك.</p> <p>ولا يستبعد الاتحاد استخدام كيان ثالث مستقل لتقييم عمل الاستشاريين.</p>	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>جرى تعديل الشروط التعاقدية المتعلقة بعقود اتفاقات الخدمة الخاصة وتتضمن الآن مراجع وتوجيهات من خلال بنود محددة توجههم للالتزام بالإطار الأخلاقي للاتحاد، وعلى وجه الخصوص:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الأمر الإداري للاتحاد 22/03 بشأن "سياسة الاتحاد بشأن التصدي للتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتمييز"،</li> <li>• الأمر الإداري للاتحاد 20/06 بشأن "سياسة وحماية الإبلاغ عن سوء السلوك (الإبلاغ عن المخالفات)"،</li> <li>• الأمر الإداري للاتحاد 19/09 بشأن "سياسة مكافحة الاحتيايل والفساد وغيرها من الممارسات المحظورة"،</li> <li>• الأمر الإداري للاتحاد 19/10 بشأن "المبادئ التوجيهية للتحقيق بالاتحاد"</li> <li>• الأمر الإداري للاتحاد 11/02 بشأن "مدونة أخلاقيات موظفي الاتحاد"</li> <li>• الأمر الإداري للاتحاد 22/02 بشأن "سياسة الاتحاد بشأن إعلان المصالح"،</li> </ul> <p>وتحدد شروط العقد أيضاً إشارة مباشرة تفيد بأن الأجر يخضع لتقييم الأداء.</p> <p>والعناصر الأخرى لهذه التوصية قيد التنفيذ.</p>	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>مراجع واضحة، من خلال فقرات محددة توجه الاستشاريين للالتزام بالإطار الأخلاقي للاتحاد، بما في ذلك الإشارة المباشرة إلى أن الأجر رهن بتقييم الأداء؛</p> <p>4' بمجرد تنفيذ الإطار المشترك المعزز، وفي حال تطلبت أي لوائح محلية مجموعة مختلفة من القواعد الخاصة بالعقود، ينبغي أن يكون الاتحاد مستعداً لتكييف ذلك، بل وتوخي أدوات مخصصة لتقييم تطابق العمل المنجز مع الأهداف والتزامه بها على النحو المنصوص عليه في عقد اتفاق الخدمة الخاصة و/أو بنود تعاقدية إضافية لحماية الاتحاد في هذا السياق القانوني المحدد.</p>	
مستمرة	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>1 وحدة التحقيق بصدد الانتهاء من جميع التحقيقات المتعلقة بمؤسسة PwC وكذلك استعراض التوصيات الواردة في تقرير Haynes. وسيتم فحص المسؤوليات الفردية، إن وجدت، وتناولها وفقاً للوائح وقواعد الاتحاد.</p> <p>2 وبالمثل، فإن المسؤوليات الفردية وأي أموال محتملة مفقودة قيد الاستعراض وينبغي استكمالها قبل نهاية عام 2022.</p> <p>3 وفي ضوء حالات الرفض العديدة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأن المكتب ليس لديه مكاتب فرعية سوى في نيويورك وفيينا ونيروبي (بالإضافة إلى عمليات حفظ السلام)، حُلص إلى أنه أكثر فعالية من حيث التكلفة إعداد مذكرة تفاهم، عند الحاجة، مع خدمات التحقيق لوكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها.</p>	<p>تُقبل هذه التوصية. ولكن يجدر بالذكر أن إدارة الاتحاد طلبت مراراً مساعدة مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (UN-OIOS) دون جدوى. وفي ضوء وصول رئيسة وحدة التحقيق واستناداً إلى خبرتها والبرنامج السنوي، لن يستبعد الاتحاد إمكانية وضع اتفاق إطاري مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في المستقبل. وسيواصل الاتحاد استعراض النظام المعني بأكمله.</p>	<p>تماشياً مع توصيتنا 10/SR2019، حيث أوصينا بما يلي: "من أجل تحسين إطار منع الاحتيال وردعه، يُوصي الإدارة بإجراء مزيد من التحقيق، دون تأخير، في الأسباب التي أدت إلى جعل الضوابط الهرمية غير فعالة البتة في اكتشاف الاحتيال الذي ارتكب على مدى سنوات عديدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للإدارة تقييم إلى أي مدى كان سلوك المشرفين على الموظف المتورط مناسباً من حيث معايير اليقظة والمهارات الإدارية التي يمكن توقعها من المشرفين في مواقعهم، والتحقق فيما إذا كان هناك أشخاص آخرون متورطين في ممارسات احتيالية".</p> <p>وبالنظر إلى التوصية رقم 6 الواردة أعلاه المتعلقة برزمة الانفكاك الطوعي من الخدمة؛</p> <p>وبالنظر أيضاً إلى أن ثمة خطراً يتمثل في عدم التثبت بعد من مسؤوليات جميع الأشخاص</p>	<p><b>التوصية 10/2020</b></p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>المتورطين في الاحتيال بشكل مباشر أو غير مباشر، بمن فيهم موظفو الاتحاد في "خط الدفاع الأول والثاني والثالث" ذوو الواجبات الإشرافية، ونوصي بما يلي:</p> <p>(1) الاستمرار في التحقيق مع جميع الموظفين الذين تحملوا "مسؤوليات إدارية" (أي تقصير في مسؤوليات الإدارة في مجال الرقابة والإشراف) بشأن الاحتيال، واستكمال التحقيق أيضاً مع المديرين الذين تقاعدوا مبكراً أو انفكوا من الخدمة طوعياً؛</p> <p>(2) استكشاف أي إمكانية قانونية في منظومة الأمم المتحدة أو من خلال مساعدة السلطات القضائية الوطنية لبدء إجراءات فعالة قادرة على استرداد أي مبلغ مدفوع دون داع، ولا سيما، إذا اعتُبر الموظف مسؤولاً، وأيضاً بحق الموظفين ذوي المسؤولية الإدارية الذين غادروا المنظمة جراء التقاعد المبكر أو الانفكاك الطوعي من الخدمة؛</p> <p>(3) وإقراراً بأن الأمر الإداري 19/10 بشأن "المبادئ التوجيهية للتحقيق بالاتحاد" ينص حالياً على إسناد قضايا التحقيق إلى هيئات تحقيق خارجية في الظروف التي يتعذر فيها إجراء التحقيق داخلياً؛ وفي حال عدم امتلاك وظيفة التحقيق الجديدة في الاتحاد ما يكفي من الخبرة و/أو قدرة الموظفين اللازمة لاتخاذ الإجراءات المذكورة أعلاه، ينبغي استكشاف إمكانية إبرام مذكرة تفاهم على وجه السرعة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) لإجراء هذه التحقيقات في الوقت المناسب وتحديد أي مبلغ مدفوع دون داع.</p>			

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 11/2020	وفقاً لاعتباراتنا وتوصياتنا السابقة، نوصي بالبدء في أقرب وقت ممكن في إجراء تقييم محدد للسبب الذي أعجز وحدة المراجعة الداخلية، التي كُلفت أيضاً بسلطة التحقيق، عن رصد هذه المخاطر الرئيسية في المنظمة في الوقت المناسب (أي المخاطر المالية ومخاطر الاحتيايل والإضرار بالسمعة)، وأعجزها عن تقديم حماية فعالة للأمين العام في أداء واجباته. وتكتسي هذه العملية أهمية خاصة أيضاً بالنظر إلى وضع عدة إجراءات جديدة تماشياً مع توصياتنا، وهي لا تزال مفتوحة ومستمرة، ومنها على سبيل المثال الإجراءات في مكتب تنمية الاتصالات وشعبة المشتريات ودائرة إدارة الموارد البشرية وما إلى ذلك، وهناك حاجة ملحة لأن يدعم الاتحاد خدمات ضمان فعالة.	تُقبل هذه التوصية. وسيسعى الاتحاد إلى البحث عن خيارات بشأن كيان مستقل للقيام بعمل التقييم لوحدة المراجعة الداخلية.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> تم التعاقد مع استشاري خارجي في يونيو 2022 لإجراء التقييم. ومن المتوقع الانتهاء من التقييم بحلول أغسطس 2022.	مغلقة
التوصية 1/2019	ألف) نوصي بأن تقوم الإدارة بجمع معلومات حول موقع معدات تكنولوجيا المعلومات، مما يجعل فرادي الموظفين مسؤولين عن تحديث سجلات الجرد الخاصة بهم بهذه المعلومات. باء) وفي هذا الصدد، نوصي بتعزيز هذه المسؤولية بقواعد أكثر صرامة.	سيتم تحديد موعد "الجرد الفعلي" السنوي في أواخر عام 2020، أوائل عام 2021. ومن المفترض أن يسمح ذلك للاتحاد بإعادة تجميع المعلومات حول المعدات. وينص الأمر الإداري 17/10 على مسؤولية فرادي موظفي الاتحاد في التحقق من صحة سجلات الجرد الخاصة بهم وتحديثها، وهو ما يمكن القيام به إلكترونياً عبر بوابة الاتحاد على الإنترنت. ويبحث الاتحاد عن طريقة محسنة لتذكير الموظفين بطلبات تأكيد الجرد المعلقة. ونحن نبحث في كيفية تطبيق الأمر الإداري 17/10 بشكل أفضل.	<b>تحديثات مارس 2021:</b> ألغى الجرد الفعلي لعام 2020 بقرار من الأمين العام، نتيجة للوضع المتعلق بكوفيد-19. وسيستعرض الاتحاد طرق تذكير الموظفين بطلبات تأكيد الجرد المعلقة. ونواصل النظر في كيفية تطبيق الأمر الإداري 17/10 بشكل أفضل. <b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> سوف يُضطلع بالجرد الفعلي في نوفمبر وديسمبر 2021. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> أجري الجرد الفعلي بنجاح في نوفمبر وديسمبر 2021.	مستمرة
التوصية 4/2019	لوحظ أن الأعمال المتأخرة السابقة قد سويت بالكامل. ومع ذلك، فإن الجهد الهادف مطلوب الآن لتحديث البيانات الإدارية بشكل منهجي دون	يؤيد الاتحاد التوصيات المتعلقة بتعزيز دمج عمليات الأعمال الحالية في نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) لتقليل المعالجة اليدوية وإدخال المزيد من	<b>تحديثات مارس 2021:</b>	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>التسبب في تراكم جديد. لذلك نوصي بضمان معالجة الوثائق الداعمة لاستحقاقات الموظفين في الوقت المناسب، وإدخال إجراءات تنبيه آلية لدفع الامتثال. وتحقيقاً لهذه الغاية، إذا لم تكن مشمولة بالفعل بالواجبات الحالية، قد يكون من المناسب تكليف أحد المديرين بمسؤوليات محددة في هذا المجال.</p> <p>كما نكرر توصيتنا بتبسيط الخطوات اللازمة في خطة عمل على وجه السرعة لحل المشكلات المتعلقة بإدخال الوظائف الجديدة في نظام تخطيط الموارد المؤسسية بشكل مرض. وينبغي أن يشمل ذلك الدعم من الموارد الخارجية الإضافية، عند الحاجة لتحقيق التحسينات المطلوبة.</p> <p>في غضون ذلك، نوصي بالتحديد الكمي للأثر المحتمل لعمليات الاسترداد بأثر رجعي على حسابات الاتحاد والكشف عنه بشكل صحيح.</p>	<p>الأتمتة بهدف التبسيط وتقليل وقت المعالجة والحد من المخاطر. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية مع دائرة خدمات المعلومات على مشروع لتعزيز النظام SAP للموارد البشرية يعطي الأولوية لقائمة تضم 73 بندياً يجب معالجتها، بدءاً من تصحيح الأخطاء إلى تطوير وظائف جديدة.</p>	<p>تُبذل جهود متواصلة لإدراج جميع الوظائف في نظام تخطيط الموارد المؤسسية (مثلاً، يجري انتقال إدارة توظيف الخبراء في مكتب تنمية الاتصالات إلى النظام SAP) بهدف الاستفادة من نظام متكامل لتخطيط الموارد المؤسسية؛ وهناك زيادة في أتمتة العمليات وفي التحقق من قواعد الأعمال مع وجود واجهات مستخدم أكثر حداثة لتحسين تجربة المستخدمين. وسيتم نشر آخر عمليات لتصحيح الأخطاء في أبريل 2021. ونمت قائمة التحسينات منذ التقرير الأخير في عام 2020 من 73 بندياً إلى 101 من البنود التي استُكمل/نُفذ منها ما يقارب 70 بندياً.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>ستقوم دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD)، بالتعاون مع دائرة خدمات المعلومات (ISD) ودوائر أخرى حسب الاقتضاء، بصيانة النظام SAP HR وحل مشاكله وتحديثه استناداً إلى نطاقات العمل المتفق عليها مسبقاً، ويقتضي هذا العمل جهداً متواصلًا.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>هذا العمل جارٍ. وأطلقت الوحدة الجديدة بشأن منح التعليم بنجاح في يوليو 2022.</p>	
<p>التوصية 5/2019</p>	<p>نوصي أيضاً بالنظر في تعزيز مشروع الحفظ الإلكتروني للملفات وتطوير وتنفيذ نظام حقيقي لإدارة المعلومات، بما في ذلك من خلال الاستثمار في خدمات خارجية.</p>	<p>يؤيد الاتحاد هذه التوصية، بشكل عام، ولكن أيضاً بشكل أكثر تحديداً في سياق بيئة العمل التي تم تطويرها في حالة جائزة كوفيد-19، مع تضاعف الوثائق التي يتم إنتاجها ومعالجتها بنسق إلكتروني، ولكن لا تتم إدارتها في إطار نظام ما، بما في ذلك النظام ERP HR.</p>	<p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>تستعرض دائرة إدارة الموارد البشرية حالياً التكنولوجيات والخدمات الخارجية (بما في ذلك مع وكالات أخرى للأمم المتحدة) التي يمكن استعمالها لضمان حفظ جميع وثائق الموارد البشرية محفوظة بطريقة مناسبة وأمنة. ويشمل ذلك جميع ملفات الموظفين والإجراءات المتعلقة بهم.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>بالتعاون مع قسم إدارة المعلومات في دائرة خدمات المعلومات، تعمل دائرة إدارة الموارد البشرية على تنظيف الملفات الورقية وتحديد ما يجب الاحتفاظ به وتخزينه في محفوظات الاتحاد ومدة</p>	<p>مستمرة</p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>التخزين، وما يتعين إبقاؤه في دائرة إدارة الموارد البشرية، تحديداً بالنظر إلى الانتقال إلى مبنى المقر الجديد في 2027. وهناك أيضاً عملية إضافية لإدارة المعلومات على نطاق الاتحاد تشارك فيها دائرة إدارة الموارد البشرية، وستتيح هذه العملية فرصة للحفاظ الإلكتروني للملفات باستخدام نظام لإدارة المعلومات.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>أنشأ الاتحاد نظام ملفات إلكتروني على الإنترنت الخاص بالاتحاد باستعمال تكنولوجيا SharePoint. وفي هذه المرحلة، يجري تحديد جميع المعلومات المتناثرة على أقراص الحفظ المختلفة والتي تمتلكها فرق الموارد البشرية المختلفة للانتقال إلى نظام الملفات المشترك هذا. وهذا النظام متصل بالفعل بنظام SAP وتُنقل إليه نسخة من جميع الإجراءات المتعلقة بالموظفين بطريقة آلية.</p>	
مستمرة	<p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية (HRSP) هي وثيقة التخطيط الرئيسية التي ترمي إلى تفعيل استراتيجية الموارد البشرية وتتضمن <b>نواتج وأطر زمنية واضحة</b>. وقد تم الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية في الوثيقة C21/54 "تقرير محلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية والقرار 48 (المراجع في دبي، 2018)" المزمع تقديمها إلى دورة المجلس لعام 2021 التي ستعقد في 21 يونيو 2021. وتتضمن الخطة، في جملة أمور أخرى، معلومات عن التحسينات التي تم إدخالها على العملية؛ والسياسات الجديدة والمحدثة التي تم وضعها. وتسلط الخطة الضوء على الحاجة إلى تحديث القدرات البشرية للاتحاد وعملياته وإجراءاته وأدواته، إلى جانب التكامل والمواءمة مع النظام الموحد للأمم المتحدة وقيم الخدمة المدنية الدولية. والخطة الاستراتيجية للموارد البشرية للاتحاد هي استراتيجية متجددة يمكن تكييفها حسب الاقتضاء، في حال نشأت</p>	<p>تم الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية في الوثيقة C20/54 "تقرير محلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية والقرار 48 (المراجع في دبي، 2018). وتم تحقيق عدد من التحسينات في العملية؛ وتم وضع سياسات جديدة ومحدثة.</p> <p>وفي إطار غايات الموارد البشرية وأهدافها المتعلقة بتحسين قدرة الاتحاد على تحقيق النتائج، اختتمت المبادرات من خلال الدعامات الأربع التالية: (1) قوى عاملة تفي بالغرض وتتسم بالتنوع والمرونة (مواءمة القوى العاملة في الاتحاد مع غايات الاتحاد)، (2) موظفون ملتزمون، (3) خدمات الموارد البشرية القائمة على التميز، (4) بيئة عمل تمكينية؛ ونُفذت الأنشطة وأسفرت عن النواتج المبينة في العمود F من الجدول المرفق بالوثيقة.</p>	<p>نوصي بإعطاء زخم لإنفاذ الإطار الاستراتيجي الجديد، من خلال خطط تشغيلية وإطار زمني لتنفيذها.</p>	<p><b>التوصية 6/2019</b></p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>ووضع مكتب تنمية الاتصالات لتقييم ثقافة القيادة ويعمل حالياً على تطوير خطة عمل لمعالجة المجالات التي تتطلب مزيداً من التعزيز. ويتم تناول سياسة تنقل الموظفين أيضاً في استعراض مؤسسة PwC.</p>	<p>تحديات أو فرص جديدة. وجدير بالذكر أن رؤساء أقسام دائرة إدارة الموارد البشرية أعدوا لرئيس الدائرة الجديد، في فبراير 2021، إحاطة إعلامية شاملة حيث أعطيت الأولوية لمجالات إعادة هندسة عمليات سير الأعمال.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>انظر تحديثات مارس 2021، وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ بنجاح عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية في الوثيقة C21/54 "تقرير مرحلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية والقرار 48 (المراجع في دي، 2018)" المزمع تقديمها إلى دورة المجلس لعام 2021 التي ستعقد في 21 يونيو 2021.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>تم إبلاغ المجلس عن التقدم المحرز بشأن الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية في دورته التي عقدت في مارس 2022.</p>	<p>نجدد توصيتنا رقم 21/2018 "بأن يضمن مسؤول الأخلاقيات درجة كافية من السرية من خلال توفير حماية أفضل لهوية المبلغين عن المخالفات"، كما ينبغي للاتحاد أن يوفر أيضاً ضماناً بالحماية إزاء السلطات القضائية الوطنية. ونوصي أيضاً بإنشاء مسار داخلي لضمان التقييم السريع والسري للادعاءات من قبل محققين مستقلين (بالإضافة إلى تقييم أولي يجريه مسؤول الأخلاقيات). ومن الضروري أن يعهد داخل الاتحاد بوظيفة التحقيق إلى كيان خاص مستقل عن أي مكتب آخر داخل المنظمة مع خط واضح للإبلاغ. وفيما يتعلق بالادعاءات التي لا يمكن التعامل معها داخلياً، لأنها تكون على سبيل المثال، موجهة ضد الإدارة العليا أو لأنها تتطلب مهارات خاصة</p>	
مغلقة	<p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>تم إنشاء وظيفة رئيس وحدة التحقيق، برتبة P5، وقد أعلن عن الوظيفة الشاغرة في 26 فبراير 2021. ويتمتع رئيس وحدة التحقيق بالاستقلالية وسيكون مسؤولاً عن التحقيقات. وبالإضافة إلى وظيفة P5، يمكن الاستعانة بمحققين متخصصين خارجيين في ادعاءات معينة من قبيل الادعاءات التي يتعذر التعامل معها داخلياً.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>تم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وسينضم الرئيس الجديد لوحدة التحقيق إلى الاتحاد في يناير 2022.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>تولى رئيس وحدة التحقيق منصبه وتؤدي الوظيفة عملها.</p>	<p>صدر الأمر الإداري الجديد 20/06، سياسة وحماية الإبلاغ عن سوء السلوك (الإبلاغ عن المخالفات) في سبتمبر 2020. ويحتوي الأمر الإداري 20/06 على أحكام معززة تصف السرية التي يتم توفيرها للمبلغين من أجل ضمان درجة كافية من السرية لتوفير حماية أفضل لهوية المبلغين عن المخالفات ولضمان درجة مناسبة من السرية عندما تكون هناك طلبات من السلطات القضائية. وينص الأمر الإداري 19/10، المبادئ التوجيهية للتحقيق بالاتحاد، حالياً على إسناد قضايا التحقيق إلى هيئات تحقيق خارجية في الظروف التي يتعذر فيها إجراء التحقيق داخلياً.</p>	<p>التوصية 7/2019</p>	

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
مستمرة	<p><b>التوصية 8/2019</b></p> <p>للتأكيد على حقيقة أن "التقرير الإضافي" يقدم تأكيداً جديداً لانتقاداتنا لأنظمة الرقابة الداخلية في المكتب الإقليمي، نوصي الاتحاد بما يلي:</p> <p>أ) توسيع التحقيق ليشمل المحيط الكامل للأنشطة التي نفذها المحتال لتحديد ما يلي: '1' ما إذا كان ينبغي النظر في شمول المزيد من الموظفين وغيرهم من الأشخاص من خارج الاتحاد بالتحقيق؛ '2' المبلغ الفعلي المستحق نتيجة لسوء سلوك المحتال (بما في ذلك من خلال طلب تعاون سلطات التحقيق الوطنية في البلدان المعنية)؛</p> <p>ب) استكمال الإجراءات التأديبية الجارية حالياً بأسرع وقت ممكن، وذلك لضمان إمكانية حدوث آثار ملموسة نتيجة لها؛</p> <p>ج) النظر في إضافة حكم في النظام الأساسي للموظفين على غرار مجموعة الأمم المتحدة للتدابير التأديبية لتقنين استرداد الخسائر المالية من الموظفين الذين ثبت أن سوء سلوكهم هو سبب الخسائر في سياق الإجراءات التأديبية.</p>	<p>يود الأمين العام أن يلفت انتباه المراجع الخارجي إلى جانب معين من جهود الاتحاد لمساءلة المسؤولين عن الاحتيال (وليس فقط الشخص المسؤول الرئيسي عنه) التي قد لا يكون المراجع الخارجي على علم بها. يرجى العلم أن الأمين العام يعتزم رفع دعاوى قانونية أمام المحاكم التايلاندية المحلية ضد مرتكب الاحتيال والمتواطئين معه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ظلت وحدة الشؤون القانونية بالاتحاد على اتصال بالسلطات الوطنية التايلاندية لعدة أشهر، وستواصل جهودها لالتماس التوجيه والمساعدة منها.</p> <p>وفيما يتعلق بالتوصية رقم 8، يعلق الأمين العام بشكل أكثر تحديداً بما يلي:</p> <p>فيما يتعلق بالجزء أ) من التوصية: الاتحاد الدولي للاتصالات ليس مجهزاً ولا مختصاً في الوقت الراهن للتحقيق في البنود الهامة المحددة. ومع ذلك، يمكن دراسة هذه العناصر في سياق شكوى ترفع أمام المحاكم التايلاندية المحلية؛</p> <p>فيما يتعلق بالجزء ب) من التوصية: سيتم الانتهاء من الإجراءات التأديبية الجارية في الأسابيع القليلة المقبلة من أجل ضمان إمكانية تحقق آثار ملموسة عن هذه الإجراءات؛</p> <p>فيما يتعلق بالجزء ج) من التوصية: لا يوجد حكم كهذا في الإطار التنظيمي للاتحاد ولا تنطبق لوائح الأمم المتحدة في حد ذاتها على الاتحاد. وسيكون الأمين العام</p>	<p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>1) انتهت من الإجراءات التأديبية وصدرت العقوبات ونُفذت.</p> <p>2) استكمل مكتب المحاماة الذي عينه الاتحاد الشكوى التي سُرفِع أمام المحاكم الوطنية في تايلاند. وينتظر الاتحاد بعض التوضيحات الإجرائية النهائية من السلطات التايلاندية قبل بدء الإجراءات القانونية.</p> <p>3) فيما يتعلق بالجزء ج) من التوصية 8/2019، سيتم ذلك في إطار تفكير أشمل بشأن إصلاح العمليات والإجراءات التأديبية الداخلية.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>تم تقديم شكوى رسمية إلى سلطات مكافحة الفساد التايلاندية ضد الجاني والمتواطئين معه المحتملين.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>طلب الاتحاد من فريق المراجعة الخارجية تزويد الأمانة بأسماء و/أو وظائف موظفي الاتحاد الذين ينبغي التحقيق معهم وفقاً لتقييمه، إلى جانب أي أدلة و/أو نتائج مراجعة يمكن أن تدعم مكتب الأخلاقيات لتقييم هذه الحالات بدقة وفقاً للوائح وقواعد الاتحاد.</p>	

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
		على استعداد للنظر في إمكانية إدراج مثل هذا الحكم في النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الاتحاد.		
<b>التوصية 1/2018</b>	نجدد توصيتنا 1/2012، وبالتالي نوصي بالتوقيع المزدوج على الأقل كقاعدة عامة لإدارة الحسابات المصرفية وبذل الجهود اللازمة، في جميع الأحوال، لضمان الامتثال لشروط التوقيعات المشتركة والفردية فوق عتبة 5 000 دولار أمريكي.	نأخذ علماً بهذه التوصية. والتوقيع المزدوج موجود بالفعل في جميع المصارف كما أن جميع المعاملات التي يقوم به الموظفون تظهر بجلاء. وسنقوم باستعراض جميع مصارفنا للتأكد من أن تعليماتنا مسجلة على نحو سليم.	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>لقد قمنا بمراجعة كاملة للمفوضين بالتوقيع للتأكد من أن تعليماتنا مسجلة بشكل صحيح.</p> <p>سنتابع هذا الملف بداية عام 2020 من خلال مراجعة تأكيدات المصارف حتى 2019.12.31.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>لم تسجل بعض المصارف تعليماتنا حتى الآن، لذلك ما زلنا نقوم بمتابعة منتظمة لهذه المسألة.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>إضافة إلى تأكيد نهاية العام، أُجري استعراض كامل للموقعين المسجلين لدى المصارف.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>العملية جارية، ويتم رصد الموقعين لدى المصارف بعناية، ويظهر كل تغيير من خلال إرسال تعليمات إلى المصارف.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>تتم مراقبة الموقعين بشكل منتظم ويتم إبلاغ البنك بأي تعديلات في الموظفين من أجل تعديل قائمة الموقعين وتحديثها.</p>	مستمرة
<b>التوصية 11/2018</b>	نوصي بإنشاء نظام رصد موحد من خلال قوائم مرجعية أو أدوات موجهة بتكنولوجيا المعلومات تبين الطريقة التي ينبغي بها إشراك المدير الإقليمي ومكتب تنمية الاتصالات على نحو فعال في التقييم اللاحق لفعالية النفقات.	أحاط الاتحاد علماً بالتوصية 11 وسيواصل دراسة المشاركة الفعالة للمديرين الإقليميين في تقييم فعالية نفقات الاتحاد بخصوص المناطق المعنية.	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>تعد المشاركة الفعالة للمديرين الإقليميين في تقييم فعالية نفقات الاتحاد في مناطقهم مهمة للغاية. وقد عزز مكتب تنمية الاتصالات أنشطته التخطيطية على أساس الإدارة القائمة على النتائج لعام 2020، بما في ذلك الأنشطة الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب تنمية الاتصالات بمراجعة أدوات دعم تكنولوجيا المعلومات الخاصة به في تخطيط ومراقبة نفقاته.</p>	مغلقة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>وينبغي أن يوفر التخطيط المعزز وأدوات الاتحاد المحسنة أساساً جيداً لتقييم فعالية نفقات الاتحاد في المناطق المعنية.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>يدرس مكتب تنمية الاتصالات ودائرة خدمات المعلومات جدوى إدراج التقارير على المستوى القطري في النظام SAP.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>تم تعزيز التقارير الإقليمية من خلال عملية التخطيط المتعلقة بالخطة التشغيلية لعام 2021. وسيتم تنفيذ عملية تقديم تقارير كاملة على المستوى القطري مع تنفيذ النظام SAP فيما يخص الخطة التشغيلية لمكتب تنمية الاتصالات، المقرر أن يتم في نهاية عام 2021.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>التقدم مستمر في تنفيذ النظام SAP فيما يخص الخطة التشغيلية لمكتب تنمية الاتصالات، مع تراجع طفيف في التنفيذ الكامل الذي أصبح من المقرر أن يتم في نهاية يناير 2022.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p><b>تُعتبر منفذة</b></p> <p>تم إدراج التقارير على المستوى القطري في نظام SAP مما سمح للمديرين الإقليميين ومكتب تنمية الاتصالات بتقييم فعالية النفقات. وتوفر لوحة معلومات الرصد لمكتب تنمية الاتصالات التي يمكن لموظفي مكتب تنمية الاتصالات الوصول إليها معلومات عن الميزانية والنفقات لكل منطقة بشأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الميزانية العادية والبرنامج والأنشطة (الميزانية العادية للخطة التشغيلية) حسب المجال المواضيعي؛</li> <li>• الموارد من خارج الميزانية.</li> </ul>	

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 13/2018	بغية تحسين نظام الرقابة الداخلية على المستوى الإقليمي، نوصي بأن تضع الإدارة قائمة محددة ومفصلة بالنفقات التي يمكن أن يأذن بها المديرون الإقليميون أو يستبعدونها.	ستؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار أثناء استعراض المبادئ التوجيهية.	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> ستؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار عند وضع وتنفيذ الخطط التشغيلية لمكتب تنمية الاتصالات في عام 2020.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b> في يوليو 2020، وفي إطار عملية الإدارة القائمة على النتائج، أصدر مكتب تنمية الاتصالات وثيقة لتفويض السلطة تحتوي على عتبات الموافقة المطبقة على المديرين الإقليميين، حيث حددت عتبة قدرها 15 000 دولار أمريكي للموافقات على الإنفاق على مستوى المدير الإقليمي مع خطوط مساءلة واضحة.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b> تم دمج تنفيذ مستويات السلطة في عملية توظيف الخبراء، ولكن لا بد من التزامن الكامل مع جميع عمليات المشتريات الجارية.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> العمل جار على وضع إطار تفصيلي لتفويض السلطة يتضمن سلطات محددة للإنفاق وفقاً لتقرير استعراض الحضور الإقليمي. ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الأول من عام 2022.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> <b>تُعتبر منفذة</b> أدرجت قائمة النفقات المأذون بها في المبادئ التوجيهية للنفقات النثرية التي تم تعميمها على الزملاء في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق. ويُرسل أي استثناء إلى دائرة إدارة الموارد المالية للحصول على موافقة مسبقة.</p>	مستمرة
التوصية 15/2018	بغية تعزيز فعالية الضوابط على السفر في مهام رسمية المتصل بالحضور الإقليمي، نوصي بإقامة	أحاط الاتحاد علماً بالتوصية 15 وسيدرس المزيد من التحسينات في مجال رصد السفر في مهام رسمية.	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> تم وضع خطط للمهام السنوية وسيتواصل ذلك في عام 2020.</p>	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>رصد برنامجي وتقني فعال من خلال مؤشرات أداء دقيقة ومتينة ومتسقة لتقييم ما إذا كان الرحلة الرسمية المعنية ضرورية للاتحاد أم لا، مع إمكانية وجود هيئة/وحدة مستقلة تُعنى بتقييم ما إذا كانت الرحلة الرسمية قد حققت أهدافها المخططة أم لا.</p>	<p>ويرجى ملاحظة أنه يتعين تقديم كل نموذج من نماذج طلب القيام ببعثة لموظفي مكتب تنمية الاتصالات إلى المشرف المسؤول بما في ذلك المديرين الإقليميون للموافقة عليه. والنموذج المعتمد لطلب القيام ببعثة إلزامي للحصول على إذن إلكتروني بالسفر.</p>	<p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b> كان من المخطط أن يتم تنفيذ ذلك في عام 2020، ولكن بسبب جائحة Covid، تم تعليق جميع رحلات السفر لمهام رسمية. وسيستأنف التنفيذ بمجرد استئناف السفر في فترة التعافي من جائحة Covid.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b> عدم حدوث أي تغيير.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> استأنف لفترة وجيزة السفر في مهام رسمية حتى نهاية عام 2021، ويعمل مكتب تنمية الاتصالات على دمج التخطيط في عملية الخطة التشغيلية لعام 2022.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> حُدثت البعثات لدعم أنشطة الخطة التشغيلية لعام 2022 ضمن نظام تخطيط الخطة التشغيلية، ولكن لم توضع حتى الآن خطط واضحة بسبب حالة عدم اليقين الكبيرة الناتجة عن جائحة كوفيد-19.</p>	
مستمرة	<p>نظراً إلى واقع أن موظفي الاتحاد يسافرون إلى بلدانهم الأصلية وينفذون مشاريع فيها بصورة متكررة قد يشكل إخلالاً محتملاً باستقلالية الاتحاد فيما يتعلق بالدول الأعضاء، نوصي بأن يبادر المديرين الإقليميون والمقر إلى إجراء دراسة متأنية قبل إرسال الموظفين في مهام رسمية إلى بلدانهم الأصلية وفي الوقت نفسه مراقبة جميع الأسفار في مهام رسمية على نحو كافٍ، وذلك لتفادي احتمال تضارب المصالح.</p>	<p>أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 16 وسيخضعها للاستعراض.</p>	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> قيد الاستعراض.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b> لا تزال هذه التوصية قيد الاستعراض نظراً لتعليق جميع السفريات في مهام رسمية. وسيستأنف التنفيذ بمجرد استئناف السفر في فترة التعافي من جائحة Covid.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b> عدم حدوث أي تغيير.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p>	<p><b>التوصية 16/2018</b></p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>يجري استعراض هذه التوصية لتنفيذها في عام 2022.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>يرجى التحديث على النحو التالي: هذا أمر لا مفر منه بسبب صغر حجم موظفي مكتب تنمية الاتصالات في المكاتب الإقليمية والعمل المتخصص الذي يقوم به الموظفون والذي يتطلب في بعض الأحيان سفرهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد تم إخطار المديرين الإقليميين بهذا الشاغل، وتجرى فحوصات للتأكد من أن السفر له ما يبرره، وأن الموظفين المعنيين على دراية بواجبهم في البقاء محايدين عند السفر إلى وطنهم. وتجرى دائرة الإدارة وتنسيق العمليات فحوصات عشوائية دورية لترتيبات السفر هذه أثناء عملية الموافقة على هذا السفر، عن طريق الاتصال بالمدير الإقليمي مباشرة للتأكد من أن السفر ضروري والتحدث إلى الموظفين المعنيين للتأكد من أنهم على دراية بمسؤولياتهم.</p>	
مستمرة	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>لا تزال التعليقات المعرب عنها سارية.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>يتقدم العمل على تعزيز وتبسيط السياسات والإجراءات في تلك المجالات، في سياق العمل الذي يقوم به الفريق المعني بالضوابط الداخلية الذي يديره مكتب تنمية الاتصالات. وهو يغطي المجالات المذكورة في عمود التعليقات.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>نفذ مكتب تنمية الاتصالات إجراءات وأنظمة معززة لتوظيف الخبراء، ابتداءً من 30 مارس 2021. ويعالج ذلك مواطن الضعف المحددة. وتشمل التغييرات ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تم تنظيف القائمة وتقليصها لإزالة الازدواجية والبيانات الوصفية البائدة والبيانات الوصفية التي لم يتم التحقق منها مؤخراً؛</li> </ul>	<p>يخضع الموظفون الميدانيون لنفس السياسات والإجراءات المتصلة بإدارة الأداء وتطويره على النحو الوارد في الأمر الإداري 18/06 المؤرخ 19 أبريل 2018. وتشمل هذه السياسات كمبدأ أساسي مواءمة الأهداف الفردية مع أهداف المنظمة المنصوص عليها في الخطط التشغيلية القطاعية.</p> <p>وفيما يتعلق بالرصد الفعال للأهداف المسندة إلى الموظفين الميدانيين أثناء تصميم وتنفيذ النظام الجديد لتقييم الأداء (E-PMDS)، تعمل دائرة إدارة الموارد البشرية على تعزيز تحديد أهداف العمل من خلال تطوير عناصر توصيف أقوى ترتبط بتلك الأهداف (وصف الأهداف والأنشطة ذات الصلة ومؤشرات الأداء الرئيسية والإطار الزمني والشركاء والموارد والقيود).</p> <p>فيما يتعلق بتعزيز سياسات وإجراءات توظيف وإدارة الاستشاريين والخبراء، تعمل دائرة إدارة الموارد البشرية</p>	<p>في رأينا، يجب اتخاذ إجراءات في كل مجال من المجالات التي تم النظر فيها. ونوصي، دون المساس بملاحظات وتوصيات أكثر تفصيلاً يجري تقديمها في مرحلة لاحقة، بأن تعزز الإدارة على وجه السرعة مستوى الرقابة الداخلية على الموارد البشرية، لا سيما فيما يتعلق بالاستعانة بخبراء استشاريين، بواسطة نظام يشمل رصد أنشطتهم من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية واعتماد أدلة تشغيل ومبادئ توجيهية وقوائم مرجعية محددة يمكن أن تساعد في تقييم الحاجة إلى الاستعانة بخبراء استشاريين وتقييمهم لاحقاً.</p>	التوصية 17/2018

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
	<p>تم تقيح عملية توظيف الخبراء وتبسيطها لمساعدة موظفي مكتب تنمية الاتصالات في توظيف الخبراء بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب؛</p> <p>صُممت عملية توظيف الخبراء الجديدة بحيث تكون عادلة وشفافة وتلتزم بالقيم الأساسية للنزاهة والمهنية واحترام التنوع وتلتزم كذلك بالنظام الأساسي لموظفي الاتحاد.</p> <p>تم أيضاً تحديث نظام البيانات الوصفية والتقييمات الخاص بقائمة الخبراء لضمان الجودة والشفافية والكفاءة.</p> <p>سيتم إدخال مزيد من التحسينات على الأتمتة في نهاية عام 2021، إلى جانب انتقال أدوات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمكتب تنمية الاتصالات إلى النظام SAP.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>من المقرر تنفيذ النظام SAP لمكتب تنمية الاتصالات في يناير 2022.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p><b>تُعتبر منفذة</b></p> <p>XSR - لم يُطلق نظام تعيين الخبراء بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة وتكاليف السفر إلا في يوليو 2022.</p>	<p>ومكتب تنمية الاتصالات على وضع إجراءات أقوى وتراعي كذلك التوصيات التي تضعها وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها لإدارة الاتحاد فضلاً عن التوصيات التي تضعها وحدة المراجعة الداخلية. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية على إجراء عملية "تنظيف" للقائمة الحالية، ستشمل التحقق من المؤهلات الأكاديمية والجهات المرجعية لجميع المرشحين. وإن إدارة الموارد البشرية على اتصال مع الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام مركز التحقق من الجهات المرجعية التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ حديثاً في بون.</p>		

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي)	التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بالرسالة الإدارية للمراجع الداخلي)	الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي SG-SGO/IA/19-09	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
<b>المرجع: توصيات بشأن الإجراءات غير الصالحة لمشتريات المشاريع/الصناديق الاستثمارية</b>					يحيط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بهذه التوصية.	نوصي بأن تتخذ الإدارة إجراءات عاجلة لتنفيذ التوصيات المفتوحة المقدمة من المراجعين الداخلي والخارجي بشأن الأنشطة الإقليمية، مع إيلاء اهتمام خاص للمشتريات.	التوصية 18/2018 (إحالة إلى الجدول 2 من التقرير من C19/40)
مستمرة	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> أخذت هذه النقطة في الاعتبار في دليل المشتريات الجديد. ويجري استعراض ورقة المفاهيم لتعزيز استثمار إقرار الذمة المالية لتشمل إشارة محددة إلى المساءلة وتوسيع نطاق الالتزام بتقديم الاستثمار سنوياً إلى جميع الموظفين الفنيين والمسؤولين المنتخبين وربما لجميع الموظفين.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b> نُفذت سياسة جديدة بشأن إقرار الذمة المالية.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> تُعتبر منفذة</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> تُعتبر منفذة</p>	<p><b>التقرير رقم C18-125</b> <b>التقرير الخاص عن الحضور الإقليمي التوصية 19</b> تمشياً مع التوصية 11 من تقريرنا المطول عن مراجعة البيانات المالية للاتحاد لعام 2016، نوصي بتقديم إعلان محدد ومفصل عن عدم وجود تضارب في المصالح (DACI) موقفاً حسب الأصول من جميع الأشخاص المشاركين في عملية المشتريات.</p>					
<b>التوصيات بشأن نقص وعي موظفي شعبة المشتريات بمخاطر الاحتيال</b>							
مغلقة (وحدة المراجعة الداخلية)	<p><b>تحديثات ديسمبر 2018:</b> من المخطط التنفيذ في يناير 2019.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2019:</b></p>	<p><b>التقرير رقم C18/40</b> <b>مراجعة البيانات المالية لعام 2017 التوصية رقم 5</b></p>	<p><b>يناير 2020:</b> سُيُنظَم في عام 2020 لموظفي شعبة المشتريات دورات تدريبية توعوية بشأن مواطن الضعف والمخاطر</p>	<p><b>04/19-09/ML:</b> يوصي بأن ينظم رئيس دائرة إدارة الموارد المالية دورات تدريبية توعوية لموظفي شعبة المشتريات بشأن</p>			

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي)	التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بالرسالة الإدارية للمراجع الداخلي)	الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي SG-SGO/IA/19-09	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
	<p>تم التنفيذ. تم في 1 أبريل 2019 إدخال إجراءات جديدة بشأن المشتريات التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري. حددت الآن عتبة لائتماس 3 عروض أسعار بقيمة 5 000 فرنك سويسري. وتقتصر عمليات الإرساء دون تقديم عطاءات على 5 000 فرنك سويسري لكل معاملة و20 000 فرنك سويسري لكل سنة تقويمية ولكل بائع.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> تم التنفيذ في أبريل 2019.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b> تم التنفيذ</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b> نُظمت في نوفمبر 2020 دورة تدريبية بشأن مكافحة الاحتيال مفصلة خصيصاً لموظفي شعبة المشتريات.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> تُعتبر منفذة</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> تُعتبر منفذة</p>	<p>نوصي بأن تقوم الإدارة بتحسين الضوابط على أوامر/ عقود الشراء التي ترسو مراراً وتكراراً على المورد نفسه من أجل الحد من مخاطر تجاوز قواعد وإجراءات المشتريات لدى الاتحاد أو عدم تطبيقها بشكلٍ صحيح.</p>	<p>المتصلة بنظم الاحتيال التي قد يتعرض لها الاتحاد.</p>	<p>مواطن الضعف والمخاطر المتصلة بنظم الاحتيال التي قد يتعرض لها الاتحاد.</p>			

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي)	التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بالرسالة الإدارية للمراجع الداخلي)	الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي SG-SGO/IA/19-09	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
<b>التوصيات بشأن انعدام فعالية الدور الرقابي على صعيد المكاتب الإقليمية</b>							
مغلقة	<p>أخذ الاتحاد علماً بالتوصية 11. وفيما يتعلق بالمعاملات المصرفية، فإن هذه الوثيقة موجودة بالفعل ويتم تحديثها في كل مرة يكون هناك حركة للموظفين. كما يتم التنسيق مع البنوك للتأكد من أنها تتبع التعليمات التي تصدر عن المقر الرئيسي. وسيتم التنسيق الداخلي لإعداد وثيقة موجزة لتفويض السلطات.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>في يوليو 2020، وفي إطار عملية الإدارة القائمة على النتائج، أصدر مكتب تنمية الاتصالات وثيقة لتفويض السلطات تحتوي على عتبات الموافقة المطبقة على المديرين الإقليميين، حيث حددت عتبة قدرها 15 000 دولار أمريكي للموافقات على الإنفاق على مستوى المدير الإقليمي مع خطوط مساءلة واضحة.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p>	<p><b>التقرير رقم C18/125</b></p> <p><b>تقرير خاص عن الحضور الإقليمي التوصية رقم 11</b></p> <p>لأغراض المساءلة، نوصي بإعداد وثيقة تلخص جميع عمليات تفويض السلطة سواء كانت داخلية (من يجب عليه توقيع ماذا) أو خارجية (تفويض بالتوقيع، مثل المعاملات المصرفية والأعمال المصرفية عبر الإنترنت مع تحديد خطوط المسؤوليات).</p>	<p><i>الوثيقة المرجعية</i> <i>CWG-FHR 10/15</i> <i>(سبتمبر 2019): النقطة 9</i></p> <p><b>جاري التنفيذ</b></p> <p>تم الانتهاء من عملية المشتريات لاختيار شركة لتقديم التدريب على إدارة المشاريع ومنح الشهادات الخاصة بها ومراجعة وتحديث دليل إدارة المشاريع الجديد.</p> <p><b>التحديثات اعتباراً من سبتمبر:</b></p> <p>تمت الموافقة على دليل إدارة المشاريع الجديد للاتحاد وتم إصداره في يوليو 2020. وتقوم شعبة دعم المشاريع حالياً بتنفيذ خطة اعتماد لدعم عملية تقديم المبادئ الجديدة التي حددها الدليل. ويتضمن الدليل الأدوار والمسؤوليات والمساءلة لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في المشاريع.</p>	<p><b>07/19-09/ML:</b> يوصى بأن تعزز مديرة مكتب تنمية الاتصالات الرقابة على مستوى المشاريع بضبط عملية تحديد أدوار الموظفين ومسؤولياتهم وأوجه مساءلتهم في دورة حياة إدارة المشروع قبل تنفيذه وأثناءه وبعده.</p>			

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي)	التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بالرسالة الإدارية للمراجع الداخلي)	الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي SG-SGO/IA/19-09	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
مغلقة (وحدة المراجعة الداخلية)	<p>تم تنفيذ تفويض السلطة، ومع ذلك، يجري العمل على جدول تفويض كامل سيتم وضعه تماشياً مع إطار المساءلة في الاتحاد.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> تُعتبر منفذة</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> تُعتبر منفذة</p>		<p>الوثيقة المرجعية CWG-FHR 10/15 (سبتمبر 2019): النقطة 16</p> <p><b>جاري التنفيذ</b> وافق أعضاء لجنة التنسيق التابعة للاتحاد على المبدأ.</p> <p><b>التحديثات اعتباراً من سبتمبر 2020:</b> قيد التنفيذ</p> <p>جاري شراء نظام توظيف إلكتروني جديد.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b> يوقع جميع الخبراء (المشمولين باتفاق الخدمة الخاصة (SSA)) مدونة أخلاقيات تتضمن بيان تضارب المصالح. وهدف الاتحاد هو الإعلان عن جميع فرص اتفاقات الخدمة الخاصة.</p>	<p><b>08/19-09/ML:</b> يوصى أيضاً بأن ينفذ رئيس إدارة الموارد البشرية على وجه السرعة، بالتعاون مع مديرة مكتب تنمية الاتصالات، التوصيات الواردة في تقرير التفتيش المقدم من المراجع الداخلي للحسابات في عام 2016، ومنها وضع إجراءات تنافسية لاختيار الاستشاريين.</p>			

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي)	التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بالرسالة الإدارية للمراجع الداخلي)	الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي SG-SGO/IA/19-09	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
			<p>وقد بدأت المنظمة في الإعلان عن جميع الشواغر الجديدة في إطار اتفاق الخدمة الخاصة. ويظل الإعلان عن فرص اتفاقات الخدمة الخاصة مرهقاً ومكلفاً في نظام التوظيف الحالي. وانتهت الدعوة إلى تقديم عطاءات بشأن نظام التوظيف الإلكتروني الجديد وتم اختيار أحد الموردين.</p> <p>ويُتوقع أن يكون التنفيذ في الفصل الأخير من عام 2021 ومطلع عام 2022.</p> <p>تحديثات أكتوبر 2021:</p> <p>تحديثات يونيو 2022:</p>				

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بتوصيات المراجع الخارجي)	التوصيات السابقة التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره المطولة وتقاريره الخاصة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد (فيما يتعلق بالرسالة الإدارية للمراجع الداخلي)	الرسالة الإدارية الموجهة من المراجع الداخلي SG-SGO/IA/19-09	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
مغلقة (وحدة المراجعة الداخلية)			<p>الوثيقة المرجعية CWG-FHR 10/15 (سبتمبر 2019): النقطة 17 <b>يجري التنفيذ</b> <b>تحديثات سبتمبر 2020:</b> يجري التنفيذ تنشر مخرجات اتفاقات الخدمة الخاصة حالياً على بوابة مكتب تنمية الاتصالات قبل سداد المدفوعات. <b>تحديثات مارس 2021:</b> تم تنفيذ ذلك بالكامل ويمكن التحقق منه في نظام التوظيف. <b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> تُعتبر منفذة <b>تحديثات يونيو 2022:</b></p>	<p>09/19-09/ML: يوصى بأن يعزّز رئيس إدارة الموارد البشرية، بالتعاون مع مديرة مكتب تنمية الاتصالات، نظام/عملية التقييم الواجبة التطبيق عند نهاية كل ولاية للاستشاريين المتعاقد معهم بموجب اتفاق الخدمة الخاصة. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء ما لا يقل عن مستويين من التوقعات (أي المشرف المباشر على الخدمات المقدمة بموجب اتفاق الخدمة الخاصة/متلقيها المباشر ومدير أعلى لهذا المشرف)، فضلاً عن "إعداد قائمة سوداء" موثقة بأسماء الأفراد الذين لم يكن أداءهم مرضياً من المتعاقد معهم بموجب هذا الاتفاق.</p>			

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
<p><b>التوصية 19/2018</b></p>	<p>للإسراع بمعالجة المشاكل المكتشفة منذ أمد طويل، نكرر تأكيد توصياتنا التي تفيد بأنه ينبغي للإدارة الاضطلاع بما يلي منعاً لوقوع خطري عدم دقة معالجة البيانات وتأخر هذه المعالجة:</p> <p>(1) أن تنفذ تدابير استثنائية لإنجاز الأعمال المتراكمة المتصلة بالملفات الشخصية وتحديث جميع هذه الملفات في أقصر مدة ممكنة، وتولي أولوية عليا لهذه المهمة؛</p> <p>(2) أن تتخذ إجراءات عاجلة، بسبل منها الاستثمار في الخدمات الخارجية، لتعزيز نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) المتعلق بالموارد البشرية وحل المشاكل أو تصحيح الأخطاء المحددة في خطة التنفيذ في إطار زمني محدد.</p>	<p>نؤيد هذه التوصية.</p> <p>فقد اتُخذت تدابير تنظيمية في دائرة إدارة الموارد البشرية لتوضيح المسؤوليات في مجالي تحديد المستحقات ومعالجتها، وتعزيز القدرات البشرية. كما يُجرى استعراض لعمليات الأعمال المتصلة بها لتبسيط هذه العمليات وتعزيز مراقبة الجودة بتحسين مستوى الفصل بين المسؤوليات في الدائرة.</p> <p>إضافةً إلى ذلك، من الناحية النظامية، أطلقت دائرة إدارة الموارد البشرية ودائرة خدمات المعلومات في مطلع عام 2019 مشروعاً لتعزيز الموارد البشرية مدته سنتان، سيعالج العديد من أوجه القصور المذكورة أعلاه في نظام تخطيط الموارد المؤسسية.</p> <p>ثانياً، أنشأ نائب الأمين العام فرقة عمل تُعنى بأتمتة (الخدمات الذاتية) ورقمنة الأساليب اليدوية التي يستخدمها الموظفون في تفاعلهم مع دائرة إدارة الموارد البشرية بشأن الاستحقاقات والمستحقات والمعاشات والتأمينات، إلخ.</p>	<p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>تمت تسوية الأعمال المتراكمة بمساعدة موارد بشرية إضافية قصيرة الأجل وتحدد، كأولوية، تعزيز دمج العمليات التجارية الحالية في نظام تخطيط الموارد المؤسسية لتقليل المعالجة اليدوية وإدخال المزيد من الأتمتة بهدف التبسيط وتقليل الوقت اللازم للمعالجة والحد من المخاطر. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية مع دائرة خدمات المعلومات في مشروع تعزيز الموارد البشرية للنظام SAP الذي يعطي الأولوية لقائمة تضم 73 بنداً يجب معالجتها، بدءاً من إزالة الأعطال وصولاً إلى تطوير وظائف جديدة.</p> <p>وقد تم الانتهاء من رقمنة النماذج الإدارية. ويجري العمل على تطوير إضافي مع دائرة خدمات المعلومات لدمجه في بيئة الخدمات الذاتية للموظفين وكذلك في نظام ERP للموارد البشرية.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>انظر إجابة مارس 2021 على التوصية 4/2019</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>انظر إجابة أكتوبر 2021 على التوصية 4/2019</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>انظر إجابة يونيو 2022 على التوصية 4/2019</p>	<p>هذه التوصية مستمرة وتحل محلها جزئياً التوصية الجديدة رقم 7 في تقرير البيانات المالية لعام 2020.</p>
<p><b>التوصية 20/2018</b></p>	<p>ضماناً للنجاح في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الجديد، نوصي بأن تضطلع الإدارة عاجلاً بما يلي:</p> <p>(1) أن تبحث سبل ترشيد الإجراءات وطرق سير العمل الحالية المؤثرة على مهام إدارة الموارد البشرية، وتب في درجة الاستقلالية</p>	<p>نؤيد هذه التوصية. وكما ذكر بشأن التوصية رقم 19، تُستعرض حالياً العمليات وطرق سير العمل القائمة بغية ترشيدها وتبسيطها وأتمتها، وتحسين مستوى اندماجها في بيئة نظام تخطيط الموارد المؤسسية.</p>	<p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>(1) تم دمج هذا الهدف بالكامل في المشروع المشار إليه في الرد على التوصية 19/2018</p> <p>(2) تم الانتهاء من تطوير الدعامات الثلاثة لإطار الاتحاد المتعلق بالكفاءات. وتم تحديد</p>	<p>لا يزال الجزء (1) مستمراً يُعتبر الجزء (2) (بخط مائل) "مغلقاً"؛ وما الغرض من الإبلاغ عنه هنا سوى تقديم التوصية كاملة</p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>المرجوة لهذه الإجراءات والعمليات بهدف رفع مستوي الكفاءة والمساءلة (بدءاً بالإجراءات التي كُشف عن وجود مواطن ضعف رئيسية فيها، كإجراء توظيف الاستشاريين)؛</p> <p>(2) أن تستكمل حصر الكفاءات، بما فيها الكفاءات ذات الطبيعة التقنية، إذ قد يكون ذلك الأساس الوحيد لتحديد الإمكانيات الداخلية الحالية من الموارد البشرية والمهارات التشغيلية الإضافية اللازمة للوفاء بالمعايير العالية لمستوى العمل المرجو في الاتحاد.</p>	<p>أما عن حصر الكفاءات التقنية، الذي يمثل الدعامة الثالثة لإطار الكفاءات المنفَّذ حديثاً، فاستكمال هذه الممارسة جزء من تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية، الموضوعة لتقديمها إلى دورة المجلس لعام 2019 ليوافق عليها، ومن أنشطة تخطيط تعاقب الموظفين.</p>	<p>الكفاءات التقنية من المجالات الرئيسية لخبرة منظمنا وتم تجميعها في فهرس. ويتم تقسيم كل مجال مجدداً حسب المسمى الوظيفي مع قائمة الكفاءات المقابلة المرفقة به. ويجري دمج فهرس الكفاءات التقنية للاتحاد ضمن إطار الاتحاد المتعلق بالكفاءات للاتحاد (الأمر الإداري 18/03) والنظام الإلكتروني الجديد لإدارة الأداء وتطويره (e-PMDS). وسيتم تقييم جميع موظفي الاتحاد الذين يعدون تقاريرهم في النظام e-PMDS لعام 2020 إزاء هذه الكفاءات التقنية.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>لا توجد أي تحديثات أخرى.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>سيجري تنفيذ نظام جديد لإدارة التوظيف ونشره في أواخر عام 2021 ومطلع عام 2022 استجابةً للعناصر المتعلقة بتوظيف الاستشاريين.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>هذا العمل جارٍ.</p>	
مستمرة	<p><b>تحديثات ديسمبر 2018:</b></p> <p>بالفعل، تستند الخيارات المتعلقة بتصميم المبنى الجديد وأبعاده وما إلى ذلك إلى التوقعات بشأن عدد الموظفين (المعينين وغير المعينين) الذين يمكن أن يكونوا في الخدمة بتاريخ تسليم ذلك المبنى الجديد.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2019:</b></p> <p>حدد مجلس إدارة مشروع البناء أبعاد المبنى الجديد وفقاً للاحتياجات المتوقعة وقت</p>	<p>أخذ مجلس إدارة مشروع البناء علماً بهذه التوصية. وتهدف المناقشات والدراسات الجارية إلى دعم عملية صنع القرار بشأن عدد معين من الخيارات المتعلقة بتصميم المبنى الجديد وأبعاده وما إلى ذلك، والتي تستند إلى التوقعات بشأن عدد الموظفين (المعينين وغير المعينين) الذين يمكن أن يكونوا في الخدمة بتاريخ تسليم ذلك المبنى الجديد.</p>	<p>نوصي بأن تراعي الإدارة، في عملية تقييم المشاريع والدراسات المتعلقة بتنفيذ مبنى المقر الجديد، احتياجات الاتحاد لفترة طويلة الأجل، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية بالاتحاد.</p>	<p><b>التوصية 1/2017</b></p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>الافتتاح، فيما يتعلق بجميع فئات الذين سيشغلون المبنى، ومن المتوقع أيضاً أي يكون ذلك كافياً للاحتياجات الطويلة الأجل.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>تمت الموافقة على تصميم المشروع والميزانية وعدد أماكن العمل في جلسة المجلس الإضافية في سبتمبر 2019. وقد تم تحديد أبعادها بناءً على توقعات عدد الموظفين (المعينين وغير المعينين) المقدمة من دائرة إدارة الموارد البشرية ومن المتوقع أن تكون كافية لاحتياجات المنظمة على المدى الطويل.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>نتيجة لجائحة COVID-19، سيتغير مكان العمل إلى الأبد. حيث سيعدل بنظرة إستراتيجية، تتضمن ممارسات جديدة وبروتوكولات جديدة وتكنولوجيات جديدة.</p> <p>وستشمل هذه التغييرات الدروس المستفادة من الوقت الطويل في العمل من المنزل. وفي سياق الجائحة، أثبت الاتحاد أنه قادر على العمل بفعالية باستخدام أساليب العمل عن بعد وإلكترونياً، إلى أقصى قدر ممكن.</p> <p>لمعالجة الجانب الأخير من الجوانب التي يجب معالجتها، أوصت الأمانة بأنه قد يلزم التعاقد مع خبراء استشاريين.</p> <p>وبناءً على ذلك، تم طرح مناقصة في بداية سبتمبر لتعيين شركة متخصصة لوضع خطة تنفيذ لظروف عمل موظفي الموارد البشرية. وبالنظر إلى آخر تأثيرات جائحة Covid-19 على ممارسات العمل التي أصبح من بينها العمل عن بعد، والعمل من المنزل ضرورياً، سيتضمن المخرج</p>	

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>الأول النواتج والنتائج الأولية المتعلقة بملفات توصيف وظائف الاتحاد وممارسات العمل والتوصيات التي يجب مراعاتها عند تنفيذ مقترح نقل الموظفين وتخصيص و/أو تصميم المساحات المكتبية بالمبنى الجديد.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>أُبرم عقد مع الشركة الاستشارية المتخصصة D&amp;S. وخطط عقد اجتماع استهلاكي لبدء تقديم النتائج الأولية في شهر أبريل. ومن المتوقع أن توفر النواتج الأولية مبادئ توجيهية بشأن تصميم بيئة العمل لما بعد جائحة كوفيد-19 لتقديم تقرير بهذا الشأن إلى دورة المجلس في يونيو 2021.</p> <p>إنشاء فريق متعدد الاختصاصات للتعامل مع إدارة التغيير وتنفيذ أساليب عمل جديدة يتألف من أعضاء من شعبة مشروع المبنى ودائرة إدارة الموارد البشرية وشعبة الاتصالات الاستراتيجية والمكتبية.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>أُحرز تقدم في العمل مع الفريق متعدد الاختصاصات بشأن إدارة التغيير، بيد أن العمل مع الشركة الاستشارية D&amp;S توقف قبل الأوان لأن فهمها لما يحتاجه الاتحاد لم يتماش مع توقعاتنا واتفاقنا التعاقدية معها.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>تم إبرام العقد مع شركة SOM الاستشارية بشأن مكان العمل لمواصلة الأعمال الاستشارية السابقة لمرحلتين أوليتين. وبدأت المرحلة الأولى في فبراير 2022 بمرحلة اكتشافية، تشمل استعراض المشروع حتى الآن وجميع</p>	

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>المعلومات ذات الصلة وتقرير البداية الذي يؤكد معايير المشروع. وأجري المزيد من الاستعراض لمشاركات أصحاب المصلحة بشأن أعداد الموظفين والمتطلبات الوظيفية وبيانات العمل الوصفية بين أبريل ويونيو 2022، وقدم التحليل والنتائج المتعلقة بمتطلبات الاتحاد الخاصة بمكان العمل في تقرير تقييم مكان العمل. وستنتهي المرحلة الأولى في أغسطس/سبتمبر 2022 بدراسة جدوى لمفهوم مكان العمل المناسب للاتحاد بناء على التحليل. وأجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة في كل مرحلة. وستبدأ المرحلة الثانية في أغسطس 2022 بإعداد مفصل لمفهوم مكان العمل للفترة المؤقتة، يليه إعداد مفهوم للمقر الجديد. ومن المتوقع تنفيذ مراحل لاحقة، رهناً بتوافر التمويل، لتنفيذ برنامج لإدارة التغيير وتجريبه، ووضع إطار لدعم مفهوم مكان العمل الجديد، وإجراء تقييم لما بعد الإشغال.</p>	
التوصية 2/2017	<p>لتخفيف مخاطر أوجه عدم الدقة، نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1) تنفيذ تدابير استثنائية (كتشكيل فريق مهام مخصص) لإزالة تراكم الملفات الشخصية في أقرب وقت ممكن؛</li> <li>2) ترشيد التدفقات في تخزين البيانات وإدارتها، وبالتالي تصحيح التثنت الحالي؛</li> <li>3) الاستثمار في موارد تكنولوجيا المعلومات، للاستغناء عن أي مدخلات يدوية تتعلق بحزمة التعويضات الجديدة، باتباع قائمة من الحالات الملحة المحددة مسبقاً؛</li> <li>4) تعزيز وظيفة دفع المرتبات بإدخال المزيد من الضوابط على كشوف المرتبات.</li> </ol>	<p>التوصيات مؤيدة بالكامل. وما برحت دائرة إدارة الموارد البشرية تعمل على سلسلة من الإجراءات (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) بهدف معالجة المسائل المختلفة التي أثارها المراجعون الخارجيون، بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة تنظيم دائرة الموارد البشرية، التي اكتملت في عام 2017؛</li> <li>- استعراض سير الأعمال لتقييم العمليات والإجراءات القائمة، بهدف تبسيط العمليات القائمة وإنشاء العمليات الجديدة المطلوبة، لدعم تنفيذ حزمة التعويضات الجديدة، على سبيل المثال، (وعلى الأخص خطة منحة التعليم الجديدة)؛</li> <li>- استكمال قائمة متطلبات شاملة من تكنولوجيا المعلومات، للتباحث بشأنها مع دائرة خدمات المعلومات، ولوضع خطة عمل تغطي أوجه النقص الموجودة</li> </ul>	<p><b>تحديثات ديسمبر 2018:</b></p> <p>قُدمت القائمة الكاملة بمتطلبات الموارد البشرية من تكنولوجيا المعلومات إلى دائرة خدمات المعلومات، وأطلق مشروع يسمى "تحسينات دائرة إدارة الموارد البشرية للفترة 2019-2020".</p> <p>ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في إضافة ميزات وظيفية جديدة وتحسين العملية القائمة و"إصلاح العيوب" في الوحدات الحالية للنظام SAP HRMD التي تشمل إدارة الموظفين (إدارة الموارد البشرية، والمزايا والاستحقاقات، إلخ)، وكشوف المرتبات، والخدمات الذاتية للموظفين/المديرين والواجهات الإلكترونية مع الأنظمة الخارجية من قبيل الصندوق</p>	مستمرة

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
	<p>المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF) وCigna.</p> <p>ويغطي المشروع الأنشطة الرئيسية التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1 استعراض قائمة المتطلبات (انظر جدول البيانات xyz) المقدمة من دائرة إدارة الموارد البشرية.</li> <li>2 إعداد خطة للتنفيذ.</li> <li>3 الحصول على خدمات خارجية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.</li> <li>4 تصميم وتطوير حلول للمتطلبات المحددة في قائمة المتطلبات.</li> <li>5 دعم دائرة إدارة الموارد البشرية خلال المشروع وبعد مرحلة التفعيل.</li> </ol> <p>وبالتوازي مع هذا المشروع، يخطط أيضاً لإطلاق "مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً" في عام 2019.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2019:</b></p> <p>أُتخذت آخر التدابير المتعلقة بعمليات إعادة تنظيم دائرة إدارة الموارد البشرية في شهري أبريل/مايو 2019. وتشمل هذه التدابير تعزيز قسم المرتبات. وإضافة إلى الإعلان عن وظيفة برتبة P2، تم تعيين موظف في الوظيفة الحالية برتبة G5 التي كانت شاغرة. وتشمل ولاية الوحدة المعززة تعزيز آلية المراقبة وتحسين التجزؤ بين الوظائف المتعلقة بتحديد الاستحقاقات والوظائف المتصلة بحساب هذه الاستحقاقات.</p> <p>وكلف رئيس وحدة المرتبات بإدارة مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً، من أجل إعادة هيكلة النظام الحالي وتوسيعه ليشمل دائرة إدارة الموارد البشرية بأكملها.</p>	<p>في الأنظمة، وتطوير ميزات وظيفية جديدة، وأتمتة العمليات اليدوية القائمة، وتطوير المزيد من وظائف الخدمات الذاتية للموظفين (ESS)، وما إلى ذلك؛</p> <p>- استعراض، وإذا لزم الأمر، إعادة تصميم، مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً الذي أطلق في عام 2010 لنزع الطابع المادي عن المعلومات التي تديرها دائرة إدارة الموارد البشرية، مع دمج هذه المعلومات في نظام إدارة معلومات أكثر قوة وشمولية.</p>		

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>وتم تحويل قائمة المتطلبات من تكنولوجيا المعلومات المشار إليها في التقرير الأخير إلى مشروع لتحسين نظام SAP-HR لدائرة إدارة الموارد البشرية/دائرة خدمات المعلومات.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>كان لا بد من تأجيل المشاريع المشار إليها أعلاه، حيث كان لا بد من تحديد الأولويات من قبل وحدة كشوف المرتبات وكذلك قسم دائرة خدمات المعلومات المسؤول عن أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية المتعلقة بالموارد البشرية لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية الخاص بمسألة تسوية مقر العمل في جنيف، وكذلك للانتقال من نظام التأمين الصحي الحالي (CMIP-CIGNA) إلى نظام التأمين الصحي UNSMIS اعتباراً من 1 يناير 2020. ستستأنف الأنشطة المتعلقة بتحسينات مشاريع دائرة إدارة الموارد البشرية للفترة 2019-2020 في عام 2020.</p> <p>وفي نفس الوقت، تم شغل جميع الوظائف الشاغرة في وحدة كشوف المرتبات. كما أوشكت عملية إعادة النظر في توزيع المسؤوليات بين قسم إدارة الموظفين وقسم كشوف المرتبات.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>على الرغم من أن جائحة COVID-19 كان لها تأثير على مختلف المشاريع، استمرت مراجعة وظائف الاتحاد المتعلقة بالموارد البشرية وأصبحت بعض الأولويات المحددة على وشك الانتهاء، مثل دمج خطة منحة التعليم في الوحدة النمطية SAP-HRM.</p>	

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>وجاري إعادة تقييم مشروع الحفظ الإلكتروني للملفات، حيث كان لابد من إدارة الغالبية العظمى من أعمال الموارد البشرية عن بُعد وفي شكل إلكتروني. وقد زاد مستوى إزالة الطابع المادي للوثائق بشكل كبير في سياق العمل عن بعد الذي يفرضه الحجر بسبب جائحة COVID-19. وهذا يعزز الحاجة إلى وضع معمارية وسياسات وأدوات قوية لإدارة المعلومات.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>انظر إجابة مارس 2021 على التوصية 6/2019</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>أكمل مشروع تحسين الموارد البشرية للفترة 2019-2020. والتحسينات المستمرة لا تنتهي أبداً. وستقوم دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD)، بالتعاون مع دائرة خدمات المعلومات (ISD) ودوائر أخرى حسب الاقتضاء، بصيانة النظام SAP HR وحل مشاكله وتحديثه استناداً إلى نطاقات العمل المتفق عليها مسبقاً.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>هذا العمل جار.</p>	
مستمرة	<p><b>تحديثات ديسمبر 2018:</b></p> <p>أيد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 إعداد خطة استراتيجية للموارد البشرية من خلال إدراجها في القرار 48 المتعلق بإدارة الموارد البشرية وتميبتها. وتعكف الموارد البشرية حالياً على إعداد الخطة بالتشاور مع جميع الشركاء الداخليين (مكاتب القطاعات والدوائر ولجنة التنسيق ومجلس الموظفين واللجنة الاستشارية المشتركة ...) من أجل تقديمها إلى المجلس في</p>	<p>هذه التوصية مؤيدة. وتعد العناصر المدرجة في إطار الفقرات من '1' إلى '4' جزءاً أساسياً من إعداد الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية المقرر تقديمها إلى دورة المجلس لعام 2019 للموافقة عليها، بناءً على الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للاتحاد اللتين وافق عليهما مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في دبي.</p>	<p>نوصي بتنفيذ نشاط تحضيرى مكثف يسبق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية، لكيلا يؤخر تنفيذها عند اعتمادها في ربيع عام 2019. وينبغي أن يشمل ذلك: '1' تحليل شامل لفجوة المهارات فيما يتعلق بالإمكانات الداخلية للموارد المتاحة، بما في ذلك المهارات التقنية، استناداً إلى نتائج أداة التقييم الجديدة وإطار الكفاءات؛ '2' تحديد المناصب الحساسة وإعداد خطة التعاقب عليها للأجلين القصير والمتوسط؛ '3' تبسيط الخدمات والعمليات قبل تحديد العدد</p>	التوصية 3/2017

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>الأدنى من الموظفين المطلوبين لأداء الوظائف المؤسسية، '4' معايير التوظيف من الداخل مقابل التوظيف من الخارج واستخدام الأفراد من غير الموظفين، والموظفين بعقود قصيرة الأجل.</p>	<p>دورته لعام 2019 بغرض الموافقة عليها. وستشمل الخطة جميع العناصر المشار إليها في التوصية.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2019:</b></p> <p>أعدت دائرة إدارة الموارد البشرية استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص والخطة الاستراتيجية للموارد البشرية (2023-2020) استناداً إلى عملية تشاورية أجريت من 15 يناير إلى 15 مارس 2019 مع مكاتب القطاعات والأمانة العامة (GS) ومع مجلس الموظفين.</p> <p>وتمثلت هذه العملية التشاورية في اتصال مكثف من خلال مذكرات تفاهم وعروض بشأن استراتيجية الاتحاد الجديدة المتعلقة بالأشخاص وبشأن الهيكل والمحتوى المحتملين للخطة الاستراتيجية للموارد البشرية.</p> <p>وعقب هذه العروض، طُلب من كل مكتب للقطاعات/دائرة للأمانة العامة ومن مجلس الموظفين تقديم مداخلات قبل 15 مارس 2019 بشأن الأقسام السردية لاستراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص وبشأن الاحتياجات المحددة التي ينبغي إبرازها في الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية. واستُلمت مداخلات وتعليقات في جميع القطاعات وأدرجت في هذه الوثيقة النهائية.</p> <p>واكتست هذه العملية أهمية أساسية لترجمة أولويات وأهداف استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص (الدعوات 1 و 2 و 3 و 4 على النحو المبين في القسم 5 من استراتيجية الاتحاد المتعلقة بالأشخاص للفترة 2023-2020 الواردة في الملحق) إلى خطة استراتيجية للموارد البشرية قائمة على الاحتياجات المحددة لمكاتب</p>		

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p>القطاعات/دوائر الأمانة العامة ومتماشية مع أولويات وأهداف الاتحاد الشاملة.</p> <p>انحصر نطاق العملية التشاورية التي أجرتها مكاتب القطاعات ودوائر الأمانة العامة في ضمان تحديد الاحتياجات المحددة من أجل نهج أكثر استهدافاً، في حين تهدف الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية إلى دعم المنظمة من خلال وظائف الموارد البشرية لتكون بمثابة "اتحاد موحد الأداء". وكان ذلك أيضاً ما أوصى به أصحاب المصلحة الداخليون بشدة وأفضى إلى "الخطة الاستراتيجية الموحدة للموارد البشرية".</p> <p>جميع العناصر المشار إليها في التوصية مدمجة في المنتج النهائي الذي أصبح جاهزاً لتقديمه إلى المجلس في دورته لعام 2019.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>وافق المجلس في دورته لعام 2019 على الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية للفترة 2020-2023 الناتجة عن العملية الموضحة أعلاه. ويجري تنفيذها وسترفع تقارير عن حالة هذا التنفيذ إلى دورة المجلس لعام 2020.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>لا تزال تعليقات سبتمبر 2019 سارية المفعول. وقد أعد تقرير لتقديمه إلى دورة المجلس لعام 2020 ولكن لم تنتظر فيه المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس في يونيو 2020. وقد تم تأجيله وتحديد موعد النظر فيه في دورة المجلس المقبلة.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>يُجري الاتحاد تحليلاً شاملاً لفجوة المهارات لتحديد المهارات التي هو في أمس الحاجة إليها لضمان قدرته على الحفاظ على أهميته في</p>	

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
	<p>المدى الطويل وتعزيز ثقافة تنظيمية سليمة لموظفيه. ويهدف هذا المشروع أيضاً إلى إنشاء خط أساس للمستوى الحالي في الاتحاد مقابل كل من المهارات ذات الصلة، وتحديد أكبر الفجوات التي يتعين معالجتها. وفي الأخير، ستؤدي هذه المبادرة إلى تصميم وتنفيذ أفضل مجموعة من الإجراءات لمعالجة الفجوات على نحو مستدام وبناء الموارد من المواهب الضرورية للمستقبل.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>لا توجد أي تحديثات أخرى منذ مارس 2021.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>لا توجد أي تحديثات.</p>			
مستمرة	<p><b>تحديثات نهاية أبريل 2017:</b></p> <p>أجريت دراسة بشأن العمر النافع فيما يتعلق بالمنظمات الدولية الأخرى التي يوجد مقرها في جنيف. ويجري النظر في التغيير المحتمل في بعض أعمار الفئات، وقرار تنفيذ هذه التوصية مرتبط ببناء المبنى الجديد للاتحاد.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2018:</b></p> <p>لا توجد</p> <p><b>التحديثات ديسمبر 2018:</b></p> <p>يجري استعراض معلمات الاستهلاك الحالية ويخطط لتنفيذها.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2019:</b></p> <p>تم توظيف خبير استشاري لنظام SAP من أجل تنفيذ التعديلات التي أدخلت على نظام تخطيط</p>	ستواصل الأمانة تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة.	<p><b>ضرورة مراجعة معاملات الاستهلاك</b></p> <p>نوصي بهذا الصدد بأن تراجع الإدارة عمر الفئات المختلفة والاستهلاك الذي تتعرض له، بناءً على ممارسات الأمم المتحدة. وفيما يخص الفئات المحدثة، سيتوجب تعديل صافي القيم الدفترية المتبقية الخاصة بها.</p>	<p><b>التوصية 2/2015</b></p>

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
	<p>موارد المؤسسة (ERP) والتي يبدأ نفاذها في 2020.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>لا توجد</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>يتم تطبيق معايير الاستهلاك الجديدة للمباني اعتباراً من 1 يناير 2020 وفقاً لممارسات الأمم المتحدة. وستجرى تعديلات على صافي القيمة الدفترية وفقاً لذلك في الفترة المالية 2020.</p> <p>تم اقتراح تعديلات على القواعد واللوائح المالية على المجلس لإلغاء العتبة 5 000 فرنك سويسري، وهو ما سيمكن الاتحاد من تحديد عتبة رسملة أقل داخلياً ورسملة البنود منخفضة القيمة.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2020:</b></p> <p>وافق المجلس في المشاورة الافتراضية الثانية لأعضائه على التعديلات المدخلة على اللوائح المالية والقواعد المالية فيما يتعلق بعتبة الرسملة التي ستمكّن الاتحاد من تحديد عتبة رسملة أقل داخلياً ورسملة البنود منخفضة القيمة. وسيبدأ تنفيذ ذلك في عام 2021.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>شُرع في تنفيذ عتبة الرسملة الجديدة في يناير 2021.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>يجري تحديث تشكيل نظام SAP واستعراض عتبة الرسملة لكل فئة من فئات الأصول.</p>			

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>يجري استعراض تشكيل نظام SAP واستعراض كل فئة من فئات الأصول.</p>	
<p>التوصية 4/2012</p>	<p><b>تدوين الأصول في السجل</b></p> <p>[...] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لا يعثر عليه في عام 2013.</p>	<p>سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات.</p>	<p>بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة.</p> <p><b>في نهاية عام 2014:</b></p> <p>انخفضت قيمة الأصول غير الممولة بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 بنسبة 83 في المائة.</p> <p><b>تحديثات نهاية يناير 2016:</b></p> <p>سُعرف مستوى تحديد الأصول التي لم يُعثر عليها عند استكمال مخزونات الجرد الفعلي في 31 ديسمبر 2015.</p> <p><b>تحديثات نهاية أبريل 2017:</b></p> <p>شهد وضع الأصول المستردة في 31 ديسمبر 2016 تحسناً بالمقارنة مع 2014 والسنوات السابقة. وبُذلت الجهود ذاتها خلال 2016. وعلى سبيل المقارنة، بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2012، مقدار 392 744 فرنكاً سويسرياً بالمقارنة مع 22 024 فرنكاً سويسرياً في 31 ديسمبر 2016.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2018:</b></p> <p>بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2017 29 792 فرنكاً سويسرياً، ويعود 3 901 فرنكاً سويسرياً منها إلى فترة عام 2016.</p> <p>وسيستمر البحث في السنة المالية 2018 لاسترداد أكبر عدد ممكن من الأصول التي لم يُعثر عليها.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2018:</b></p>	<p>مستمرة</p>

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الرقم
	<p>يجري استعراض الإجراءات والعمليات الحالية بما في ذلك العملية المتعلقة بالأصول التي لم يُعثَر عليها.</p> <p><b>تحديثات أبريل 2019:</b></p> <p>ضمت مخزونات الجرد الفعلي لعام 2018 ما مجموعه 313 من الأصول التي لم يُعثَر عليها، أي ما يقابل قيمة حيازية بمبلغ 164 575 فرنكاً سويسرياً. ولم تتأثر مخزونات الجرد في المكاتب الميدانية حيث جميع الأصول موجودة في مكانها.</p> <p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>يجب أن يقلل نظام الجرد الجديد الذي نُفذ في 2019 إلى أدنى حد الأصول التي لا يعثر عليها.</p> <p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>بالنسبة إلى شعبة إدارة المرافق، لم يتم العثور على 82 من أصول مخزونات الجرد الفعلي لعام 2019، بقيمة حيازية قدرها 34 576 فرنكاً سويسرياً. ولم يتأثر جرد المكاتب الميدانية، حيث تم تحديد مكان جميع الأصول.</p> <p>بالنسبة لمعدات تكنولوجيا المعلومات، لم يُعثَر على نحو 600 من أصول مخزونات الجرد الفعلي لعام 2019، بقيمة حيازية تبلغ 588 781 فرنكاً سويسرياً بالنسبة للمقر و16 264 فرنكاً سويسرياً للمكاتب الإقليمية.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>ألغى الجرد الفعلي لعام 2020 بقرار من الأمين العام، نتيجة للوضع المتعلق بكوفيد-19.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>سوف يُضطلع بالجرد الفعلي في نوفمبر وديسمبر 2021.</p>			

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>بالنسبة إلى إدارة المرافق، لم يتم العثور على 134 أصلاً في الجرد المادي لعام 2021، بقيمة اقتناء تعادل 56 297 فرنكاً سويسرياً للمقر و658 فرنكاً سويسرياً للمكاتب الميدانية.</p> <p>وبالنسبة إلى معدات تكنولوجيا المعلومات، لم يتم العثور على ما يقرب من 2 230 أصلاً في الجرد المادي لعام 2021، بقيمة اقتناء تعادل 2 795 150 فرنكاً سويسرياً للمقر و77 320 فرنكاً سويسرياً للمكاتب الميدانية.</p>	

## الملحق 2 - متابعة الاقتراحات الواردة في تقاريرنا السابقة

الوضع بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	
مستمرة	<p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b> تجري حالياً إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للاتحاد وسيتابع مكتب الأخلاقيات زيادة إظهار رابط "الإبلاغ عن سوء السلوك".</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>لا تزال عملية إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للاتحاد جارية. وسيتابع مكتب الأخلاقيات تعزيز وضوح الرابط.</p>	<p>سيقتراح الاتحاد زيادة ظهور رابط "الإبلاغ عن سوء السلوك" في إطار إعادة التصميم المقبل للموقع الإلكتروني للاتحاد.</p>	<p>مع الإقرار بأنه تم توفير رابط بخصوص "الإبلاغ عن سوء السلوك" على الموقع الإلكتروني للاتحاد، نقترح زيادة ظهور هذا الرابط، على سبيل المثال من خلال عرضه في أعلى كل صفحة من الصفحات الإلكترونية للاتحاد.</p>	<p><b>الاقتراح 3/2019</b></p>
منفذة جزئياً	<p><b>تحديثات سبتمبر 2020:</b></p> <p>تم التوقيع على اتفاق رسمي للبلد المضيف لمكتب المنطقة في إندونيسيا (لم يكن هناك اتفاق رسمي بشأنه) في أبريل 2017 بعد 8 سنوات من التفاوض. وهو قابل للتطبيق مؤقتاً منذ التوقيع عليه من الطرفين، لكنه لم يدخل حيز النفاذ لأن عملية التصديق الداخلية لم تكتمل بعد. وستواصل الأمانة، التي حصلت على هذه المعلومات مؤخراً، مع السلطات الإندونيسية لتسريع العملية. وقد يتم الانتهاء قريباً من مراجعة اتفاق البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وكانت أحدث متابعة من خلال إرسال خطاب تذكير إلى السلطات التاييلاندية من مديرة مكتب تنمية الاتصالات. وأخيراً، فإن المفاوضات بشأن إبرام اتفاق البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيبي ما زالت معلقة.</p> <p><b>تحديثات مارس 2021:</b></p> <p>لا يزال الوضع على حاله. ولكن، ينبغي أيضاً مراعاة الأفكار الحالية بشأن الحضور الإقليمي في هذا السياق.</p> <p><b>تحديثات أكتوبر 2021:</b></p> <p>استمرت المناقشات بشأن اتفاقات البلد المضيف للمكاتب المحددة، وكذلك النظر في إجراء تحديثات</p>	<p>إن الاقتراح رقم 2 اقتراح مقبول ويجري تطبيقه على أرض الواقع منذ سنوات عدة وسيظل يطبق في المستقبل.</p> <p>وبالتالي، فقد أبرم في عام 2013 اتفاق محدد لمكتب المنطقة في هندوراس الذي لم يكن يعتمد على أي اتفاق. وعلى نحو مماثل، ينبغي في المستقبل القريب توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد حالياً على أي اتفاق رسمي)؛ وقد أعطى الطرفان موافقتهم المبدئية على مشروع الاتفاق باستثناء فقرة واحدة لا تزال معلقة بسبب مشاورات داخلية تجري في حكومة إندونيسيا. وقد يتم أيضاً عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيبي.</p> <p>والغرض من المفاوضات الجارية فيما يخص المكاتب الميدانية التي لا تعتمد على اتفاق رسمي مع البلد المضيف هو تقنين الممارسات السائدة بإبرام اتفاق مع البلدان المضيفة المعنية.</p>	<p><b>الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة للمكاتب الميدانية</b></p> <p>نقترح بالتالي أن تواصل إدارة الاتحاد استعراضها لاتفاقات البلد المضيف السارية لغرض إضفاء طابع رسمي على "الممارسات المتفق عليها" وتحديد المزايا التي تجنّب من هذه الاتفاقات، من أجل تعزيز دور الاتحاد وحماية أصوله.</p>	<p><b>الاقتراح 2/2015</b></p>

الوضع بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	
	<p>فيما يتعلق بجميع المكاتب. واعتباراً من 11 مايو 2021، دخل اتفاق البلد المضيف لمكتب جاكارتا حيز النفاذ بموجب مرسوم رئاسي، وبالتالي فقد تمت تسوية هذه المسألة وأصبحت الآن مغلقة.</p> <p>ولا تزال مراجعة اتفاق البلد المضيف لمكتب بانكوك لتضمينه الانتقال والتغيير في جهات الاتصال قيد النظر. ويجري ذلك في إطار الحاجة إلى استعراض وتحديث جميع اتفاقات البلد المضيف. وجدير بالإشارة إلى أن مراجعة لاتفاق البلد المضيف لمكتب هراري اقترحت مؤخراً فيما يتعلق بنقل هذا المكتب وأتفق عليها من حيث المبدأ بين الاتحاد والبلد المضيف، من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات القانونية ومن جانب المكتب الإقليمي.</p> <p>ولم يطرأ أي تغيير على الوضع المتعلق باتفاق البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي، ولكن التواصل مستمر.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>تم توقيع اتفاق البلد المضيف مع <b>الهند</b> في مارس 2022.</p> <p>وفي 4 مايو 2022، تم تقديم معلومات أساسية وطلب الاتحاد بتوقيع اتفاق البلد المضيف مع حكومة <b>شيلي</b> إلى السيد كلاوديو أرايا، وكيل وزارة الاتصالات، الذي تولى منصبه في مارس 2022. وفي يوليو 2022، أرسلت معلومات عن الخطوات التي اتخذها الاتحاد لتوقيع اتفاق البلد المضيف إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة (RC) في شيلي الذي يعتزم مناقشة المسألة مع وزارة الخارجية الشيلية.</p> <p>وفي أغسطس 2022، كتب المدير الإقليمي لمكتب <b>بانكوك</b> إلى الهيئة الوطنية للإذاعة والاتصالات في تايلاند لطلب الدعم لوضع اللمسات الأخيرة على</p>			

الوضع بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	تعليقات وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	
	اتفاق البلد المضيف المراجع. وهناك مناقشات جارية بشأن انتقال الاتحاد إلى مقر الأمم المتحدة المشترك في <b>داكار</b> . ويلتمس مكتب تنمية الاتصالات الحصول على توضيحات. وهناك مناقشات جارية أيضاً بشأن اتفاق البلد المضيف المراجع في <b>هراري</b> .			

### الملحق 3 - متابعة التوصيات الصادرة في التقرير الخاص عن المكاتب الإقليمية

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 1	طبقاً لاقتراحنا رقم 1، ومع عدم وجود إطار مرجعي محدد بشأن المكاتب الإقليمية في القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين، نوصي بأن تعد الإدارة وثيقة داخلية محددة يترجم فيها بوضوح هدف "تقوية الحضور الإقليمي" المحدد بواسطة القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين إلى أهداف قابلة للقياس للمكاتب الميدانية، مصحوبة بمؤشرات أداء رئيسية دقيقة ومتسقة.	سيدرس الاتحاد الاقتراح رقم 1 باستفاضة. وفي الواقع، يود الاتحاد التأكيد على أن الأنشطة الإقليمية تنفذ عبر جهود مشتركة للمقر والمناطق. وترتبط أنشطة المقر والمناطق ببعضها بشكل كبير ولا تنفصل عن بعضها. وإلى جانب ذلك، توجد بالفعل أهداف ومؤشرات أداء رئيسية تغطي أنشطة كل من المقر والمكاتب الإقليمية في خطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وفي الخطة التشغيلية الرباعية المتجددة. وتغطي هذه بالفعل بالتقارير السنوية المقدمة من الأمين العام إلى المجلس بشأن "تقوية الحضور الإقليمي"، وتقارير الأداء السنوية وتقارير الأداء الربع سنوية التي ينشرها مكتب تنمية الاتصالات لاطلاع الأعضاء بانتظام. وعلاوةً على ذلك، يقدم القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين متطلبات الأعضاء رفيعة المستوى بشأن الأنشطة الإقليمية للاتحاد. ومن شأن إضافة مجموعة أخرى من الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية إلى القرار 25 أن يحدث ازدواجاً مع المجموعة الحالية من مؤشرات الأداء الرئيسية.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> وفقاً لما أقره المجلس في دورته لعام 2019، يجري حالياً كيان خارجي استعراضاً للحضور الإقليمي للاتحاد يأخذ في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بالمكاتب الإقليمية. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> أعد مشروع الحضور الإقليمي ويقوده نائب مدير مكتب تنمية الاتصالات لتنفيذ التوصيات المتفق عليها لاستعراض الحضور الإقليمي الذي أجرته مؤسسة PwC. ويمكن لأعضاء الاتحاد الاطلاع على لوحة معلومات الحضور الإقليمي التي تحدد حالة تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بالحضور الإقليمي. <a href="https://www.itu.int/en/council/ties/Pages/regional-presence-dashboard.aspx">https://www.itu.int/en/council/ties/Pages/regional-presence-dashboard.aspx</a> وتجري عملية التخطيط لمكتب تنمية الاتصالات لعام 2023 تحديد الأولويات على أساس الاحتياجات من خلال التحليل الإحصائي والمشاورات القطرية، ووضع أنسب الطرائق المقررة للتنفيذ (على سبيل المثال، تعهدات الشراكة من أجل التوصيل أو تعبئة المشاريع، والاستثمار الموجه التكميلي من الخطة التشغيلية).	مستمرة
التوصية 2	نوصي، كخطوة تالية، أن يتم الربط صراحة، بشكل متسلسل، بين أهداف خطط العمل والخطط التشغيلية والأهداف الملموسة المنبثقة عن القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين، بغية رفع تقارير إلى المجلس تبعاً لذلك.	بناءً على ذلك، سيدرس الاتحاد باستفاضة أيضاً التوصية رقم 2. ويود الاتحاد أن يؤكد على أن هذا الربط يؤخذ دائماً في الاعتبار عند وضع الخطط التشغيلية التي تقوم بوضعها إدارة المكاتب الإقليمية.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> وفقاً لما أقره المجلس في دورته لعام 2019، يجري حالياً كيان خارجي استعراضاً للحضور الإقليمي للاتحاد يأخذ في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بالمكاتب الإقليمية. كما تأخذ عملية الإدارة القائمة على النتائج ذلك في الاعتبار.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
			<b>تحديثات يونيو 2022:</b> عند إعداد مشروع الخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2024-2027، وافق فريق المجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية على إدراج المبدأ التالي: - <b>الحضور الإقليمي:</b> يوفر مدخلات بشأن كيفية إدراج دور الحضور الإقليمي للاتحاد في الخطة الاستراتيجية.	
<b>التوصية 3</b>	لتعزيز نهج "توحيد الأداء في الاتحاد"، ينبغي للأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة المحددة للمكاتب الميدانية أن تعكس أيضاً الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية لقطاعي الاتحاد الآخرين. ولذا، فإننا نوصي باستكشاف فرص زيادة التنسيق فيما يتعلق بالحضور الإقليمي بين القطاعات.	تفق الاتحاد مع التوصية رقم 3. ويود الاتحاد التأكيد على أن آليات التنسيق المختلفة الداخلية والتي يتولى الأعضاء زمامها وتشمل أنشطة إقليمية، موجودة بالفعل بين القطاعات وستستمر في زيادة التنسيق بين القطاعات بشأن الحضور الإقليمي. ومؤشرات الأداء الرئيسية الحالية تؤمن بالفعل احتياجات قطاعات الاتحاد كافة.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> وفقاً لما أقره المجلس في دورته لعام 2019، يجري حالياً كيان خارجي استعراضاً للحضور الإقليمي للاتحاد يأخذ في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بالمكاتب الإقليمية. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> مستمرة: سيشمل تنفيذ هذه التوصية ما يلي: • تشكيل لجنة تنسيقية ذات اختصاصات واضحة، وجدول اجتماعات دوري مناسب، وأساليب إلكترونية فعالة للمراقبة والتقييم؛ • ضمان مشاركة المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مع الدول الأعضاء بشأن احتياجات المساعدة في المسائل المتعلقة بمكتبي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات والأمانة العامة؛ • توفير إطار واضح لتقديم المساعدة من جميع المكاتب والأمانة العامة لتلبية احتياجات الأعضاء.	مستمرة
<b>التوصية 4</b>	نوصي بأن تعد الإدارة مخطط انسيابي شاملاً بحيث يتسنى لجميع الموظفين فهم الوظائف والأدوار والأنشطة الخاصة بالمكاتب الإقليمية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يكون لدى الموظفين الإقليميين رؤية بشأن الأهداف والأهداف الفرعية ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة المرتبطة بالمخطط الانسيابي هذا،	أخذ الاتحاد علماً بالتوصية رقم 4. ويود الاتحاد التأكيد على وجود مخططات انسيابية تشرح مناصب المكاتب الإقليمية وخطوط الإبلاغ الخاصة بها. وتتم بانتظام مراقبة أداء الأنشطة الإقليمية على أساس الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> وفقاً لما أقره المجلس في دورته لعام 2019، يجري حالياً كيان خارجي استعراضاً للحضور الإقليمي للاتحاد يأخذ في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بالمكاتب الإقليمية. كما تأخذ عملية الإدارة القائمة على النتائج ذلك في الاعتبار.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجة الحسابات الإيطالي
	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>لزيادة توجيه التركيز البرنامجي المتسق في تنفيذ الولاية على جميع المستويات ومن خلال الحضور الإقليمي للاتحاد، قام مكتب تنمية الاتصالات بتقييم البرمجة من خلال إطار نظرية تغيير يزامن الإدارة القائمة على النتائج، ومؤشرات الأداء الرئيسية ومسارات الأولويات الموضوعية والتخطيط التشغيلي وعروض الدعم التقني المتسلسلة وهيكل تقييم أداء الحافظة بين المقر والمكاتب الإقليمية. وسيساعد هذا التزامن الإقليمي لنظرية التغيير على قيام المناطق بمواءمة الدعم التقني لمكتب تنمية الاتصالات بطريقة استراتيجية وفقاً لمبادراتها الإقليمية والاتجاهات المحلية المحددة، مع الحفاظ أيضاً على المواءمة مع غايات وأهداف الأداء العالمية وكذلك الرؤية والرسالة العالميتين المحددتين في الخطة الاستراتيجية للاتحاد.</p> <p>ويطبق إطار البرمجة الموحد لمكتب تنمية الاتصالات نهج تصميم التحول الرقمي المكون من ست خطوات. وتعطي مواءمة إطار التقييم الداخلي لمكتب تنمية الاتصالات الأولوية للجهود من خلال التحسينات المستهدفة في الأرقام القياسية والمؤشرات الرئيسية كنتيجة لتدخلات مكتب تنمية الاتصالات على المستوى القطري.</p>		<p>بغية مراقبة تنفيذ الحضور الإقليمي والحد من المخاطر المصاحبة بطريقة متسقة.</p>	
<p>مستمرة</p>	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>وفقاً لما أقره المجلس في دورته لعام 2019، يجري حالياً كيان خارجي استعراضاً للحضور الإقليمي للاتحاد يأخذ في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بالمكاتب الإقليمية.</p> <p>كما تأخذ عملية الإدارة القائمة على النتائج ذلك في الاعتبار.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>هذه العملية جارية.</p>	<p>أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 5. بيد أن الاتحاد يود أن يؤكد على أن وظائف تقييم فعالية المبادرات الإقليمية وتقييم منتصف المدة أنيطت إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمجلس وهما يقومان بها بالفعل. وما دامت جميع النتائج ترفع إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمجلس، نرى أنهما تمثلان جهتي التقييم النهائيين لمدى فعالية ما تم تنفيذه.</p>	<p>بينما تراقب فرادى الأعمال بطريقة نظامية على مستوى كل من المكتب الإقليمي والمقر، وترفع النتائج باستمرار إلى المجلس، تبين لنا من خلال المراجعة أنه لا توجد وثائق مخصصة شاملة عن تقييم فعالية المبادرات الإقليمية ذاتها. وبالنظر إلى أن كل خطة عمل يمكن أن تطرح أهدافاً ومؤشرات جديدة من أجل الفترة المرجعية، نوصي بإجراء تقييم خارجي ومستقل لمنتصف المدة و/أو في نهاية المدة لمدى فعالية وكفاءة تحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وذلك</p>	<p><b>التوصية 5</b></p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجة الحسابات الإيطالي
	لتحقيق قيمة مضافة للعملية. وبالمثل، يمكن تصور إجراء تقييم شامل في منتصف المدة و/أو في نهاية المدة بشأن ما إذا كان هدف "تقوية الحضور الإقليمي"، قد تحقق طبقاً للقرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين.			
6	فهمنا من الإدارة أنه يتم اقتراح أعمال أكثر مما توافق عليه في الجزء الإقليمي من الخطة التشغيلية؛ بيد أنه لا توجد منهجية محددة تصاغ في نظام من أجل وزنها ولتحديد الأولويات الخاصة بكل عمل منها بطريقة موضوعية. ولذا، نوصي بأن تقدم توجيهات بشأن كيفية ترتيب الأولويات على أساس معايير موضوعية. وينبغي لهذه المعايير أن تكون متسقة في جميع المكاتب الإقليمية في كافة أنحاء العالم، مع مراعاة الاختلافات المتأصلة بين المناطق.	سيدرس الاتحاد التوصية رقم 6 باستفاضة. ويود الاتحاد أن يؤكد أنه عندما لا يكون التمويل كافياً، تحدد الأولويات طبقاً للمعايير الواردة في خطة العمل، مع مراعاة المبادرات الإقليمية الموافق عليها من قبل الدول الأعضاء. وتفهم خطة العمل الإقليمية المشار إليها في هذا التقرير على أنها الجزء الإقليمي من الخطة التشغيلية. وتقوم إدارة المكاتب الإقليمية بتخطيط الجزء الإقليمي من الخطة التشغيلية بالتشاور مع فريق إقليمي استناداً إلى احتياجات الدول الأعضاء ويفضل ربطه بالمبادرات الإقليمية.	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>عزز مكتب تنمية الاتصالات تخطيط أنشطته على أساس الإدارة القائمة على النتائج في عام 2020، حيث استعرض الأنشطة المقترحة في المناطق بعناية وتأكد من أنها تلبى احتياجات وأولويات مناطق الاتحاد.</p> <p>ويجري إعداد التخطيط بالتنسيق الوثيق مع جهات الاتصال في المناطق ورؤساء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق. وتقع الموافقة النهائية على الخطط السنوية على عاتق مدير مكتب تنمية الاتصالات.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>لزيادة توجيه التركيز البرنامجي المتسق في تنفيذ الولاية على جميع المستويات ومن خلال الحضور الإقليمي للاتحاد، قام مكتب تنمية الاتصالات بتقييم البرمجة من خلال إطار نظرية تغيير يزمان الإدارة القائمة على النتائج، ومؤشرات الإداء الرئيسية ومسارات الأولويات الموضوعية والتخطيط التشغيلي وعروض الدعم التقني المتسلسلة وهيكل تقييم أداء الحافظة بين المقر والمكاتب الإقليمية. وسيساعد هذا التزامن الإقليمي لنظرية التغيير على قيام المناطق بمواءمة الدعم التقني لمكتب تنمية الاتصالات بطريقة استراتيجية وفقاً لمبادراتها الإقليمية والاتجاهات المحلية المحددة، مع الحفاظ أيضاً على المواءمة مع غايات وأهداف الأداء العالمية وكذلك الرؤية والرسالة العالميتين المحددتين في الخطة الاستراتيجية للاتحاد.</p> <p>ويطبق إطار البرمجة الموحد لمكتب تنمية الاتصالات نهج تصميم التحول الرقمي المكون من ست خطوات. وتعطي مواءمة إطار التقييم الداخلي لمكتب تنمية الاتصالات</p>	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجة الحسابات الإيطالي
			الأولية للجهود من خلال التحسينات المستهدفة في الأرقام القياسية والمؤشرات الرئيسية كنتيجة لتدخلات مكتب تنمية الاتصالات على المستوى القطري.	
7	<p><b>التوصية 7</b></p> <p>نوصي بأن يعزز الاتحاد دوره في تقييم المشاريع بغية: (1) تفادي المخاطر الخاصة بالسمعة فيما يتعلق بالمشاريع غير العاملة؛ (2) الحصول على صورة شاملة لأثر عمله؛ و(3) تحديد أي إجراءات تصحيحية محتملة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع. ويشمل ذلك حث نظرائه بتخصيص اعتمادات محددة في كل مشروع لتغطية عملية التقييم. وبالنسبة للمشاريع الصغيرة، إذا اعتبر أن إجراء تقييم أمر غير فعال من حيث التكلفة، ينبغي للإدارة مع ذلك إجراء تحليل محدود لأداء المشروع.</p>	<p>أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 7. وسيواصل الاتحاد استكشاف إمكانية تخصيص نظرائه اعتمادات محددة في كل مشروع لتغطية عملية التقييم الخاصة بهذه المشاريع.</p>	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b></p> <p>أجرى الاتحاد أول تدريب شامل مع منح الشهادات على إدارة المشاريع في نوفمبر 2019 لموظفي الاتحاد (في مكتب تنمية الاتصالات - المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية/مكاتب المناطق، والأمانة، ومكتب الاتصالات الراديوية، ومكتب تقييس الاتصالات) المشاركين في إعداد مشاريع الاتحاد وتخطيطها وتنفيذها ودعمها. ونتيجة لنجاح هذا التدريب الأول، سيتم التخطيط لمجموعة ثانية وتدريب ثان لعام 2020.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>واصل الاتحاد تعزيز رصد وتقييم مشاريع الاتحاد الممولة من خارج الميزانية، وتعزيز متابعة الإجراءات التصحيحية للمشاريع التي ليست على المسار الصحيح. ومن الإجراءات التي تم تنفيذها ما يلي: (1) إنشاء مجلس المشاريع. ويجتمع المجلس، الذي يرأسه مدير مكتب تنمية الاتصالات، شهرياً لاستعراض تنفيذ حافظة مشاريع الاتحاد. وقد تم تنفيذ 80 في المائة من توصيات المجلس؛ (2) إصلاح تقرير التقييم ربع السنوي وإدخال لوحات معلومات جديدة لإدارة المشاريع لتستخدمها إدارة الاتحاد ومديرو المشاريع وخدمات الدعم في الاتحاد؛ (3) تعزيز إدارة المشاريع من خلال استحداث لجان توجيهية للمشاريع؛ (4) إصدار دليل جديد للاتحاد بشأن إدارة المشاريع في عام 2020، بهدف توحيد ممارسات إدارة المشاريع وتعزيزها عبر الاتحاد. وقد تم استكمال هذا الإجراء بإدخال "مجتمع الممارسة لمديري مشاريع الاتحاد". وفيما يتعلق بتعزيز تقييم المشاريع، يتم الآن إدخال تكاليف التقييم في اتفاقات المشاريع لجميع مشاريع الاتحاد الكبيرة.</p>	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 8	تبين لنا أثناء المراجعة أنه بخلاف تحليل المخاطر "الخاص بالمشروع" لا يوجد تحليل شامل للمخاطر بالنسبة لجميع المخاطر التي قد تحدث في المنطقة والمخاطر التي قد تخل بأهداف "تقوية الحضور الإقليمي". لذا نوصي بأنه ينبغي وجود تحليل شامل للمخاطر وأن تربط هذه الأداة بالأهداف المحددة في القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين. وينبغي التقاسم في ذلك بين المقر والمكاتب الإقليمية.	أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 8. ويود الاتحاد التأكيد على وجود تحليل شامل للمخاطر يجري ويدرج سنوياً في الخطة التشغيلية. وسيسعى الاتحاد جاهداً من أجل تعزيز هذا التحليل في الخطة التشغيلية.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> وفقاً لما أقره المجلس في دورته لعام 2019، يجري حالياً كيان خارجي استعراضاً للحضور الإقليمي للاتحاد يأخذ في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بالمكاتب الإقليمية. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> تتوفر لوحة معلومات بشأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية لجهات الاتصال والإدارة العليا لتوفير معلومات محدثة لدعم قرارات الإدارة. وهناك قائمة بالمخاطر التي قد تضر بأهداف تعزيز الحضور الإقليمي. وقد صدر أمر الخدمة المتعلق بنموذج وإطار المساءلة للاتحاد في عام 2022.	مستمرة
التوصية 9	خلال المراجعة التي أجريتها، اكتشفنا بعض الحالات التي اعتبر فيها أن التوصيات "أغلقت" من جانب وحدة المراجعة الداخلية، في حين أظهرت مراجعتنا أنها لا تزال "جارية". وبالتالي نوصي بأن تتابع وحدة المراجعة الداخلية توصياتها وألا تعتبر أنها "أغلقت" إلا إذا كانت هناك شواهد كافية على ذلك.	أحيط علماً بالتوصية رقم 9 على النحو الواجب ولن يتم "غلق" توصيات وحدة المراجعة الداخلية إلا إذا قدم المدراء المعنيون أدلة كافية على ذلك، وأن تراعى أيضاً كفاءة التكاليف والأولويات عندما تكون المخاطر المتبقية الناجمة عن عدم التنفيذ الجزئي لتوصيات وحدة المراجعة الداخلية محدودة للغاية.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> لا تغلق التوصيات إلا في حالة توافر أدلة كافية. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> لا تغلق التوصيات إلا في حالة توافر أدلة كافية.	مغلقة
التوصية 10	متابعة لتوصيات وحدة المراجعة الداخلية، نوصي بزيادة الجهود من أجل إعداد اتفاق مع البلد المضيف، من أجل حماية دور الاتحاد ومصالحه.	لدى الاتحاد اتفاقات مع البلد المضيف لجميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، باستثناء مكتب المنطقة في سنتياغو، شيلي، حيث المفاوضات جارية مع البلد المضيف. وقد أنجز الاتحاد جميع الأعمال الورقية وجاري تحليل مقترح من جانب الإدارة الشيلية.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> لا يزال الاتحاد يجري مناقشات مع البلد. وجدير بالذكر أن مباني المكاتب ستنتقل إلى WLO حيث ستغلق الإدارة المبنى الذي يوجد به مكتب المنطقة حالياً. ويتوقع الاتحاد أن يساعد هذا التغيير في تسريع المناقشات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقات البلد المضيف. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> توقيع اتفاق البلد المضيف مع الهند في مارس 2022. وفي 4 مايو 2022، تم تقديم معلومات أساسية وطلب الاتحاد بتوقيع اتفاق البلد المضيف مع حكومة شيلي إلى السيد كلاوديو أرايا، وكيل وزارة الاتصالات، الذي تولى منصبه	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجة الحسابات الإيطالي
			<p>في مارس 2022. وفي يوليو 2022، أرسلت معلومات عن الخطوات التي اتخذها الاتحاد لتوقيع اتفاق البلد المضيف إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة (RC) في شيبي ويعتزم مناقشته مع وزارة الخارجية التشيلية.</p> <p>وفي أغسطس 2022، كتب المدير الإقليمي لمكتب بانكوك إلى الهيئة الوطنية للإذاعة والاتصالات في تايلاند لطلب الدعم لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق البلد المضيف المراجع. والمناقشات جارية بشأن انتقال الاتحاد إلى مقر الأمم المتحدة المشترك في <b>داكار</b>. ويلتمس مكتب تنمية الاتصالات الحصول على توضيحات. والمناقشات جارية أيضاً بشأن اتفاق البلد المضيف المراجع في <b>هراري</b>.</p>	
مستمرة	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> تجري حالياً مراجعة المبادئ التوجيهية لإدارة النفقات الثرية.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> تم استعراض المبادئ التوجيهية للنفقات الثرية وتعميمها على جميع مكاتب المناطق/المكاتب الإقليمية خلال عدة اجتماعات. ويجري رصد دقيق لتقرير النفقات الثرية على أساس شهري ويوقع المديرون الإقليميون على جميع التقارير قبل إرسالها إلى المقر.</p> <p>وتجري دائرة إدارة الموارد المالية/ EFCU عمليات فحص مفاجئة غير معلن عنها على أرصدة النفقات الثرية.</p>	<p>أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 12. ويود الاتحاد التأكيد على ما يلي:</p> <p>فيما يتعلق بالنقطة ألف) تستعمل النفقات الثرية في عمليات الشراء الصغيرة التي لا تحتاج عادة إلى ثلاثة عروض.</p> <p>وفيما يتعلق بالنقطة باء) يمكن تبادل التقارير الموجزة للنفقات الثرية المقدمة من مكاتب المناطق مع المدراء الإقليميين. وإلى جانب ذلك ستدرس التوصية بشأن "عمليات التحقق غير المعلنة" باستفاضة.</p> <p>وفيما يتعلق بالنقطة جيم) توقع جميع التقارير الشهرية للنفقات الثرية من المدراء الإقليميين ومدراء مكاتب المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، تجري عمليات الشراء من خلال إجراءات بطاقات التسوق الإلكتروني التي توفر كافة الموافقات والمعلومات الأساسية اللازمة.</p>	<p>فيما يتعلق بالنقطة ألف): <b>نوصي</b> باعتماد نموذج تقرير موحد لتسجيل أي استثناءات، مع توقيع المسؤول الأقدم الذي وافق على الاستثناء. ويمكن أيضاً استحداث سجل استثناءات من أجل المراقبة الفعالة للمقر (يمكن توسيع نطاق هذا الأمر بحيث يشمل مجالات غير إدارة النفقات الثرية).</p> <p>فيما يتعلق بالنقطة باء) تتفق مع وجهة نظر وحدة المراجعة الداخلية، غير أنه نتيجة للتوزيع الجغرافي لمكاتب المناطق، فإن عمليات التحقق غير المعلنة الفعالة في الموقع لن تكون مجدية إلا في المكتب الإقليمي الذي يتواجد فيه المدير الإقليمي. فعلى سبيل المثال، فإن أي مكتب منطقة يستقبل المدير الإقليمي لأي مهمة تشغيلية يمكن أن يكشف عن عملية تحقق غير معلنة محتملة مقدماً لإدارة مكتب المنطقة، وبالتالي يفقد عملية التحقق جزءاً من فعاليتها. ولزيادة مستوى فعالية عمليات التحقق غير المعلنة للنفقات الثرية، <b>نوصي</b></p>	<p><b>التوصية 12</b></p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
		<p>بالتالي بأن يتلقى المدير الإقليمي تقارير شهرية بشأن النفقات النثرية من جميع مكاتب المناطق (حالياً، لا ترسل مكاتب المناطق تقاريرها إلا إلى المقر مباشرة)، بحيث يتسنى له إجراء المراجعات المكتبية المتكررة وتوقيعها وإحالتها بعد ذلك إلى المقر. وطبقاً للمنطق نفسه، يمكن للمقر أن يجري أيضاً عمليات تحقق غير معلنة عبر مراجعات مكتبية للمكتب الإقليمي الذي يتواجد فيه المدير الإقليمي (برجاء النظر في توصيتنا بشأن العمليات المصرفية). وعلاوةً على ذلك، نوصي باعتماد إجراء محدد ونموذج معياري في المقر على أن يتبعه جميع مدراء المكاتب الإقليمية.</p> <p>فيما يتعلق بالنقطة جيم)، بالرغم من أننا أشرنا إلى النفقات النثرية وشراء الأدوات المكتبية أو غيرها من أجل التشغيل الاعتيادي للمكتب، نوصي بأنه ينبغي وجود نموذج معياري لكل طلب شراء يوضح "وسيط البدء" إضافة إلى الشخص الذي يصرح بالشراء، مثل المدير الإقليمي و/أو مدير المكتب الإقليمي.</p>		
<p>التوصية 14</p>	<p>فيما يتعلق بقوائم المخزونات، نوصي بأن تزيد الإدارة من مستوى الدقة في سجل الأصول، خاصة ما يتعلق بإدارة الأصول والبنود التي يتم التخلص منها بعد شطبها.</p>	<p>وقد أحاط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 14. ويود الاتحاد أن يؤكد أنه منذ نهاية عام 2013، تخصص أصول تكنولوجيا المعلومات لكل فرد. وإلى جانب ذلك، توجد منصة إلكترونية بشأن سجلات المخزونات تتبع معدات تكنولوجيا المعلومات المخصصة لكل فرد، بما في ذلك المكاتب الإقليمية. ومن المخطط إجراء تحديث للبرمجية في نهاية عام 2018 سيتم دمجها مباشرة في البرنامج SAP سيؤدي إلى حل مسألة معدات تكنولوجيا المعلومات غير المخصصة. وعند شطب الأصول، تحذف من سجل الأصول ويتم التخلص منها بناءً على ذلك. وصدر العديد من</p>	<p><b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> لا توجد أي تحديثات أخرى.</p> <p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> العمليات والأمر الإداري الذي يدعمها قائمة. وسيواصل الاتحاد التحسين من خلال الالتزام بهذه العمليات، وتدريب الموظفين وإبلاغهم بمسؤولياتهم.</p>	<p>مستمرة انظر تقرير مكتب برازيليا وإدارة الأصول.</p>

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
		الأوامر الإدارية بشأن إدارة الأصول. وسيتم تنظيم دورات تدريبية للمكاتب الإقليمية من أجل تسجيل الأوامر الإدارية ومتابعتها على النحو الأمثل فضلاً عن وجود خطط في 2019 لتوفير أجهزة مسح جديدة للمخزونات.		
<b>التوصية 16</b>	لتفادي المخاطر المتعلقة بالسمعة للاتحاد، نوصي: (1) بوضع معايير واضحة وموضوعية لاختيار العروض، في حالة الصناديق الاستثمارية وأن تعلن النتائج على مقدمي العروض بطريقة شفافة.	يتفق الاتحاد مع ضرورة وضع معايير واضحة وموضوعية لجميع عمليات المشتريات بغض النظر عن مصدر التمويل وأن تتبع جميع حالات المشتريات إجراءات كتيب المقبل. ويحدد الكتيب أن التوصية بمنح عقد يجب أن تستند إلى معايير تقييم واضحة وموضوعية فضلاً عن منهجية للتقييم، توضع قبل صدور المناقصة. وسيعني ذلك أن الحكومة المتلقية لن يكون بوسعها التوصية بمنح العقد لبائع معين. وجميع المناقصات فوق 50 000 فرنك سويسري يجب أن تكون عامة ويدعى البائعون إلى طلب ردود مختصرة فيما يتعلق بتقييم عروضهم. بيد أن الاتحاد لا يوافق على الإعلان عن أسباب منحه عقد ما لبائع بعينه ولا منح البائعين حق الاعتراض على القرار النهائي للاتحاد.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> تم اعتماد دليل مشتريات جديد. ويغطي هذا الدليل أيضاً مشتريات المشاريع. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> تم الآن نشر دليل المشتريات الجديد ويُستخدم كمرجع على نطاق الاتحاد.	مغلقة
<b>التوصية 22</b>	لحماية الموظفين وكذلك مصالح ومباني الاتحاد، نوصي بأن تقوم الإدارة في المقر بصياغة إجراء موحد ونماذج معيارية لمراقبة أنشطة المكاتب الإقليمية المختلفة فيما يتعلق بإدارة المكتب، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة لكل منطقة جغرافية.	يتفق الاتحاد مع التوصية رقم 22. وسيقوم الاتحاد بوضع إجراء موحد ونماذج معيارية بقية مراقبة أنشطة المكاتب الإقليمية المختلفة فيما يتعلق بإدارة المكتب.	<b>تحديثات ديسمبر 2019:</b> قيد الاستعراض. <b>تحديثات يونيو 2022:</b> يستعرض ويدرس الاتحاد إمكانية أن تكون خدمات إدارة المكاتب مركزية في شعبة مشروع المبنى. قيد الاستعراض.	مستمرة

## الملحق 4 - متابعة لاقتراحاتنا الصادرة في التقرير الخاص عن المكاتب الإقليمية

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	
مستمرة	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>يمكن لأعضاء الاتحاد الاطلاع على لوحة معلومات الحضور الإقليمي التي تحدد حالة تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بالحضور الإقليمي.</p> <p><a href="https://www.itu.int/en/council/ties/Pages/regional-presence-dashboard.aspx">https://www.itu.int/en/council/ties/Pages/regional-presence-dashboard.aspx</a></p>	<p>سيدرس الاتحاد الاقتراح رقم 1 باستفاضة. وفي الواقع، يود الاتحاد التأكيد على أن الأنشطة الإقليمية تنفذ عبر جهود مشتركة للمقر والمناطق. وترتبط أنشطة المقر والمناطق ببعضها بشكل كبير ولا تنفصل عن بعضها.</p> <p>وإلى جانب ذلك، توجد بالفعل أهداف ومؤشرات أداء رئيسية تغطي أنشطة كل من المقر والمكاتب الإقليمية في خطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وفي الخطة التشغيلية الرباعية المتجددة. وتغطي هذه بالفعل بالتقارير السنوية المقدمة من الأمين العام إلى المجلس بشأن "تقوية الحضور الإقليمي"، وتقارير الأداء السنوية وتقارير الأداء الربع سنوية التي ينشرها مكتب تنمية الاتصالات لاطلاع الأعضاء بانتظام.</p> <p>وعلاوةً على ذلك، يقدم القرار 25 لمؤتمر المندوبين المفوضين متطلبات الأعضاء رفيعة المستوى بشأن الأنشطة الإقليمية للاتحاد. ومن شأن إضافة مجموعة أخرى من الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية إلى القرار 25 أن يحدث ازدواجاً مع المجموعة الحالية من مؤشرات الأداء الرئيسية.</p>	<p>وعلاوةً على ذلك، نقترح أنه من أجل التنفيذ الاستباقي لمنظومة متسقة ومتماسكة من الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية للمكاتب الإقليمية، ينبغي للإدارة إعداد مقترح، إلى عناية المجلس، تجمع فيه تجارب إدارة الاتحاد على صعيدي مكتب تنمية الاتصالات والمكاتب الإقليمية بغية تيسير المناقشات والموافقة على قرارات لمؤتمر المندوبين المفوضين بهذا الصدد.</p>	<b>الاقتراح 1</b>
مغلقة	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>اضطلع مكتب تنمية الاتصالات بجهد على مستوى المكتب (IT4BDT) يهدف إلى تجديد حالة تكنولوجيا المعلومات في مكتب تنمية الاتصالات. ويتضمن المشروع مواءمة حلول تكنولوجيا المعلومات الحالية مع العمليات الأساسية السارية وكذلك ضمان الامتثال للتوصيات المقدمة من المراجعين الداخليين والخارجيين.</p>	<p>يتفق الاتحاد مع الاقتراح رقم 2. ويود الاتحاد التأكيد على أن النظام الداخلي لتنفيذ الخطة التشغيلية موجود بالفعل وأنه يتم تحديثه بانتظام وبصفة مستمرة لمواكبة آخر احتياجات المستعملين.</p>	<p>نقترح استعمال أداة مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مراقبة خطط العمل وأن يكون النفاذ إليها سهلاً من المقر.</p>	<b>الاقتراح 2</b>

الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	
	<p>- بدأ مشروع تكنولوجيا المعلومات بمكتب تنمية الاتصالات (IT4BDT)، بتكليف 4 فرق بتقديم مدخلات في مخطط لتحديث الأنظمة، لنشرها بشكل كامل في عام 2022. وتشمل مسارات العمل الأربعة ما يلي: (1) استبدال الخطة التشغيلية؛ (2) انتقال إدارة شؤون السفر إلى نظام SAP؛ (3) استبدال نظام التوظيف بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة؛ (4) نشر تتبع النفقات بموجب أمر إحصائي.</p> <p>- بدأ الآن تشغيل استخدام لوحة المعلومات وتصور البيانات بشكل دينامي في مكتب تنمية الاتصالات وباستخداممان بشكل متزايد للرصد وإعداد التقارير.</p>			
مغلقة	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b> بسبب جائحة كوفيد، كانت هناك مشتريات محدودة من الأدوات المكتبية في العامين الماضيين.</p>	<p>سيدرس الاتحاد الاقتراح رقم 3 باستفاضة. ويتم شراء الأدوات المكتبية عند الحاجة لتجديد المخزون في كثير من المناسبات خلال العام. والأرصدة المتبقية في نهاية العام ليست ذات قيمة كبيرة وتعد غير ذات أهمية.</p>	<p>فيما يتعلق بالمخزن، من أجل الحفاظ أيضاً على الرقابة على عملية شراء الأدوات المكتبية، نقتحج تقييم الفعالية من حيث التكلفة لحساب القيمة في نهاية العام وإدراج القيم في البيانات المالية لجميع المكاتب الإقليمية، إذا اقتضى الأمر.</p>	<b>الاقتراح 3</b>

## الملحق 5 - متابعة توصياتنا الصادرة في التقرير الخاص: مكافحة الاحتيال في الاتحاد: ما هو الإجراء اللازم لتحقيق إدارة أكثر فعالية؟

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 1	(تجنب تسريب المعلومات) في ضوء عدم اتخاذ الإدارة لأي إجراء عند ورود الاستفسار الأول إلى صندوق البريد الرسمي الخاص بها، وبالنظر أيضاً إلى إمكانية أن يكون تسريب المعلومات بعد ذلك قد أعطى المحتمل فرصة لإخفاء بعض الأدلة، نوصي بأن تحدد الإدارة بالتفصيل جميع الخطوات المؤقتة والإجرائية اللازمة لمنع أي تسريب للمعلومات ولضمان الاستجابة الفورية لحالات الاشتباه في وجود احتيال، وذلك لتجنب إمكانية إخفاء الأدلة، وغسل الأموال، وسداد مدفوعات غير مستحقة لموردين مشبوهين، وغير ذلك	يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 1، والتي جرى تنفيذها في الوقت نفسه من خلال إدراج هذه النقاط في المبادئ التوجيهية لتحقيق الصادرة عن الاتحاد.	تحديثات يونيو 2022: أدرجت هذه الجوانب بالفعل في المبادئ التوجيهية لتحقيق في الاتحاد.	مغلقة
التوصية 2	(الমضي قدماً في العملية) تماشياً مع التوصية رقم 1، نوصي بأن تعتمد الإدارة إجراءات و/أو قوائم مرجعية شاملة ومفصلة، تحدد بوضوح الخطوات الواجب اتباعها للمضي قدماً في العملية ومنع أي اتصال مع المشتبه به بارتكاب الاحتيال (مثل المحادثات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني) والذي من شأنه أن يقوض جمع الأدلة لاحقاً.	يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 2، والتي جرى تنفيذها في الوقت نفسه من خلال إدراج هذه النقاط في المبادئ التوجيهية لتحقيق الصادرة عن الاتحاد.	تحديثات يونيو 2022: أدرجت هذه الجوانب بالفعل في المبادئ التوجيهية لتحقيق في الاتحاد.	مغلقة
التوصية 3	(تجنب المزيد من الخسائر المالية) نقر بحقيقة مفادها أن الإدارة بصدد اعتماد مبادئ توجيهية جديدة لتدنية مخاطر الاحتيال وإجراء تحقيق يتسم بالكفاءة والفعالية وفقاً للإطار الحالي للنظام الأساسي والنظام الإداري	يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 3 وسيدرج هذه النقطة في استعراض المبادئ التوجيهية لتحقيق الصادرة عن الاتحاد.	تحديثات يونيو 2022: سيدرج الاتحاد هذا الجانب في مراجعة المبادئ التوجيهية لتحقيق.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	للموظفين في الاتحاد. ونوصي بأن تشمل الإجراءات الجديدة، وفقاً للإطار القانوني في الاتحاد والأمم المتحدة، أيضاً على إرشادات محددة تبين بوضوح للمحققين كيفية تجنب صرف مزيد من المبالغ التي قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة تتكبدها المنظمة قبل استكمال عملية التحقيق، في حالة الاعتراف أو في حالة توفر عناصر كافية تفيد وجود احتمال كبير لوقوع الاحتيال.			
<b>التوصية 4</b>	(التنسيق بين الدوائر المختلفة في الاتحاد على نحو أفضل) إدراكاً لقضية السرية - التي حُفّف من وطأتها من خلال اعتراف الموظف بمعظم الادعاءات - نوصي بناءً على ذلك بأنه في إطار الإجراءات الجديدة لمكافحة الاحتيال، يجب إيلاء الاعتبار إلى الحاجة إلى الاتصال والتنسيق على نحو أفضل بين جميع الدوائر التي يمكنها اتخاذ إجراءات لتدنية مخاطر المس بسمعة المنظمة وأضرار الاحتيال ومنع تكبدها لمزيد من الخسائر المالية.	تتفق إدارة الاتحاد مع التوصية رقم 4. وبذلك سيُدمج الاتصال والتنسيق بين الأقسام المشاركة في عملية التحقيق في الإطار الزمني والإجرائي عند مراجعة المبادئ التوجيهية للتحقيق الصادرة عن الاتحاد.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> سيدرج الاتحاد هذا الجانب في مراجعة المبادئ التوجيهية للتحقيق.	مستمرة
<b>التوصية 5</b>	(تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالاحتيال) نعترف بأهمية وجود فريق عمل داخلي مخصص بشأن تعزيز الرقابة الداخلية في مكتب تنمية الاتصالات، بيد أننا نوصي بأنه ينبغي للإدارة أن تنتظر أيضاً في إشراك خبراء اتصالات خارجيين مستقلين يمكنهم، طبقاً للتوصيتين رقم 1 و2 الواردتين في تقريرنا	يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 5 ويعتزم تنفيذ التوصيتين 1 و2 المشار إليهما أعلاه كجزء من دراسة الحضور الإقليمي التي سيكملها المجلس في دورته لعام 2020، مع ضمان وضع أهداف محددة وقابلة للقياس ومؤشرات أداء رئيسية (انظر أيضاً الوثيقة C19/25). "وقد أدرج مكتب تنمية الاتصالات بالفعل بالنسبة لعام 2019، لجميع رؤساء الدوائر/رؤساء الأقسام والمديرين الإقليميين/رؤساء	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> ينفذ مشروع الحضور الإقليمي عدداً من التدابير لتحسين قياس الأداء، بما في ذلك: توضيح ولاية الحضور الإقليمي ودوره ومساهمته المتوقعة؛ وتحديد معايير توجيه الحضور الإقليمي؛ والرصد والتقييم الإقليميين.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	<p>الخاص بشأن قياس أداء المكاتب الإقليمية، أن يقدموا العون في:</p> <p>'1' تحديد أهداف محددة وقابلة للقياس لمكتب تنمية الاتصالات في المقر والمكاتب الإقليمية؛</p> <p>'2' إرساء ضوابط رئيسية فعالة ومؤشرات أداء رئيسية قوية تغطي كامل نطاق الأنشطة التي تنفذ محلياً، بدءاً من المساعدة التقنية ووصولاً إلى الإدارة المالية والسفر في مهام رسمية واستقدام غير الموظفين.</p>	<p>مكاتب المناطق، هدفاً جديداً يرمي إلى تحسين المساءلة والإشراف الإداري والرقابة الداخلية. وطلب من موظفي مكتب تنمية الاتصالات أن يدرجوا في نظامهم لإدارة الأداء وتطويره (النظام e-PMDS) أنشطة محددة ومؤشرات أداء رئيسية ذات صلة من أجل: تحسين الإشراف؛ ومراقبة مستوى تنفيذ المشاريع/المبادرات الإقليمية وأعمال الخطط التشغيلية؛ ومراقبة الأثر على المستفيدين النهائيين؛ ومراقبة استعمال جميع الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية في المكاتب الإقليمية/الدوائر/مكاتب المناطق/الوحدات؛ وضمان الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها؛ وضمان جودة المشروع وأطر إدارة الأداء والمخاطر؛ وضمان الانفتاح والشفافية وتوفير المعلومات للإدارة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.</p>		
<b>التوصية 6</b>	<p>(التنفيذ السريع لتوصيات المراجع الداخلي والمراجع الخارجي للحسابات)</p> <p>كما ورد في التوصية رقم 16 من تقريرنا المالي بشأن الحسابات لعام 2018 وفي التوصية رقم 5 أعلاه، نوصي بأنه ينبغي للإدارة تحسين مستوى الرقابة الداخلية في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من أجل الحيلولة دون وقوع حالات احتيال أخرى تشبه حالة الاحتيال التي تم اكتشافها، ولضمان التنفيذ العاجل للتوصيات المتعلقة التي قدمناها وقدمها المراجع الداخلي للحسابات.</p>	<p>يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 6 وسيسعى إلى ضمان التنفيذ السريع لتوصيات المراجعة المتعلقة. فضلاً عن ذلك، ستعمل الأمانة على أن تتضمن نتيجة دراسة الحضور الإقليمي (طبقاً للقرار 25 المراجع) التي سيكلمها المجلس في دورته لعام 2020 تقييماً شاملاً للمخاطر وإطار معززاً للرقابة.</p>	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>الضوابط الداخلية المنفذة تنطبق على نطاق مكتب تنمية الاتصالات، بما في ذلك المكاتب الإقليمية. وسيضمن مكتب تنمية الاتصالات أن يكون المديرين الإقليميون على دراية بجميع المتطلبات المطبقة على مستوى المكاتب الإقليمية أو مكاتب المناطق والامتثال لها.</p>	مستمرة
<b>التوصية 7</b>	<p>(تقييم المخاطر ودرع الاحتيال)</p> <p>فيما يتعلق بالتوصية رقم 6 أعلاه، نوصي بما يلي: '1' البدء في إجراء تقييم داخلي للمخاطر</p>	<p>يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 7، وبناءً على التعليق أعلاه، سيعمل الاتحاد على أن يتضمن التقييم الشامل للمخاطر المجالات المذكورة في هذه التوصية.</p>	<p><b>تحديثات يونيو 2022:</b></p> <p>تشمل الضوابط الداخلية المنفذة إجراءات المشتريات للطلبات التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري، ودليل المشتريات</p>	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	بشأن احتمال حدوث حالات احتيال مشابهة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات والسفر في مهام رسمية وإدارة النقد والموارد البشرية، بما في ذلك العلاقة بين المكاتب الإقليمية والمقر، وبالتوازي مع ذلك، '2' زيادة مستوى الجزاءات الداخلية وفعاليتها، كما هو مطلوب أيضاً في المعايير الدولية.		والمبادئ التوجيهية (يحل الأمر الإداري 19/12 محل القواعد الأساسية للمشتريات لمشاريع مكتب تنمية الاتصالات)، وإدخال رصد المبالغ المتراكمة لأوامر الشراء لكل بائع، وإدارة الأصول للمشاريع (الأمر الإداري 21/05) وخطة السفر السنوية لمكتب تنمية الاتصالات، وإجراءات السفر المعززة، وإدارة الحسابات المصرفية/النقد في المكاتب الإقليمية/مكاتب المناطق (بما في ذلك المبادئ التوجيهية للنفقات الثرية) والإجراءات التنافسية لاختيار الاستشاريين (المبادئ التوجيهية للتوظيف المنشورة في مارس 2022).	
<b>التوصية 8</b>	(مصادرة أوراق العمل الخاصة بالموظف من أجل تحقيق أكثر فعالية) إن عدم مصادرة جميع الوثائق الموجودة في مكتب الموظف ودخوله غير المصرح به هما عنصران أثرا على عملية التحقيق وحدا من فعاليته. ولذلك، نوصي بإدراج أحكام محددة في إجراءات التحقيق القادمة ضد الاحتيال تتضمن أيضاً مصادرة جميع وثائق العمل الخاصة بالموظف المتورط في الاحتيال ومنعه/منعها من الدخول إلى مباني الاتحاد.	يحيط الاتحاد علماً بالتوصية رقم 8 التي تنفذ حالياً عن طريق إدراج هذه الجوانب في المبادئ التوجيهية المعممة للتحقيق.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> أدرجت هذه الجوانب بالفعل في المبادئ التوجيهية للتحقيق.	مغلقة
<b>التوصية 9</b>	(ضرورة إجراء مزيد من التحقيق) كشف عملنا المرتبط بالمراجعة الميدانية عن وجود عدد من المعاملات المشبوهة التي لم تدرج في المعاملات التي حققت فيها وحدة المراجعة الداخلية. وعليه، نوصي الإدارة بإجراء مزيد من التحقيق فيما إذا كانت هناك مصروفات أخرى قد دفعت من دون مبرر.	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 9. وأدرجت جميع المعاملات المرتبطة بمركب عملية الاحتيال في التحقيق، ويمكن تحديد المصروفات الأخرى التي دفعت من دون مبرر بناءً على أعمال التفتيش التي تجريها وحدة المراجعة الداخلية على أنشطة المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق وفقاً لخطة عملها لعام 2019.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> وحدة التحقيق بصدد الانتهاء من جميع التحقيقات المتعلقة بالمراجعة الجنائية وفقاً لقرار المجلس رقم 613 بالإضافة إلى مراجعة التوصيات الواردة في تقرير التحقيق الإضافي. وسيتم فحص المسؤوليات الفردية، إن وجدت، وتناولها وفقاً للوائح وقواعد الاتحاد. وبالمثل، تخضع المسؤوليات الفردية وأي أموال محتملة مفقودة للاستعراض ومن المقرر إكمالها قبل نهاية عام 2022.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 10	(التأكد من غياب رقابة قوية) من أجل تحسين إطار منع الاحتيال وردعه، نوصي الإدارة بإجراء مزيد من التحقيق، دون تأخير، في الأسباب التي أدت إلى جعل الضوابط الهرمية غير فعالة للمرة في اكتشاف الاحتيال الذي ارتكب على مدى سنوات عديدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على الإدارة تقييم إلى أي مدى كان سلوك المشرفين على الموظف المتورط مناسباً من حيث معايير اليقظة والمهارات الإدارية التي يمكن توقعها من المشرفين في مواقعهم، والتحقيق فيما إذا كان هناك أشخاص آخرون متورطون في ممارسات احتيالية.	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 10، وبإشارة إلى التوصية المذكورة أعلاه، وامتثالاً للمبادئ التوجيهية للتحقيق الخاصة بالاتحاد، سٌحدد الجهة الأنسب للتحقيق للاضطلاع بالأعمال الإضافية.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> وحدة التحقيق بصدد الانتهاء من جميع التحقيقات المتعلقة بالمراجعة الجنائية وفقاً لقرار المجلس رقم 613 بالإضافة إلى مراجعة التوصيات الواردة في تقرير التحقيق الإضافي. وسيتم فحص المسؤوليات الفردية، إن وجدت، وتناولها وفقاً للوائح وقواعد الاتحاد. وبالمثل، تخضع المسؤوليات الفردية وأي أموال محتملة مفقودة للاستعراض ومن المقرر إكمالها قبل نهاية عام 2022.	مستمرة
التوصية 11	(خبراء مستقلون لإجراء تحقيق معمق) فيما يتعلق بالتوصية رقم 10 أعلاه، نوصي الإدارة بأن تنتظر على وجه السرعة في خيار تكليف "خبير متخصص في مجال التحقيق"، يكون مستقلاً عن إدارة الاتحاد، بإجراء تحليل أكثر عمقاً. وقد يكون من المناسب، على سبيل المثال، التواصل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية (OIOS) للإحاطة بإمكانية المشاركة بشكل مباشر أو تقديم المساعدة للاتحاد للوصول إلى المحقق الأنسب.	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 11، وبالإشارة إلى التوصية المذكورة أعلاه، وامتثالاً للمبادئ التوجيهية للتحقيق الخاصة بالاتحاد، سٌحدد الجهة الأنسب للتحقيق للاضطلاع بالأعمال الإضافية.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> أدرجت هذه الجوانب بالفعل في المبادئ التوجيهية للتحقيق في الاتحاد. وتنتظر وحدة التحقيق التابعة للاتحاد في إبرام مذكرات تفاهم مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان وفي جنيف للمساعدة والتعاون المتبادلين.	مستمرة
التوصية 12	(إقامة علاقات تواصل مع الدول الأعضاء) من وجهة نظرنا، كان يمكن للمشاركة السريعة لأطراف ثالثة، مثل الجهات المانحة و/أو الدول الأعضاء ذات الصلة، والتي قد تكون لديها	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 12. واعتباراً من 1 أبريل 2019، تتضمن جميع اتفاقات التعاون ووثائق المشاريع الموقعة حديثاً بنداً ينص على أن تتشاور الأطراف مع بعضها البعض فيما يخص	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> نفذت هذه التوصية.	مغلقة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
	الأدوات القانونية لاستعادة المبالغ المدفوعة دون مبرر، أن تحد من الخسائر المالية. وعليه، نوصي الإدارة بأن تنتظر عند تنقيحها لسياسة مكافحة الاحتيال، في إمكانية إقامة تواصل فوري مع الدولة العضو و/أو الجهة المانحة المعنية، من أجل تدنية الخسائر المالية وإنشاء رادع أمام مخاطر أخرى للاحتيال في المستقبل.	أي مسألة قد تنشأ عن أو قد تتعلق بالممارسات الاحتيالية وأعمال الفساد وتضارب المصالح فيما يتعلق بالمشروع. ومن شأن ذلك أن يسمح بالتواصل الفوري مع الدولة العضو و/أو الجهة المانحة المعنية شريطة احترام سرية المسألة والإجراءات القانونية الواجبة المرتبطة بها وكذلك الأفراد.		
<b>التوصية 13</b>	نوصي باعتماد سياسة متسقة بشأن استخدام الخبراء الداخليين، في نفس المنطقة على الأقل، مع إجراء تقييم لاحق للعمل المنجز داخلياً.	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 13. وباشرت دائرة إدارة الموارد البشرية العمل بالفعل جنباً إلى جنب مع مكتب تنمية الاتصالات من أجل استحداث إجراءات تنافسية لاختيار الخبراء الاستشاريين، وإجراءات لإدارة عملية استخدام الخبراء الاستشاريين ومراقبتها. ولتعزيز مراقبة المصروفات، لن تُدفع المستحقات النهائية للخبراء الاستشاريين في المستقبل قبل أن تعتمد النتائج من جانب المستوى المناسب في الاتحاد.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> اعتمدت المبادئ التوجيهية الشاملة للتوظيف والتي تغطي رصد ومراقبة توظيف الخبراء/الاستشاريين من قبل لجنة التنسيق ونشرها على الإنترنت.	مستمرة
<b>التوصية 14</b>	نوصي بإجراء فرز أولي لقائمة الخبراء، مع عدد أقل من الأشخاص الرئيسيين، ومن التقييمات الدورية. وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام لمسألة تقييم جودة العمل المنجز، والذي لا ينبغي إسنادها بأي حال من الأحوال لنفس الأشخاص المشاركين في عملية الاختيار.	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 14. وتعمل دائرة إدارة الموارد البشرية، مراعية التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها لإدارة الاتحاد والتوصيات التي قدمتها وحدة المراجعة الداخلية، على مهمة "تنقية" القائمة الحالية وهو ما يتضمن التحقق من المؤهلات الأكاديمية للمرشحين والمراجع المرتبطة بهم. وتُجري دائرة إدارة الموارد البشرية اتصالات مع الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام مركز الأمم المتحدة لفحص المراجع المنشأ حديثاً في بون.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> اعتمدت المبادئ التوجيهية الشاملة للتوظيف والتي تغطي رصد ومراقبة توظيف الخبراء/الاستشاريين من قبل لجنة التنسيق ونشرها على الإنترنت.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
التوصية 15	بعد فترة من الزمن، ينبغي إعادة توزيع الأشخاص على مكتب آخر داخل نفس المنطقة، أو إلى مناطق جغرافية مختلفة داخل نفس المكتب. ونوصي بالمناوبة الدورية لمديري المشاريع. ومن أجل منع تضارب المصالح، قد ينظر الاتحاد أيضاً في عدم السماح لمديري المشاريع بالحصول على نفس جنسية البلد المستفيد (الذي قد يكون البلد الذي عملوا فيه سابقاً قبل الانضمام إلى الاتحاد).	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 15، ويؤكد أن هناك سياسة جديدة قيد الإعداد حالياً بشأن التنقل والتناوب.	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> إدارة الموارد البشرية بصدد تنفيذ هذا الجانب من خلال إعداد مصفوفة بالوظائف توضح تقسيم المسؤوليات على كل وظيفة وإعادة توزيع الوظائف لضمان فصل الضوابط بشكل صحيح.	مستمرة
التوصية 16	في إطار إصلاح عام أوسع نطاقاً لوظائف المديرين الإقليميين، نوصي بإعادة تحديد دورهم كمشرفين على تنفيذ المشاريع والمبادرات فضلاً عن مديري للموارد المالية على المستوى المحلي.	أحاط الاتحاد الدولي للاتصالات علماً بالتوصية رقم 16. وباشرت دائرة إدارة الموارد البشرية العمل فعلاً بالاشتراك مع مكتب تنمية الاتصالات على تعزيز الرقابة على مختلف مستويات المشاريع من خلال تحديد أدوار الموظفين ومسؤولياتهم وأوجه مساءلتهم في دورة إدارة المشروع قبل وخلال وبعد تنفيذه. وسيشمل هذا أيضاً على وجه التحديد أدوار المديرين الإقليميين وأوجه مساءلتهم. وكما ورد في التوصية رقم 5، أدرج مكتب تنمية الاتصالات بالفعل هدفاً جديداً لعام 2019 لجميع رؤساء الدوائر/ورؤساء الشعب والمديرين الإقليميين/ورؤساء مكاتب المناطق، بغرض تحسين المساءلة والرقابة الإدارية والضوابط الداخلية. وطلب من موظفي مكتب تنمية الاتصالات إضافة أنشطتهم الإدارية المحددة ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة في الصفحة الخاصة بهم في النظام الإلكتروني لإدارة وتطوير الأداء بغرض: تحسين الرقابة؛ ومراقبة مستوى تنفيذ المشاريع/المبادرات الإقليمية وأعمال الخطط التشغيلية؛ ومراقبة الأثر على المستفيدين النهائيين؛ ومراقبة استغلال جميع الموارد المالية	<b>تحديثات يونيو 2022:</b> سيتم الانتهاء من تفويض المزيد من المسؤولية لإدارة الموارد المالية على المستوى المحلي بنهاية عام 2022. ولا تتماشى التوصية المتعلقة بالمديرين الإقليميين كمشرفين على تنفيذ المشاريع والمبادرات مع الهيكل الحالي لإدارة المصفوفة في مكتب تنمية الاتصالات بالنسبة إلى مشاريع ومبادرات مكتب تنمية الاتصالات، وستتطلب إعادة تصميم كاملة لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في مكتب تنمية الاتصالات. وعلى هذا النحو، فإن إدارة مكتب تنمية الاتصالات لا ترى ذلك مناسباً أو مثالياً لمكتب تنمية الاتصالات.	مستمرة

الرقم	التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي	التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت صدور تقرير المراجعة	الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد	الوضع حسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي
		<p>والبشرية في إطار المكتب الإقليمي/الدائرة/مكتب المنطقة/الوحدة بكفاءة وفعالية؛ وضمان الامتثال للقواعد واللوائح المطبقة في الاتحاد؛ وضمان جودة المشروع وأدائه وأطر إدارة المخاطر؛ وضمان الانفتاح والشفافية، وتيسر المعلومات للإدارة، وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.</p> <p>وفي الختام، يمكن اعتبار هذه العناصر جزءاً من استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد (القرار 25 المراجع).</p>		